قسم السياساتوالنظمةالمقارنة

التنويع الاقتصادي ورهان التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة استشرافية (2030/2023)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالبة :
بن حاج جيلا لي مغراوى صباح

إشراف :
د. شابي عبير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذة يخلف صارة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الأستاذة شابي عبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الأستاذ بن سليمان عمر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022م-2023م

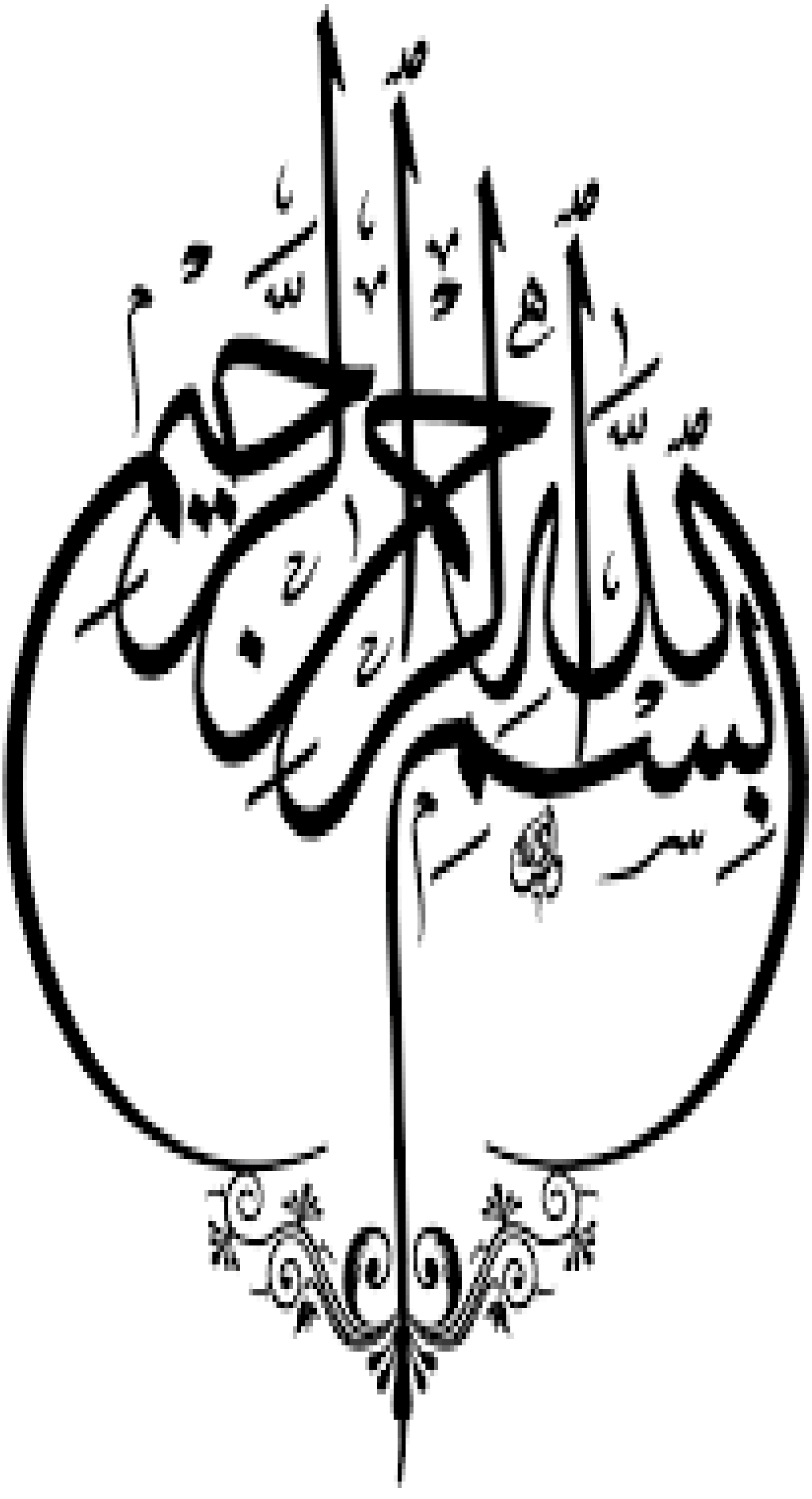
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الشكر والحمد سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلا ل وجهه وعظيم سلطانه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين.

من باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من علمني حرفا، إلى الأساتذة المحترمين وعلى رأسهم الأستاذ ة **"شابي عبير"**

لتفضلها الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأخوتي وأساتذتي " **صالحي أسماء، موساوي حليمة ، أوبعيش هجيرة** " على مساعدتهم و تشجيعاتهم المستمرة، وكل من قدم لنا يد المساعدة في سبيل انجاز وإتمام هذا العمل في أحسن وجه.

اللهم لك الحمد قبل أن ترضي ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عزوجل أنه وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى من وهبتني الحياة، إلى من علمتني أن الحياة كفاح، ووراء كل تعب نجاح، إلى من نبع الحنان أمي حبيبتي.

إلى كل ما هو جميل في حياتي، إلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي، إلى أبي العزيز.

إلى سندي في الحياة أخي الوحيد

إلى بسمة فؤادي وعماد حياتي إخوتي

إلى أعز أصدقائي وصديقتي وحبيبتي وأختي التي لم تنجبها أمي نهاد.

إلى كل ما تقاسمت معهم حياتي وتفاصيل أيامي، إلى من احتلوا مكانة في قلبي وسرنا على طريق العلم سويا، إلى كل أهلي و أقاربي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي.

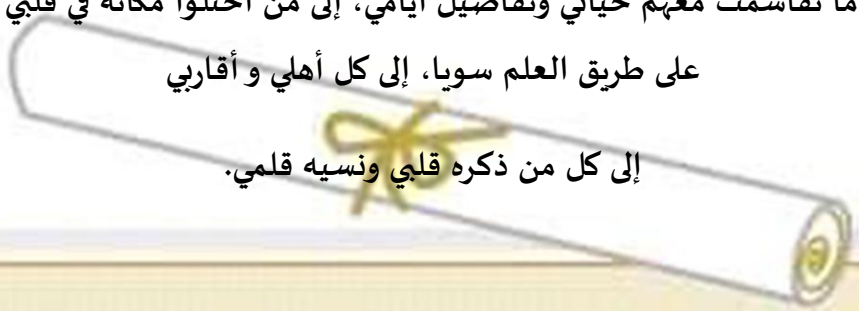

قائمة الفهارس

- فهرس المحتويات
- قائمة الجداول
- قائمة الأشكال

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	IX
ملخص الدراسة	XII
مقدمة عامة	أ - ز
إشكالية الدراسة .	أ
فرضيات الدراسة .	ب
أسباب إختيار الموضوع.	ج
أهمية الدراسة.	د
أهداف الدراسة.	د
إطار الدراسة.	هـ
منهج وأدوات الدراسة.	هـ
الدراسات السابقة .	و
هيكل الدراسة .	ز
صعوبات الدراسة .	ز

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة	**47-10**
تمهيد الفصل	**11**
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**23-12**
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	**17-12**
الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	**12**
الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي	**14**
الفرع الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي	**15**
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي	**19_17**
الفرع الأول:تنويع القاعدة الإنتاجية	**17**
الفرع الثاني:تنويع مجالات التجارة الخارجية	**18**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**23_20**
الفرع الأول: مؤشر هيرشمان	**22**
الفرع الثاني:مؤشر فلاديمير	**22**
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي التنمية المستدامة	**38_24**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**29_24**
الفرع الأول:تعريف التنمية المستدامة	**24**
الفرع الثاني:مبادئ التنمية المستدامة	**26**
الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	**28**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	**32_30**
الفرع الأول:مؤشرات اقتصادية	**30**
الفرع الثاني:مؤشرات اجتماعية	**31**
الفرع الثالث:مؤشرات بيئية	**31**
المطلب الثالث: تنظيم الدولة كإستراتيجية لتحقيق التنمية	**37_32**
الفرع الأول:تنظيم الدولة والتنمية	**32**
الفرع الثاني:إستراتيجية التنمية التي تصلح لبلدنا	**35**

المبحث الثالث:إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة	47_39
المطلب الأول: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي	41_38
الفرع الأول:إستراتيجية التنويع المترابط وغير المترابط	38
الفرع الثاني:إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن	39
الفرع الثالث:إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات	40
المطلب الثاني: الإستراتيجيات المعالجة للتنمية المستدامة	43_41
الفرع الأول:إستراتجية النمو المتوازن	42
الفرع الثاني: إستراتجية التنمية القطبية	43
الفرع الثالث: إستراتجية الصناعات التكاملية	43
المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة	46_44
الفرع الأول: التنويع الاقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد	45
الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي إستراتيجية لاستدامة الموارد	45
الفرع الثالث: التنويع الاقتصادي آلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني:السياسات البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية المستدامة	113_48
تمهيد	49
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر	72_50
المطلب الأول:تطورالاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن	64_50
الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال من 1962-1998	50
الفرع الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري بعد 2000	57
المطلب الثاني : إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	67_65
الفرع الأول: مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد	65
الفرع الثاني:المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد	66
الفرع الثالث: شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد	67

المطلب الثالث : واقع التنمية المستدامة في الجزائر	72_68
الفرع الأول: المجال الاجتماعي	68
الفرع الثاني: المجال البيئي	69
الفرع الثالث: المجال الاقتصادي	72
المبحث الثاني : القطاعات الإنتاجية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	99_73
المطلب الأول:مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي	83_73
الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد	73
الفرع الثاني : مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري بعد الألفية الثالثة	76
الفرع الثالث: تقييم أثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري	78
الفرع الرابع: آليات النهوض بالقطاع الفلاحي	81
المطلب الثاني: الصناعة كآلية تنويع الاقتصاد الجزائري	84_82
الفرع الأول: أهمية الصناعة في الاقتصاد	82
الفرع الثاني: برامج الجزائر المنتهجة في القطاع الصناعي بعد الألفية	83
الفرع الثالث: تقييم مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري	84
الفرع الرابع: الآليات المتبعة لتطوير القطاع الصناعي	89
المطلب الثالث: السياحة كبديل لتنويع الاقتصاد الجزائري	96_90
الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر	90
الفرع الثاني : مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني	94
الفرع الثالث : التطلعات الجديدة للسياحية الجزائرية	96
المبحث الثالث : التوجه نحو سياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري	112_100
المطلب الأول: القطاع الخاص آلية لتنويع الاقتصاد الجزائري	104_100
الفرع الأول : تطور القطاع الخاص في الجزائر	100
الفرع الثاني : مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري	102
الفرع الثالث: الآليات المتبعة للنهوض بالقطاع الخاص	104

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سياسة بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري	109_105
الفرع الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	105
الفرع الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري	107
الفرع الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	108
المطلب الثالث: الاستثمار في الطاقة الشمسية لتنويع الاقتصاد الجزائري	112_110
الفرع الأول : تعريف الطاقة المتجددة	110
الفرع الثاني : توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر	111
الفرع الثالث: واقع وأفاق الطاقة الشمسية في الجزائر	111
خلاصة الفصل	113
الفصل الثالث: لدراسة الاستشرافية لأثر التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة	136_114
تمهيد	115
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للدراسة الاستشرافية	126_115
المطلب الأول: مفهوم الدراسة الاستشرافية	118_115
الفرع الأول: تعريف الدراسة الاستشرافية	115
الفرع الثاني: أهداف الدراسة الاستشرافية	118
المطلب الثاني: تقنيات الدراسة الاستشرافية	124_120
المطلب الثالث: الاستشراف في السياسة العامة	126_125
المبحث الثاني: رؤية استشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة(2030/2023)	135_127
المطلب الأول: السيناريوهات كتقنية للرؤية الاستشرافية للدراسة	128_127
المطلب الثاني: مرحلة ما قبل بناء السيناريو	130_129
الفرع الأول: تحديد أهداف الدراسة	129

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة	129
المطلب الثالث : مرحلة بناء السيناريوهات	134_131
الفرع الأول: بناء السيناريوهات	131
الفرع الثاني: نموذج جديد للاقتصاد الجزائري	134
خلاصة الفصل	136
الخاتمة عامة	137
قائمة المراجع	141
الملخص	148

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الاستثمارات المخططة للفترة 76_79	51
02	التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1984/1980)	53
03	تطور الناتج المحلي الإجمالي (2001-2004)	58
04	تطور معلات البطالة والتضخم للفترة(2004/2001)	59
05	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2009-2005)	59
06	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(2019/2014)	62
07	القيمة المضافة ونسبة العمال بالنسبة للقطاع الفلاحي في الجزائر (2021/2000)	79
08	القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2021/2000)	85
09	مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات للفترة (2018/2000)	86
10	مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الواردات للفترة (2019/2000)	87
11	تطور عدد الفنادق بالجزائر حسب الملكية للفترة 2015_2020	93

12	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة(2020/2000)	94
13	مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة للفترة (2021/2007)	102
14	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2021-2008)	106
15	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التشغيل للفترة (2021/2011)	108
16	توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر	111

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أبعاد التنمية المستدامة	28
02	الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في الجزائر	75
03	ركائز مخطط عمل الحكومة 2015-2019	77
04	تصنيف الجزائر في مجال الأمن الغذائي لسنة 2021	78
05	تطور القيمة المضافة ونسبة اليد العاملة للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000/)2020	80
06	القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر(2021/2000	85
07	تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2020/2000)	95
08	تطور الايرادات السياحية في الجزائر للفترة (2020/2000	95
09	الشركاء الخمسة لتبني تفعيل السياحة الجزائرية	99
10	تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة للفترة(2021/2000)	103
11	القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2020/2000	109
12	أنواع السيناريوهات في بناء الرؤية الاستشرافية	131

مقـــــدمة

مقدمة

يعتبر القطاع النفطي هو القطاع الرئيسي المسيطر على اقتصاديات الدول النامية وقد نتج عن ذلك ارتباط نمط التنمية في مثل هذه الدول بحجم الإيرادات النفطية ، و ارتبطت السياسة المالية كذلك بحجم الإيرادات النفطية، وهو ما جعل اقتصادياتهم شديدة الحساسية للتقلبات في السوق العالمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط، و الجزائر كذلك باعتبارها دولة ريعية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة متأتية من قطاع المحروقات،وهذا بفعل الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار هذ ه المادة فيا لأسواق العالمية، ورغم ذلك ومع هذه العوائد المالية الكبيرة إلا أنها لم تستغل بالطريقة المناسبة وبالشكل الصحيح الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، خاصة في ظل القلق حيال استدام عائداتها من المحروقات طوال العقود.

فقد زادت جائحة كورونا المستجد وأسعار النفط العالمية المتقلبة الضغط على الجزائر للسير قدما إلى إتباع إستراتيجية التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، واعتماد هذه الإستراتيجية يتطلب إحداث تغيير هيكلي للاقتصاد الوطني ، سعيا للخروج من دائرة التبعية لمورد واحد (النفط) ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى التي هي قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة ، ومن جهة أخرى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية ، وضمان التوازن و الاستقرار للاقتصاد الجزائري ، وتجنبه لمتخلف الصدمات التي كان يقع فيها نتيجة تقلبات أسعار النفط.

وبالتالي فإن سياسة التنويع الاقتصادي هي آلية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني ، من خلال تقليل الدولة الاستغلال المفرط للمحروقات وزيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية، التي يمكنها المساهمة في تنويع مصادر الدخل ، وهذه الأخيرة هي إستراتيجية لتنويع الاقتصاد ، و الخروج من اقتصاد ريعي ضعيف إلى اقتصاد متنوع قوي.

ولأجل وضع معا لم نموذج اقتصادي جديد،وجب البحث بجدية عن سياسات بديلة ناجعة للاقتصاد الريعي بغية الوصو ل لإيصاد خارج قطاع المحروقات،يقوم على تنشيط الإنتاج في القطاعات الراكدة،والتي هي ليست في مرحلة التشبع و يمكن تحفيزها كالقطاع

الفلاحي،القطاع السياحي و القطا ع الصناعي،نظرا للإمكانيات الضخمة لهذه القطاعات في الجزائر.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى محاولة فك ارتباطها بالنفط وخلق منافذ جديدة لتنويع اقتصادها ، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات وتبني مجموعة من البرامج التنموية بداية من فترة الألفية لتثمين القاعدة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية (الفلاحة، الصناعة ، السياحة) وترقية الاستثمار المحلي بتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد والانفتاح التجاري على أسواق دولية جديدة، إلا أن نتائج هذه البرامج التنموية لم تصل إلى المستوى المطلوب ، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء عليها لتحليلها .

فضلا عن دراسة توجهات التنويع الاقتصادي الممكنة للجزائر مستقبلا سواء بالاستناد على الاستراتيجيات المعتمدة حاليا ، أو من خلال التفكير في التوجه لسياسات جديدة يكون لها أثر حقيقي وفعالية أكثر في تنويع الاقتصاد الجزائري .

أولا: مشكلة الدراسة

إن التتبع للمسار الاقتصادي للجزائر ، نجد أنها في تبعية لمورد أحادي (المحروقات) ولا زالت تحت وطائته ، وللخروج من هذه التبعية سعت الجزائر إلى إتباع جملة من البرامج والمشاريع في مختلف القطاعات.

أ_إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

للإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية ، إلى **الأسئلة الفرعية** الآتية:

1_ ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

2_ ما أهم البدائل المتاحة لأخذ بها لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية المستدامة؟

3_ هل يمكن أن يصل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متنوع مستديم في الفترة (2030/2023) ؟

ب_ فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة عدد من الفرضيات كالآتي:

الفرضية الأولى:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة اختلالات وإشكالات للتحول الهيكلي تحول دون الوصول إلى اقتصاد متنوع.

الفرضية الثانية:

الاستثمار في قطاعات جديدة كالقطاع السياحي من بين البدائل الممكنة التي يمكن الأخذ بها لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة:

يمكن توقع الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2030/2023) بالاعتماد على الرؤية استشرافية .

ج_ أسباب اختيار الموضوع

- باعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمصدر رئيسي ووحيد في إدارة نشاطها الاقتصادي، وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما يفرض عليها اللجوء إلى إيجاد سياسة بديلة للدخل الوطني .
- حب التطلع ومعرف الايجابيات والتحديات التي ستواجه تجربة الجزائر عند إتباع سياسة التنويع الاقتصادي ، من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.
- إبراز أهمية المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي ، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، هذا في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

د_أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج موضع في غاية الحساسية والأهمية على مستوى الاقتصاد الوطني.
- التنويع الاقتصادي ليس ترفا فكريا، بل أصبح مطلب أساسي لتحقيق النمو والتنمية بمختلف أبعادها.
- يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي في ظل ما تشهده السوق العالمية من تقلبات في أسعار النفط، إضافة إلى ما عرفته الجزائر وغيرها من دول العالم من صدمات بترولية كأزمة 2014 ، وكذلك ما خلفته جائحة كورونا المستجد ، من المواضيع أكثر تداولا و نقاشا بين الباحثين والمفكرين وصناع السياسة.
- تتمثل أهمية الدراسة في كون موضوع التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة من المواضيع الحيوية التي تمس الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الأزمات النفطية التي وقع فيها وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري.
- هذه الدراسة هي بمثابة محاولة نحو إيجاد حلول للمشكلات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري فيما يخص البحث عن سياسات جديدة بعيدة عن النفط لتنويع الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تكون مرجع علمي وعملي يمكن الرجوع إليه في المستقبل.
- تعتبر هذه الدراسة مرجعا منهجيا ومعرفيا، يمكن للمهتمين والباحثين التطلع والرجوع إليه في حالة ما إذا كانت دراستهم في مثل هذا المجال والاستفادة منه.

د_أهداف الدراسة

- التعرف على أهم مفاهيم واستراتيجيات التنويع الاقتصادي ، ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- معرفة طبيعة الاقتصاد الجزائري، من خلال تتبع المسار التاريخي الذي مر به منذ الاستقلال إلى الآن ، ومن ثم إيجاد المعوقات التي كانت تحول دون تطور الاقتصاد الجزائري.
- العمل على بناء تصور اقتصادي متنوع جديد.

- محاولة البحث عن سياسة بديلة للاقتصاد الجزائري من أجل التخلص من التبعية النفطية ، وذلك من خلال التعرف على كافة القطاعات الاقتصادية القادرة على قيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة إعطاء رؤية مستقبلية لواقع الاقتصاد الجزائري بحلول عام 2030.

د_إطار الدراسة

ككل دراسة هناك حدود مكانية و زمنية ،يمكن عرضها فيما يلي:

الحدود المكانية: نعالج هذه الدراسة على المستوى الوطني (الجزائر).

الحدود الزمنية: شملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية ودولية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000إلى غاية سنة 2021.

حيث تتمحور الدراسة حول السياسات الجديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات، وذلك في الفترة الممتدة من 2000إلى 2021، وهذا لان منذ سنة 2000 عرفت الجزائر تزايد في الإيرادات المالية النفطية نظرا للارتفاع في أسعار النفط ، وأبدت رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة،والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر،لهذا شرعت الحكوم ة الجزائرية في مجموعة من الاستثمارات على شكل برامج تنموية تمثّلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **(2004/2001)**، ثمّ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **(2009/2005)**، ثم برنامج توطيد النمو **(2014/2010)**، ولكن مع الانخفاض الذي حدث إثر أزمة 2014 ، أثر على هذه البرامج التنموية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في سبيل الحد من التبعية لقطاع المحروقات من ناحية ، ومن ناحية أخرى بناء اقتصاد قوي متنوع مستديم، هو ما جعل الحكومة الجزائري التفكير جيدا في حلول للخروج من دائرة التبعية النفطية من خلال سياسات جديدة قادرة على تحقيق هذا المسعى الذي تسعى من أجلة الجزائر لسنوات .

هـ منهج الدراسة

من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة، اعتمدنا على **منهج دراسة الحالة**:

ويمكن تعريف هذه المنهج على أنه :" طريقة علمية تتميز بالعمق والشمول والفحص الدقيق لأي ظاهرة أو مشكلة أو نوع من السلوك المطلوب دراسته لدى شخص أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع، بعد فهم الظاهرة فهما جيدا، بهدف الوصول إلى استنتاجات ومبادئ عامة تصلح لوضع تعميمات تخدم عمليات التشخيص والعلاج والتوجيه والإرشاد"[1]

ومن هنا فتم الاعتماد على هذا المنهج لملائمته مع طبيعة الدراسة ، وذلك من خلال التعرف على موضوع التنويع الاقتصادي وتحليله بشكل مفصل، أي التطرق لمختلف لأحداث و الشواهد التي لها علاقة وصلة بالتنويع الاقتصادي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، دون تمييز بين القديم والحديث من هذه الأحداث، ومن ثم العمل على تصنيفها في جداول وإعدادها للاستقراء والاستنتاج واستخلاص الشواهد الايجابية والشواهد السلبية التي تؤثر على واقع الاقتصاد الجزائري ، كل ذلك سيؤدي إلى استقراء طبيعة الاقتصاد الجزائري والبحث عن سياسات بديلة لتنويع الاقتصاد الوطني.

وكذلك تم الاعتماد على **المنهج الإحصائي** :

ويقصد **بالمنهج الإحصائي** :" فرع من الدراسات الرياضية التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا ، ومن ثم تحليلها رياضيا واستخلاص النتاج بشأنها والعمل على تفسيرها".[2]

وفي هذه الدراسة سيعتمد عليه من أجل تسهيل عملية تحليل المعطيات الإحصائية المبينة في الجداول و الأشكال البيانية ، و إعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

إضافة إلى الاعتماد على **منهج التحليل الاستكشافي** : وهو أحد مناهج الاستشراف، يقوم هذا المنهج بتوظيف المعلومات والحقائق والبيانات والاتجاهات بهدف نمذجتها ضمن

---

[1] _ أحمد بوذراع، "**منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية**"، مجلة الإحياء، العدد4، 2001، ص 284.

[2] _ عبد الناصر جندلي،" **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.213

التطورات المحتملة والممكنة، وفقا لفرضيات محددة وتحليلها استنادا لقواعد منهجية محددة أيضا. [1] تم استخدام هذا المنهج ضمن الفصل الثالث المخصص للإستشراف ضمن تقنية السيناريوهات التي تعتمد على متغيرات محددة ضمن تطورات محتملة ثم ضمن السيناريوهات التي تحمل مشاهد مستقبلية ممكنة.

الإقترابات:

تم الاعتماد على **اقتراب التواصلي الإسقاطي:** يطلق عليه منهج لكنه أقرب إلى الإقتراب و(الإقتراب التواصلي الإسقاطي) أو مثلما يسميه كريبيش (مقترب التخطيط) ن يقوم هذا الإقتراب على نقل الخبرات والمعارف من المستوى النظري غلى المستوى التطبيقي المترابطة مع أهداف وإستراتيجيات ، يهدف بها الباحث بناء صورة عن المستقبل المرغوب. يوضح هذا الاقتراب الغاية من توظيف التقنيات الاستشرافية ضمن الفصل الأخير المخصص لتقنيات الاستشراف ضمن مرحلة إعداد السيناريوهات التي تحمل صورة عن المستقبل المرغوب.

هـ_ الدراسات السابقة:

من أجل التعمق أكثر في موضوع البحث، تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيرات الموضوع المتمثلة في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة ، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- **زايري بلقاس،قوجيج بن علي (2017)،أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسةقياسيةللفترة 1980-2015)**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي،والجزائر من بين الدول التي تعتمد كليا في نشاطها الاقتصادي على مداخيل النفط، التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية،الأمر الذي يفرض عليها تنويع قاعدتها الإنتاجية

[1] Rolf Keibich.BrittaOertel/Michaela Wolk**. Future and Studies Futures _Oriented technology : Analysis Principles .Methodology and Research** .paper prepared for 1st Berlin symposium on Internet and Society .2011.p17.

لأجل الانتقال م ن الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع منتج ، الذي يتطلب وجود سياسات جديدة بديلة لتنويع مصادر الدخل الوطني.

- **بوصالح سمية،إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية دراسة قياسية لعينة من الدول(1995-2015)**، تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين تربط بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته ومجموعة من الدول النفطية، وعملت على حصر مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي عالجت الموضوع، متضمنة أسباب إخفاق التنويع الاقتصادي وأهم السياسات الممكنة لتعزيزه، والحصول على نتائج التحليل القطاعي الذي أثبت أن قطاع الموارد الطبيعية ممثلا بالقطاع النفطي لا يزال المصدر الأساسي لإيرادات المالية العامة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن درجة التركيز الاقتصادي في هذه الدول تعزى بصفة كبيرة إلى طبيعة الإطار المؤسساتي الذي يثبط كل السبل الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي،وأن الاعتماد علة مورد واحد(النفط) يشكل أكبر عائق أمام هذا الهدف الاقتصادي.

- **موسى باهي و كمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"**، المنشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ، ديسمبر . 2016 ، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع التنويع الاقتصادي وإبراز أهميته في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال كذر أهم التحديات التي تواجه هذه البلدان، والناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وخلصت الدراسة إلى أنّ مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحدّ منه، مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في التنويع

ز_ هيكل الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، والأسئلة الفرعية عنها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول المتمثلة في ما يلي :

- **الفصل الأول** بعنوان " **الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة "**، يتضمن ثلاثة مباحث : المبحث الأول يتناول **ماهية التنويع الاقتصادي** ، أما المبحث الثاني فقد ضم **مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة** ، والمبحث الثالث سنخصصه **لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة .**
- **الفصل الثاني** بعنوان " **السياسات البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية المستدامة"**، يتشكل هو الآخر من ثلاثة مباحث:حيث سنتطرف في المبحث الأول إلى **التنويع الاقتصادي والتنمية المستدام في الجزائر**، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعرف على **القطاعات الإنتاجية ودورها في تنويع الاقتصاد الجزائري** ، بينما المبحث الثالث فاتجهنا إلى دراسة **سياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري.**
- **الفصل الثالث** بعنوان " **الدراسة الإستشرافية لأثر التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة"**، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول المعنون بـ " **الإطار المفاهيمي للدراسة الاستشرافية"**، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لـ**"رؤية استشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة(2030/2023).**

ز_ صعوبات الدراسة:

ككل الدراسات والأبحاث ، واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل:

- نقص المراجع المتخصصة والمتعمقة في قطاع المحروقات الجزائري والتنويع الاقتصادي في الجزائر. خصوصا الكتب المتخصصة.
- صعوبة الحصول على المعلومات الحديثة ومصداقيتها التي تخدم الدراسة الإستشرافية.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية،وعدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان من مصدر إلى آخر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

تمهيد :

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة خاصة في الدول التي تعتمد في اقتصادياتها بدرجة كبيرة على منتج أو مادة أولية واحدة في عملية التصدير، وكذا الاعتماد عليه كمورد أساسي في تمويل الميزانية، وهذا من شأنه أن يخلق اقتصادا رهينا لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة ولحجم احتياطاتها وإنتاجها من جهة أخرى. فالاعتماد على مورد واحد كسبيل لتحقيق النمو الاقتصادي من شأنه أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية، وهو ما يجعل هذه الدول عرضة للصدمات السلبية التي سوف تنعكس على التوازن الخارجي والداخلي لاقتصاد هذه الدول.فعلى الرغم من أن معظم الدول الريعية تعتمد على مواردها الباطنية في ثراءها، إلا أن هذه الثروات تعد نعمة عليها في حالة ارتفاع أسعارها، ولكن سرعان ما تصبح نقمة عليها في حالة انخفاض الأسعار ذلك لعدم وجود البديل.

ولتفادي الاختلالات الناجمة عن الارتهان بمورد واحد ، كان لازما على الدول ذات الاقتصاد الأحادي خصوصا الدول الريعية أن تحدث تغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها على مختلف المستويات. مما يضمن تحسين اقتصادها وتنويعه وضمان استدامته، ذلك من خلال انتهاج نظام يقوم على أساليب التنويع الاقتصادي الذي يمثل إستراتيجية ومدخل لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة . كون هذه الأخيرة تحتاج إلى تمويل مستدام يتميز بالاستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة، والسبيل لتحقيقها ليس الاقتصاد الأحادي وإنما بإتباع سياسة تقوم على تنويع اقتصادها.

يستهدف هذا الفصل الإحاطة بالجوانب النظرية لكل من التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للتنويع الاقتصادي

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الإستراتيجية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة في الدولة الجزائرية، حيث نصت خطط التنمية على أهمية تنويع القطاعات الإنتاجية وتشجيع النمو في قطاعات أخرى خلاف قطاع النفط ، وذلك بهدف التقليل من التأثيرات السلبية من الأزمات والصدمات الخارجية نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد .فأفضل سبيل لتحقيق النمو الاقتصادي هو التنويع الاقتصادي نظرا لأنه يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي بالنسبة للقطاعات النفطية لذا ارتأينا أن يتضمن هذا المبحث على أهم الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف الاقتصادية لإستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الدول النفطية ، والتي تقوم أساسا على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج، والتكيف مع متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية، لذا حدثت العديد من النقاشات بين الاقتصاديين حول سياسة التنويع الاقتصادي ومدى أهميتها، وقد قادت هذه النقاشات إلى تعدد تعاريف التنويع الاقتصادي، و في هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي والأهداف التي يسعى إليها، إضافة إلى الأهمية التي حظي بها .

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

تتعدد التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى التنويع ، ففي حين يربط البعض التنويع الاقتصادي بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. ومن هنا سنتطرق إلى البعض منها المتمثلة في:

_يعرف الاقتصادي اتاران(AATTARAN)التنويع الاقتصادي على أنه:" توفر عدد كبير ومتنوع من الصناعات في دولة معينة".

_ويعرف الاقتصاديان ماليزيا وكي (MALIZIA And ke) التنويع على انه:" ليس غياب التخصص ولكنه ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية داخل الصناعة". وفي هذا التعريف يوضح الاقتصاديان أن التنويع الاقتصادي يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الاقتصاد بمعنى تنوع الأنشطة والقطاعات والصناعات ووجود روابط قوية بين الصناعات نفسها .

_ويرى الاقتصادي واجنز(John Wagner) أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية.

وينصرف معنى التنويع إلى: " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالمية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع الاقتصادي ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم" .

كما تم تعريف التنويع الاقتصادي: " على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية ، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل "[1]

و يعرف: "التنويع الاقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدةالاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط". حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها.

أيضا يقصد بالتنويع الاقتصادي: العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات

[1] حامد عبد الحسين الجيوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجيات**، شبكة النبأ المعلوماتية . ص .03

ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات(الفروع والنشاطات)الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا. [1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو سبيل تسعى إليه معظم الدول ذات الاقتصاد الأحادي خصوصا الدول الريعية ، ويقصد بالتنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج بتنويع الصادرات أي إيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة لإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة. والعمل على الحصول على إيرادات دائمة بمعنى تنويع مصادر الدخل وإيرادات الدولة وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية، لذا يمكن تلخيص أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها و تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ خلق ودعم فروع وقطاعات وأنشطة متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة، فينجر عنه تشجيع منتوج وطني، يستطيع تلبية احتياجات السوق الوطنية، ليتوسع مستقبلا لأسواق دولية ليتم إحلال الواردات.
- ✓ تنويع صادرات الاقتصاد الوطني بمنتجات جديدة، متنوعة ذات محتوى تكنولوجي عالي، وهو ما يسمح للاقتصاد أن يحتل مكانة مرموقة في التبادل التجاري الدولي.
- ✓ تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدماتية في خلق الناتج المحلي الخام.[2]
- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص255_256.

[2] _نجاة كورتل ، " **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندالهيرشمان 2011-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 15،52ديسمبر 2019.ص07/06.

تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.

- ✓ تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة بعيدا عن الإيرادات الريعية المعتمدة أساسا على نوع واحد من السلع كالبترول مثلا.
- ✓ تحسين وضمان وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية والإيرادات للميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.[1]
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات،وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.
- ✓ إن تقليل التذبذب في مستوى الناتج المحلي من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية وليس تركيزها يساهم في إنعاش هيكل الإنتاج، وإحداث تنمية من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا، وذلك بتناقص درجة التركيز القطاعي في المراحل الأولى وتزايدها في مراحلها الأخيرة.[2]

الفرع الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن نبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد غير متسم بصفة الاستقرار أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد (مثلا زيادة عدد السكان مع انخفاض أو ثبات الطاقة الإنتاجية مما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو غيرها) ، أو في خارجه (مثلا زيادة المنتوج العالمي من ذلك المورد فتنخفض أسعاره أو غيرها).

إذن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما أن للتنويع هذه الأهمية الكبيرة، إذن ينبغي على جميع

[1] Mohamed Nasser Hamidato. BaqassAlssafiah.**"Economic diversification in Algeria** " Global Journal of Economic and Business. Vol.2.NO2.April 2017.p76.

[2] عبد الحميد مهري،**الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد ألريعي ورهانات التنويع الاقتصادي_دراسة تطبيقية حسب مؤشر هيرفندالهيرشمان للفترة 2017/2011**،مجلة العلوم الإنسانيةوالاجتماعية، العدد 52، ديسمبر 2019، ص7/6.

البلدان ذات المورد الواحد ومن بينها الجزائر أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي من أجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات، وذلك من خلال الإفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول سواء الناجحة أو الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية(الفاشلة) فتفيدنا في تجنب و عدم الخوض بالإجراءات التي اعتمدتها هذه الدول .[1]

كما أن هناك الكثير من المنافع التي يمكن أن تنشأ من الاقتصاد الأكثر تنوعا، والتي تتمثل فيما يلي:

- التنويع هو هدف تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.
- بناء اقتصاد مستدام لأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.[2]
- إن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، وتكنولوجيا، ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة، وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة، أو الخدمات أو حتى المقاولاتية.
- توسيع فرص الاستثمار حيث تعتمد إستراتيجية التنويع الاقتصادي على تبني مجموعة من السياسات الأفقية والعمودية، التي يكون لتفعيلها آثار مباشرة على تشجيع فرص الاستثمار

[1]_حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سابق.

[2] Johon E, Wanger, **Regional Economic Diversity : Action, Concept, or of Confusion**, The journal of regional‌Analysis& Policy, IRAP,2000,p 02_

الداخلي وكذلك فرص الاستثمار الخارجي وهو ما يؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وما ينجر عنها من وفرة الموارد المالية.

- دعم الترابط مابين القطاعات والنشاطات، فالتنويع الاقتصادي يساهم في تقسيم العمل أو ما يسمى بالتخصص مابين القطاعات، حيث تخصص كل مؤسسة في إنتاج منتوج معين ويتم في النهاية تركيب المنتجات في المصنع النهائي وهي العملية التي تساهم بشكل كبير في توفير عامل الوقت والتكلفة والنوعية[1].
- إن التنويع الاقتصادي يتضمن مهمتين رئيسيتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. أما الثانية فإنها تتمثل في التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في: تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها. وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدلات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباح أكثر في سوق يسودها تناقص أو تتوقع تناقصه.

[1] ناجي التوني، **مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت لبنان_2002، ص08.

ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال، مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة الصناعة (الإستخراجية/ التحويلية) والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا متزامنين لكافة النشاطات في متكامل الأبعاد كالزمن، الحيز أو القطاع، المؤسسة، التكنولوجيا، البيئة والسلوك.

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسين، الهيكل السلعي للواردات والهيكل السلعي للصادرات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها، وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي. ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي لاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها. ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.[1]

ثالثا: تنويع الأسواق: يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، حيث أن الانخفاض في الطلب يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، كما إن هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال أسواق جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية وعموما، تنوع الأسواق يقلل من

1_محمد كريم قروف، "**قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، العدد2، 2016، ص.664

التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى أن التصدير أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

رابعا: تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي عام 2011إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاث أنواع: الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية من غابات وأراضي ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.[1]

خامسا: تنويع القطاعات التنافسية : الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية والرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو ما يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.

سادسا: تنويع الصادرات: هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات والصادرات الأخرى:

- صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
- صادرات غير النفطية: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الصناعية، مواد التجهيز الزراعية،السلع الاستهلاكية غير الغذائية، ويتم تصديرها من خلال مجمو عة التحفيزات وتتمثل في: التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية. [2]

[1] ـ. موسى باي وكمال رواينية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية_حالة البلدان العربية مصدرة للنفط**_المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، عدد/ 05 ديسمبر 2016 ،ص136

[2] ـ قرود علي وكيحل عبد الباقي،" **الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2015)**" مداخلة، ضم - فعاليات الملتقى الدوليحول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بتُ الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لحضر، الوادي، نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لجزائر، ص06.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يوجد العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، التي تتفاوت في كفاءتها و ملائمتها لأغراض القياس ،بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت(Disperion) مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر أجنبي، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفدال_هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الإقتصادية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: [2]

- ❖ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- ❖ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- ❖ مقدار التركيز في الصادرات.

ويمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي :

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن.

[2] _ قابوش فريال، **"اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي، العربي بن مهيدي، 2018/2017، ص 16.

- ✓ تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير الموارد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة. إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات الموارد الأولية مثل النفط.
- ✓ مقاييس أخرى، مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام، ومقاييس الإنتاجية، ومقاييس تنوع وجهة الصادرات. [1]

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشرين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي، والتي تتمثل في: مؤشر هرفيندال_ هيرشمان (Herfindal_Hirshman) و مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur_Cossouv).

[1] _سليم العمراوي، يحي سعيدي،" **مساهمة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول المصدرة للمحروقات تحليل وقياس حالة الاقتصاد الجزائري (2000-2015)**"، مجلة الدراسات، عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد 61، 2017 ، ص121.

1) مؤشر هرفيندال_ هيرشمان (Herfindal_Hirshman)

يعتبر المؤشر الأكثر تطورا في انه يأخذ بعين الاعتبار كامل سلسلة التوزيع وكما انه مقياس للتركز، ويمكن أن يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للبلد في مختلف القطاعات الصناعية ويعد الأكثر شيوعا في قياس درجة التنويع ويعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع،يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركز في قطاع الصناعة أو أي قطاع آخر وتم تداوله من قبل المحاكم الأمريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع معين.

كما تم استخدامه لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير من قبل الولايات المتحدة للتج ارة والتنمية .

يعرف بالصيغة التالية.[1]

2) مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur_Cossouv).

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

حيث أن:

(&i)الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

(Bi)الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

[1] _ممدوح عرض الخطيب،" **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18-العدد2، الكويت، 2011، ص212.

Cosويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

إضافة إلى:

مؤشر تركيز الصادرات

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف Diversification INDEX حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يلي:

(H*)تمثل صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدولة.

(H)تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين (0_1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز ص

ادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.[1]

[1] _احمد ضيف، **"اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2015، ص197.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة فرضت نفسها مع تفاقم المشاكل البيئية واستغلال الإنسان المفرط لعناصر بيئته وما قد يترتب على ذلك من حرمان الأجيال القادمة من الكثير من المواد الطبيعية أو تلوثها أو فقدانها لخصائصها والكثير من عناصرها، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح بشكل كبير في مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992 وعلى الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه،حيث سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة إذ نجد إن المفهوم قد شاع في عام 1987منW قبل بعثة(برتلاند) في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة والذي يحمله عنوان (مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة) ، وارتأينا في هذا المبحث أن يتضمن الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة، نذكر منها:

- تعريف وفاء أحمد عبد الله :(1983) التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات ·التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.
- تعريف سحر قدري الرفاعي :(2009) التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاث :البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية.
- تعريف ماهر أبو المعاطي (2014) التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة، هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات[1].

[1] _ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، " **التنمية المستدامة : مفهومها-أبعادها، مؤشراتها**"، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة01، 2017، ص81.

- تعريف محمد كامل شرقاوي :(2014) التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني، ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة:" بأنها التنمية المستمرة، والعادلة والمتوازنة،والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها،والتي لا تجني الثمار للأجيال الحاليّة على حساب الأجيال القادمة".

وح صر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة ، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه ، كما يلي:

التعريفات ذات الطابع الاقتصادي :

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية ، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج ، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

ا لتنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

التعريفات المتعلقة بالبيئة:

التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية . وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية[1].

التعريفات المتعلقة بالجانب التقني:

[1]_عز الدين آدم النور، " **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**"، ص.05

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها اقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. وبعبارة أخري عندما يقرر الناس أو المجتمع في كيفية استخدام موارد الأرض مثل الغابات والماء والمعادن والمجوهرات والحياة البرية، يجب ألا يفكروا فقط في الكميات والمقادير التي يستخدمونها وطرق عمليات استخلاص الموارد أو من له الحق في الاستنفاع. بل يجب أن يأخذوا في الحسبان في المخزون الذي يمكن أن يكون باقياً لأفادهم والأجيال القادمة والتأثيرات المناخية والبيئية التي تخلفها عمليات استخدام الموارد.

***يمكننا أن نورد التعريف التالي لموضوع التنمية المستدامة والذي بموجب ه يهتم تضمين المفاهيم التي أوردناها أنفاً ، وتتجاوز السلبيات الواردة من تطبيق التنمية وفق المفاهيم التقليدية ،فالتنمية المستدامة "هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع ، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد ، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع ، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة[1].

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة مبادئ ومن بينها ما يلي:

أ_تحديد الأولويات بعناية : اقتضت خطورة مشكلة البيئة وقدرة الموارد الطبيعية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة القائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية، والإيكولوجية لمشكلة البيئة، وتحديد المشكلات التي يجب التصدي إليها بفاعلية، ففي سنة 1992تبين أن التلوث بالرصاص من بين المشكلات التي تهدد البيئة والإنسان، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص في بعض الدول، وحوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.[2]

ب_اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف :بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسينُ الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

[1] _المرجع السابق، ص.6

[2] Center for environnement éducation, sustainable développement an introduction,2007 ,p21_

ت_ المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها،فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية، سواء كانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل، حيث يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفر شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي بسكن الهيئات الرسمية، والشعبية، والأهلية، وسكان العالم بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.

ث .استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة :إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة الأفراد عن طريق الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية بشكل متوازن، إذ يعد أسلوب النظام شرطا أساسيا لإعداد خطط التنمية المستدامة.

وهذا راجع إلى البيئة الإنسانية التي تعتبر نظام فرعي من النظام الكلي، ولذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.[2]

ج .العمل مع القطاع الخاص : يجب على الدولة التعامل بجدية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصر أساسي في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام(الإيزو) الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة.

ح .توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا : يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتَركة بينها، وبينُ القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية.

خ.استخدام أدوات السوق حينما يكون ذلك ممكنا : إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الأبحاث، وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

[2] _غنيم عثمان محمد،أبو زنط ماجد،" **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** " ، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص31.

د .لاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية : يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى تقليل من الأخطار البيئية .

ذ .تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية : إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى تكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث والغاز من 80 % إلى% 60 بفضل تحسي وتنظيم المنشآت من الداخل[1].

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها، نستخلص أن لها أبعادا متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي أي تنمية ثلاثية الأبعاد، وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد:

الشكل01: أبعاد التنمية المستدامة

1) **البعد الاقتصادي :**

يتمثل هذا البعد في النظام المستدام اقتصاديا، أي النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخادمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل لإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، والذي يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

[1]_دوجلبس موسشيست،" **مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000 ، ص .80

ويقتضي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة مراعاة حصة الاستهلاك الفردي للموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد تلك الموارد سواء بالنسابة للبلدان المتقدمة أو البلدان النامية وذلك باعتبار أن التنمية لمستدامة مهمة الجميع دون تمييز، كما تقتضي الاستدامة الاقتصادية كذلك مسؤولية البلدان المتقدمة على التلوث وعلى معالجته لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كالمحروقات مثلا قد ساهم في تلوث البيئة العالمية بشكل كبير، ويحكم أن هذه الدول غنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة

في استخدام تكنولوجيات أنظف، فعليها أن توجه اقتصادياتها نحو حماية الموارد الطبيعية، وتعمل على توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية التي ما عليها أن تقلص من تبعيتها للعالم المتقدم، وأن تتوقف في اعتمادها بالشكل الكبير على مخزونها الطبيعي. وينال الاهتمام بالعدالة والمساواة في توزيع الموارد والدخل حيزاً كبيرا في استدامة البعد الاقتصادي كونهما يساعدان على تحسين النمو الاقتصادي و تحسين مستويات المعيشة، ويستوجب في إطار هذا البعد كذلك أنه على الدول التي تولي اهتماما كبيرا للإنفاق العسكري الذي يحتل الصدارة من حيث الإنفاق أن تستغل ذلك الإنفاق وتوجهه لما يخدم التنمية المستدامة.[1]

2)البعد الاجتماعي :

من منظور أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي يركز هذا البعد على أنه يكون النظام مستداماً اجتماعيا في حالة التمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وإيصال الخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة والتعليم إلى المحتاجين إليها، والمساواة بين أفراد المجتمع من حيث النوع ومن حيث الجنس، وتمكين أفراد المجتمع من المحاسبة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات، زيادة على إتاحة الفرص لهم في الحصول على المعلومات التي بإمكانها أن تؤثر على حياتهم وذلك بكل شفافية ودقة.

3)البعد البيئي :

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، ومع تجاوز تلك الحدود يتدهور ذلك النظام ، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود البيئية أما الاستهلاك والنمو السكاني واستنزاف المياه وانجراف التربة وغيرها من العوامل المؤدية للإساءة إلى البيئة[2].

---

[1] _باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيد، عمان (الأردن)، 2003،ص189.

[2] _ ناصر مراد، "**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"،بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد،46،2009،ص108.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

مع اتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية .وفي هذا السياق لدينا 6 حزم من المؤشرات، يمكن إيجازها فيما يلي:

المؤشرات المؤسسية: تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.

المؤشرات الاقتصادية:

1_نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

2_نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي :يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين : تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة[1] الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

_نسبة الصادرات إلى الواردات :يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

4_جموع المساعدة الإنمائية الرسمية" ن ق ج :"وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وإستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

5_الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :"يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

[1]_إبراهيم العيسوى، **"التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"**، دار الشروق، مصر، الطبعة (2)2001، ص.119

المؤشرات الاجتماعية:

1_معدل البطالة :يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

2_معدل النمو السكاني :يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

3_معدل الأمية بين البالغين :ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

4_معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي :وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

- 5نسبة السكان في المناطق الحضرية :ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

6_حماية صحة الإنسان وتعزيزها :أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لاتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

المؤشرات البيئية" الإيكولوجية:

1_نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وإنها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

2_التغير في مساحات الغابات والأراضي :يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3_التصحر :قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

المؤشرات البشرية

ارتبطت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدام نظرًا لأهميتها، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية[1].

[1] _المرجع نفسه، 121/120.

المطلب الثالث:تنظيم الدولة كإستراتيجية لتحقيق التنمية

الفرع الأول: تنظيم الدولة والتنمية

اهتمت نظريات التنمية الاقتصادية بالتحليل المستفيض للعديد من أوجه الظاهرة. وجرى تركيز التحليل على تخصيص الموارد الطبيعية، رأس المال، التمويلات، السياسات الاقتصادية وروح المؤسسة. ففي ميدان التنظيم لدينا دروس ممتازة نستخلصها من الكمياء . وبالفعل فإن نفس التركيبات المنظمة بطريقة مختلفة تعطي نتائج حد متباينة. ولنأخذ مثالا صارخا، يتكون الفحم والماس من نفس الذرات : الكربون وتنظيم عناصره بشكل مختلف ضمن هذه المواد، بينما نجد ذرات الكاربون والفحم متناثرة ومتباعدة الواحدة عن الأخرى وغير متضامنة، في حين نجد ذرات كربونات الماس جد متراصة ومتلاحمة وتتدعم بصورة متبادلة ويصنع تنظيم الجزيئات الداخلية فيها كاملا لاختلاف هذه الدروس معروفة جدا من طرف الخبراء في التنظيم.[1]

ولفترة طويلة تصنع طريقة تنظيم وتسيير مؤسسة ما هذا الاختلاف. ومن ثم، فإذا كانت مهيكلة ومسيرة بطريقة عقلانية نحصل على مؤسسة من الدرجة العالمية،بينما يؤدي إهمال المبادئ القاعدية إلى الحصول على مؤسسة تحتضر و عرضة لعمليات تطهير متتالية بدون أن تتحسن فيد أنملة أو تختفي.

وينسحب هذا الدرس أيضا على تنظيم الدول، فعندما تكون لدينا دولة منظمة بشكل جيد جدا، بها هيئات مسيرة بعقلانية من طرف أحسن الكفاءات، سنكون بصدد التحول إلى تنين اقتصادي.وعندما تكون هيئات الدولة مفككة، تسير بالحدس أكثر وبدون مسار للذكاء والانسجام، سنكون عندئذ بصدد دولة غير فعالة ومفككة الأوصال بدلا من أن تكون منتجة للثروات تتحول إلى مستهلكة لها. وهكذا يمكن لسياسات الإنعاش أن تنجح أو تفشل حسب طريقة تنظيم وتسيير الدولة. مثلا حالة الدولتين كوريا الجنوبية وزيمبابوي، حيث توجد بين هذين النقيضين عدة درجات من الفعالية في الدول وفقا لطريقة التنظيم والحكم فيها. فإن ضخ موارد في اقتصاد زيمبابوي ستكون له انعكاسات ضئيلة على الأمد القصير وبدون أثر مستدام، في حين تخلق نفس تلك الموارد التي تنفقها الدولة الكورية أثارا مضاعفة ومستدامة. فبالنسبة للبلد الأول سيكون إنفاق المال على تحسين تأهيل

[1] _عبد الحق لعميري،**"عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟"**، منشورات الشهاب، 2015 ، ص 104/102.

الموارد البشرية ونوعية الهيئات أكثر فعالية مما يجعل البلد قادرا على التكفل بالتنمية، الأمر الذي لم يتم تفهمه من طرف العديد من الاقتصاديين الجزائريين الذين ساندو مخططات الإنعاش. لقد وضعوا الفرضية الضمنية التي مفادها أن هيئاتنا ومؤسساتنا فعالة ولم يكن ينقصها غير الاعتمادات في حين أن فعاليتها هي التي تنقص في الواقع.

يشمل المبدأ الأول لتنظيم دولة ما الفصل بين السلطات السياسية والتقنية. فالنموذج الفعال هو جعل الدولة المزود والحامل للأهداف الاجتماعية الاقتصادية ولمسار الرقابة. وبعبارة أخرى، تقوم السلطة بتحديد الأهداف السياسية ومراقبة مسار التنفيذ، وتترك تصور الإستراتيجية وميكانيزمات تطبيقها(للتقنيين)، ويتعين على هؤلاء أن يعرفوا كيفية الاستفادة من ذكاء مجمل الشعب. ويمكن للسياسي أن يحدد الأهداف على المدى الطويل (على مدى 20 عاما) أن نصبح اقتصاد سوق ناشئ بفوارق اجتماعية أقل، وأن يرتفع الناتج الداخلي الخام في السنوات الخمسة المقبلة ب 10 بالمائة في السنة وأن تنخفض نسبة البطالة ب 2بالمائة سنويا حتى تصل إلى أقل من 5 بالمائة ، وبلوغ الصادرات خارج المحروقات 10 مليار دولار. نريد أن يشارك جميع المواطنين في مشروع التنمية وأن يتبنوه كأنه مشروعهم وأن يتحقق مسار مراقبة نتائج المرحلة في كل سنة، في حين أن تصور هيئات الدولة الذي يحقق هذه الأهداف هو عمل تقني.[1]

فمن الذي سيتولى هذه المهمة ؟ من يجب أن يتولى إنجاز هذه التصورات الإستراتيجية ووضع ميكانيزمات التنفيذ ؟

في كوريا الجنوبية مثلا يلعب المعهد الكوري للتنمية الذي يضم أفضل الخبراء في جميع القطاعات دور الوسيط المحفز في تصور الإستراتيجية و ميكانيزمات التنفيذ. لقد جرى استلهام هذا التصور من وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية. ويوجد في المعهد الكوري للتنمية أفضل الخبراء الوطنيين في جميع الميادين، حيث يتم إنجاز التصور والتنسيق من طرف مؤسسة واحدة بمستوى تشاور عال جدا، وقد أضيف إليه مؤخرا مهمة تكوين الإطارات العالية للدولة، الأمناء العامون والمدراء المركزيين الخ.لقد اختارت البلدان النامية وفي طور الانتقال دوما وزارة كبرى تضم زبدة الذكاء في البلد وفي جميع الميادين، وهي غالبا ما تتبع مباشرة للرئاسة أو الوزارة الأولى. وتهتم بالحوار الدائم مع المنظمات غير الحكومية، الوزارات، الخبراء والمواطنين من أجل تحويل البرنامج السياسي إلى إستراتيجية وسياسة قطاعية. وتصبح الوزارات على الخصوص هيئات للتنفيذ عل الرغم من ضرورة مساهمتها في القرار. ويوجد هذا التصور على سبيل المثال في الفيتنام وتونس قبل الثورة.

[1] _ المرجع السابق، ص107/104

ويرتبط المبدأ الثاني بآليات التشاور الدائمة، فالدولة القوية هي التي تكون دائما في الاستماع إلى الأطراف المعنية: النقابات، أرباب العمل، المنظمات غير الحكومية، مراكز الذكاء والمواطنين العاديين. فالتدفق الدائم للمعلومات يفضي إلى التكييف المستمر من أجل الإبقاء على النظام في حالة انسجام وتحسين متواتر. كما تسمح التصورات الثلاث المشار إليها أعلاه بالإبقاء على انسجام النظام وتزيد من فعاليته.

ويرتبط المبدأ الثالث بالتحسين الدائم . فالإستراتيجية لا تساوي شيئا مقارنة بنوعية الرجال والنساء الذين يشرفون على تطبيقها. إنه لمن المستحيل ربح معركة العولمة بموظفين فاقدين للحوافز وغير مؤهلين ويتقاضون أجورا زهيدة ومسيرين بطريقة معيبة. فكل إنعاش اقتصادي كلي سيتعرض للأذى من طرف هذا الجيش الإداري الذي يلعب ضد معسكره، عندما تكون الشروط الضرورية لازدهاره وفعاليته غير موجودة. فعدم وجود هيئات خبراء للتنسيق والتصديق، لقد عهد بهذه الوظائف إلى موظفين مشتتين يفتقدون للتأهيل وبدون إمكانية للتصديق من طرف أدوات للأمثلة مثل المحاكاة وغيرها. فقد نتج عن ذلك توفر الدولة على عدة مخططات قطاعية تفتقد إلى الانسجام. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية البلدان التي اختارت هذا التصور قد أضاعت انتقالها بصورة محزنة. لقد أنجم هذا الانتقال على الدوام الحماقة والبلاهة والرشوة وغياب الأخلاق والفعالية في جميع القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي.[1]

وبشكل عام، البلد السائر في طريق النمو أو قيد الانتقال يحتاج إلى الدولة أكثر مم يحتاج إلى بلد متقدم ففي مرحلة التنمية نكون في حاجة ماسة أكثر للدولة، الدولة النزيهة والفعالة أكثر، الإستراتيجية واللامركزية، الأمر الذي يصعب الحصول عليهن مما يفسر العدد القليل من البلدان التي تلتحق بنادي البلدان الناشئة.

[1] _ عبد الحق لعميري، مرجع سابق الذكر، ص108.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية التي تصلح لبلدنا

لقد كانت سنوات السبعينات قابلة للنقد في العديد من الجوانب، غير أن صناع القرار كانوا يملكون نظرة إستراتيجية عن البلد، ومنذ ذلك عرف البلد عمليات موائمة من يوم لآخر وفقا لمتطلبات اللحظة، وهي عملية مضرة على أكثر من صعيد. وأكثر من ذلك، كانت لنا مخططات استثمار متعددة السنوات يفترض فيها تحقيق النمو الداخلي ولو بنتائج محدودة على الأقل.

وقد تكون القراءة السيئة لما يجري في البلدان الصناعية قد أثرت على تجربة الجزائر، فالولايات المتحدة ، فرنسا وألمانيا لا يعلنون رسميا عن (إستراتيجية) لفترة طويلة جدا، فهناك آفاق الانتخابات هي من تحدد مدة التوقعات والأعمال الإستباقية، وعليه سنرتكب وقاحتين عندما نفكر على هذا النحو. فقادة الأحزاب الكبرى في هذه البلدان يعتمدون على مراكز البحوث (THINK TANK) وعلى سبيل المثال تيرانوفا بالنسبة للحزب الاشتراكي الذي يقوم بأعمال جبارة من أجل تحليل السياق والبدائل وتوضيح مسالك العمل، ماعدا القيام بشرح الخيارات التي يتم التوصل إليها. ففي البلدان، هناك هيئة تعتمد على العديد من شبكات البحث العلمي والاستشراف أي مراكز الأبحاث وغيرها. وهناك يتم تحويل المواد المنتجة من طرف عدد كبير من الهيئات إلى تحاليل وتوصيات موجهة لصناع القرار. وفي المقام الثاني نحن بلد في طور الانتقال، لم نبلغ بعد نقطة اللاعودة ، وفي طور التنمية ونسيجه المؤسساتي مدعو للتحول بصورة جذرية من نظام بيروقراطي إلى نموذج خبير.

الإستراتيجية هي بداية تنفيذ (حلم) على قدر كبير من الطموح لا يمكن تجاوزه، لكي نصبح في مرتبة اقتصاد بلدان جنوب شرق آسيا. فلكل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرازيل واندونيسيا نظرة مشتركة على المدى الطويل، كون الأمر يتعلق بهذه الإستراتيجية. وتعني هذه الأخيرة أن نطلب من إنسان متبصر أن تكون له (إستراتيجية) أي أن يحلم الآن بما سيقوم به في المستقبل. مثل أن نطلب من طفل أن يبدأ بالتفكير في مهنته المستقبلية وفقا لقدراته ولحوافزه الذاتية، والطلب من مؤسسة إعداد مخططها الاستراتيجي وتوزيعه على مجمل أعضائها بهدف إنجازه، فإذا كان هناك إنسان وقضية صغيرة يستغرقان الكثير من الوقت لكي يحققان النجاح، فماذا عن بلد يتعين عليه بالضرورة الاتفاق على مسار طويل ومعقد للتنمية ؟

لذلك طالب الخبراء والمحللون الجزائريون بتصور وتوزيع نظرة على المدى الطويل حول عما سيكون عليه بلدنا. ولقد شعر رجال الأعمال بضرورة ذلك، ولم تنكر السلطات العمومية رسميا أهمية مثل هذا المسعى، غبر أن الضروريات العديدة الملحة، التسيير اليومي المتبخر والراحة المالية النسبية يؤجلان أحيانا إلى ما لا نهاية نشاطا معينا. وبدت هذه النظرة غامضة لعديد من صناع القرار. ومع

ذلك، سنواجه في ظرف سنوات ربما عشرة أو أكثر المزيد من التحديات الأكثر تعقيدا والأكثر غموضا وخطورة منذ استقلالنا. هذه هي بعض العينات من التهديدات التي يمكن أن تزيد من هشاشتنا، إذا لم يتم تصور وتنفيذ إستراتيجية مواجهة في أقرب وقت ممكن.[1]

1. تصبح الأزمة العالمية أكثر اتساعا وأكثر توترا عما كانت عليه في الماضي.
2. سنتجاوز عتبة ال50 مليون نسمة وبالتالي يجب خلق أكثر من 10 ملايين وظيفة في ظرف 20 سنة من أجل تثبيت البطالة.
3. لم يسبق وأن عرف سوق الطاقة العالمي مثل هذا الغموض : يمكننا تخفيض الكميات المصدرة إلى النصف من أجل تلبية الطلب الوطني عندما تنخفض الأسعار ب 60 بالمائة (السيناريو الأكثر تشاؤما).
4. ينتظر المواطنون من الدولة تسوية جميع مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تنخفض فيه الإنتاجية الإجمالية للعوامل. لقد قمنا بصورة طوعية بوضع سيناريو أسود، كون إستراتيجية جيدة تكمن في استباق الحالات السيئة من إجهاضها وتقليص الأكثر سلبية.
5. ليس في نيتنا تقديم درس في إستراتيجية المؤسسة ولا حتى في تنمية الأمم. فالكتابات حول هذين الموضوعين كثيرة. وفي المقابل فإن تطبيق بعض المبادئ الإستراتيجية على السياق الخاص لبلادنا أمر يفرض نفسه.
6. ففي المقام الأول، لم نقم بعد بخلق الهيئة التي تتوفر على كفاءات ووسائل للتشاور والتصور الضروري لمثل هذا المسعى. وتكمن المرحلة الأولى لهذا المسعى في تعريف الأولويات السياسية الكبرى التي ستقود قرارات التصور والتنفيذ. ويمكننا ذكر البعض منها. الرغبة في بناء اقتصاد سوق اجتماعي يكرس اقتصاد منتج وفعال ومتنوع خارج المحروقات خلال العشرية المقبلة. التطلع لكي تصبح الجزائر بلدا ناشئا في غضون 2025وأمة متطورة في 2050. استهداف السياسات العمومية تحقيق التوازن الجهوي وتثمين جميع القدرات قدر الإمكان. تفوق الخيارات السياسية على القرارات التقنية. تحدد الطبقة السياسية التوجهات العامة وتراقب النتائج عبر مختلف الهيئات. ففي العديد من النقاشات الوطنية، كثيرا ما قفز هذا السؤال إلى الواجهة الأولى: ما هي القطاعات التي يجب تطويرها؟ [1]

[1]_ عبد الحق لعميري، مرجع نفسه، 114/112.
[1]_ المرجع نفسه ، ص115.

فبالنسبة إلى بلدنا، فإنه يتعين عندئذ النظر إلى ميزان المدفوعات، والبت في الأنشطة التي ازدهرت والتي يمكن لأجلها توجيه استثمارات تعويضية: القمح، الحليب، الأدوية، والخدمات (البناء). وفي المقام الثاني، تلك الأنشطة التي يسمح لنا الاستغلال العقلاني لمخصصاتها الطبيعية باستعادة حصة لا يستهان بها من الأسواق العالمية: البواكير، الفلاحة البيولوجية، السياحة، الأنشطة المنجمية الخ.

وفي ميدان الطاقة، يتعين أن نتوفر على تشكيلة متنوعة تضم الطاقات المتجددة والغاز الصخري (إذا ما ثبت عدم إضراره بالبيئة) بيد أن هناك العديد من الأنشطة يمكن تعيينها من طرف الهيئة الإستراتيجية التي تنقصنا كثيرا. و عليه يجب ترك القطاعات الاقتصادية العمومية الفعالة والخاصة القيام بحساباتها الاقتصادية، والاستثمار في أنشطة غير متوقعة من طرف الموظفين. مثلا في سنوات مضت كان يستحيل إنتاج الزجاج في الجزائر وأوروبا، وها هي سيفيتال تقوم به الآن على إثر تحسينات تكنولوجية، وعندئذ سنصبح تنافسين أكثر في ميادين كانت مغلقة علينا.

وفي المقام الثالث، يجب تشجيع صناعات المستقبل الناتو التكنولوجي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الصناعات الخضراء والطاقات المتجددة الخ .

يجب أن تكون هناك جرعة قوية من الإرادة السياسية من أجل وضع تنظيم مؤسساتي وآليات كفيلة بتصور وتنفيذ إستراتيجية متشاور عليها ومفتوحة. إنه بهذا الثمن وحده يمكن لبلد بمستوى تسيير رديء أن يصبح متوسطا ثم ناشئا وفي الأخير متطورا ومحققا للتنمية المستدامة. [1]

[1] _ عبد الحق لعميري، مرجع سابق،ص116.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة

المطلب الأول: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي

تعريف إستراتجية التنويع الاقتصادي:

تعريف إستراتجية التنويع الاقتصادي:

- **يعرف التنويع من وجهة نظر Berry** بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، في حين يعرفه آخرون من أمثال Rummel و pittas التنويع على أنو عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الإستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد[1].

ونلخص إذن أن إستراتيجية التنويع تعني بأن تقوم المؤسسة الاقتصادية بالتوسع من خلال:

- ✓ تقديم منتجات أو خدمات وكسب حصص سوقية جديدة.
- ✓ إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية .

أنواع إستراتجيات التنويع الاقتصادي:

إن تبني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية يكون بهدف دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة النشاطات التي تقوم بها حاليا ،بمعنى تنويع اقتصادها سواء بتقديم منتجات وسلع جديدة أو الدخول في مجال للإنتاج جديد، وعليه يمكن التطرق إلى عدة أنواع من الإستراتيجيات.

أ_إستراتجيات التنويع المترابط وغير مترابط: الذي ينقسم إلى نوعين:

- ❖ **إستراتيجية التنويع المترابط** :هو التنويع الذي تعتمد فيه المؤسسة على نشاطها الأساسي، أي تدخل ميادين النشاط التي تستطيع فيها استخدام مواردها الحالية وفي نفس الفكرة تدخل في نشاط لآخر له سمة مشتركة مع النشاط الأول ، كمثال على ذلك نذكر مؤسسة تنشط في قطاع البنوك والتأمينات حيث يعتبر الميدانين متقاربينُ (ماليان)كما أنه يمكن استخدام نفس الموارد للميدانين مثل نقاط البيع، بصفة عامة يكون التنويع مترابطا إذا استخدمت المؤسسة رأس مالها في أكثر من ميدان نشاط وهو ما يدعم الميزة التنافسية ورفع حجم المبيعات وتحقيق أرباح بمستويات جيدة.

[1] _ غالم عبد الله، تيمجغن عمر، **" أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية"**،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بسكرة، العدد2، 2014، ص66.

❖ **إستراتيجية التنويع غير المترابط** :تقوم المؤسسة في هذه الحالة بالدخول إلى ميادين نشاط ليست لذا علاقة مع بعضها البعض كما أنها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي ومواردها وكفاءتها، فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأي صلة، وبالتالي تستخدم المؤسسة الأرباح المحققة في ميدان معين من أجل تمويل ميادين أخرى، وحسب الدراسات فإن هذا النوع أقل ربحا من التنويع المترابط و مع أنه يعمل على توزيع المخاطر على أكثر من نشاط واحد أو منتج واحد وهو ما يعزز قوة مواجهة الأخطار،ومن أهم مساوئ تطبيق هذا الخيار الإستراتيجي أنه يؤدي إلى تعقيد العملية الإدارية والمنافسة بين وحداته المختلفة للحصول على الموارد حيث يعد التنويع غير المترابط توجها ماليا بشكل أساسي لتكوين قيمة المساهمين، بينما يعد التنويع المترابط توجها إستراتيجيا يمثل قيمة مضافة بحد ذاته[1].

ب_ **إستراتجيات النمو المتوازن والنمو الغير متوازن:** والتي تنقسم إلى نوعين المتمثلة في :

❖ **إستراتيجية النمو المتوازن** :ويقصد بها نمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد الوطني كله، وترى هذه الإستراتيجية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق فنتيجة لكون القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كل قطاع يمثل سوقا لناتج قطاع آخر، وأن الاستثمار في قطاع واحد يؤدي إلى عجز القطاع عن بيع منتجاته وبالتالي تضييق نطاق السوق وهذا من شأنه أن يعمل على إضعاف الحافز لدى المستثمرين ويقلل من نطاق السوق واستغلال الوافرات الخارجية، وعليه توزيع جرعة كبيرة من الاستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة في وقت واحد، وتكون هذه الاستثمارات معتمدة على بعضها البعض بشكل يصعب عملية التجزئة فيما بينها.

❖ **إستراتيجية النمو غير المتوازن** :تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات التخلف ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الاقتصاد الوطني، بل يتخذ النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم ونمو بعض القطاعات أو قطاع رئيسي واحد يسمى بالقطاع القائد الذي يجذب بقية الاستثمارات وبالتالي تقدم بقية قطاعات الاقتصاد، فالاستثمار الذي يحدث في القطاع الزراعي مثلا سوف يخلق فرصا أخرى للاستثمار في قطاعات كالصناعة والتجارة. وهذا الاستثمار يشكل دافعا إضافيا للتنمية وأحسن وسيلة للنمو حسب هيرشمان تكون في طرق اختلافهم وذلك طبق إستراتيجية مرسومة.[2]

---

[1] _ جعيجع نبيلة، **"إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية دراسة ميدانية في مؤسسة Condor – للإلكترونيات ببرج بوعريريج"**، مذكرة شهادة ماجستير غيرَ منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007 ، ص34 .

[2] _ مهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)**، أطروحة - دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة لزمد بوضياف، المسيلة، 2017 ، ص33 .

ج_ **إستراتيجية التصنيع:** قد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداء على المدى الطويل مما يسمح بتحسين الإنتاج وزيادة الدخل وأعطت الأولوية لصناعات الوسطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وأبرز الإستراتيجيات والتي تتبعها الدول النامية من أجل تنمية قطاع صناعاتها. وتشمل هذه الإستراتيجية على صنفين هما:

- **إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات** :تعرف بأنها إستراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة، وهذا بفضل تبني الدولة سياسة صناعية قائمة على نظام الحماية تعلمي ومدعومة بإعانات مالية وقروض مدعمة لصالح المنتجين المحلين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية، والتي تقوم على إنتاج كل ما يستورد من خلال إقامة أكبر عدد ممكن من المصانع بغرض تلبية الطلب المحلي والتي بدورها تعتمد على مبادئ أهمها:
  - ✓ في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع.
  - ✓ جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة، وذلك من خلال تطبيقها لمجموعة من الآليات:
    - تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله لمقابلة الطلب المحلي وتنويع الاقتصاد.
    - التَّركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال :والمقصود بالتوجه الصناعي أن تختار الدولة القطاع الاقتصادي الرائد لديها والذي سيحرك عملية النمو.

  وينتج عن تبني التصنيع لإحلال الواردات عدة مزايا منها:

  - ✓ حماية الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات.
  - ✓ تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط والناتج الداخلي الإجمالي.
  - ✓ تسمح بعلاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج.

ولأن تطبيق إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تساعد في تحقيق أشكال التنويع الاقتصادي وأن تبني هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية يساعد على برقيق التنمية الاقتصادية والتي تشكل دعامة لبناء اقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع ويتجاوب مع الصدمات.

- **إستراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات :**

والتي تسمى كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المواد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة لتحقيق نمو

اقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، البرازيل.

حيث يواجه تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، منها ضعف مستوى الأداء التكنولوجي والتقدم التقني،محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية، والقيود المفروضة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة[1].

المطلب الثاني: الإستراتيجيات المعالجة للتنمية المستدامة

لقد تعدد التعاريف واختلفت لإستراتجية التنمية المستدامة وهذا لتعدد التصورات والوجهات، وفيما يلي تعريف شامل لمختلف جوانب الإستراتيجية للتنمية المستدامة:

1_مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة:

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة "أنها عملية منسقة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستوين الوطني والمحلي، وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصياغة سياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي ،كما لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يأخذ بنوع ذاته من النهج أو بصيغة واحدة، إذ لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التي تناسبه لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها ".

2_الإستراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة:

إن الثورة الصناعية وما أثارته من الزيادة في الإنتاج المعملي وفي أساليبه إضافة إلى تغيرات سكانية و ديموغرافية وفكرية. أحدثت ثورة في البلدان المصنعة التي أصبحت فاقدة لصناعاتها الحرفية لصالح المؤسسات المعملية الكبيرة، وحتى الأسواق والمواد الأولية طرأ عليها تغيرات من الصناعات الحرفية التقليدية إلى منتجات صناعية، خالقة كذلك الأقطار متطورة منتجة وأخرى متخلفة مستهلكة تبيع منتجاتها بأرخص الأثمان، فلم تخلق تفاوت بين الطبقات ومناطق غنية وأخرى فقيرة فقط بل حتى بين أقطارها والأقطار التي وقعت تحت نفوذها، وهكذا زادت الفجوة عمقا بين الأقطار المتقدمة والأقطار المتخلفة ورسمت العلاقة بينهما.

[1] _نور الدين شارف،" **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبنٍ سياسة التصنيع لإحلال الواردات**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12 ، ص 39/38.

لقد أدى الاحتكار إلى خلق وتوسيع الفروقات بين طبقات و أقاليم الأقطار الصناعية. وخلق المنافسة الدولية للسيطرة علة المواد الأولية والأسواق صدامات عسكرية وحروب بالإنابة توجت بالحربين العالميتين وما بعدها وما رافق ذلك من دمار لم يسبق أن عرفته البشرية، ففي ظل الطبيعة الاقتصادية للدولة الرأسمالية أصبح ملايين العمال عاطلين عن العمل.[2]

وأمام هذه التحديات برزت مدرستان ،ما لبث أن تحولت إلى إستراتيجيتين للتنمية هي إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن، ولكل منهما فرضيتها وأسلوبها ومشاكلها. وسوف نعرض مضمون هتين الإستراتيجيتين المتمثل فيما يلي:

1)إستراتجية النمو المتوازن:تستندهذه الإستراتيجية على عدد من الاعتبارات أهمها أن المشاريع اللازمة لاحداث التنمية تمتاز بكبر حجمها وشمولها لعدد من القطاعات وبناها الإرتكازية، كبائعين ومشترين، كما أن هذه الإستثمارات تتسم بعدم قابليتها للتجزئة. فالاستثمارات في مشروع معين يخلق فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والمكانية الأخرى باعتبار أن الاستثمار في قطاع اقتصادي أو مكاني معين سوف يخلق وفرات خارجية للقطاعات الأخر بزيادة الطلب على منتوج القطاع الأول و وفرات خارجية لقطاعات أخرى. ومن هنا ووفقا لإستراتيجية النمو المتوازن تتحقق التنمية ضمن عملية تأخذ المراحل للمتطلبات التالية:

_دفعة قوية متمثلة بحد معين من الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمكانية المشكلة لسبيل إحداث التنمية.

_توجيه الاستثمارات على عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة والمتزامنة التي يدعم بعضها البعض كقطاعات وأماكن يقدم كل منها سوقا للأخرى، فيحدد معدل النمو لكل قطاع بمرونة الطلب على منتجاته. بمعنى أن مشروعات تدعم هيكل الاقتصاد القومي لابد وأن تحقق للمشاريع والقطاعات الأخرى قدر من الوفدات الخارجية تساعدها على خفض تكاليف الإنتاج والإرتقاء بمستوى كفاءتها الإنتاجية.

_أن تكون الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمكانية لا أن تكون متناغمة من حيث خدماتها لمتطلب الاستثمار والتطور فحسب بل في استجابتها وقدرتها على تلبية الطلب الاستهلاكي أيضا.

[2] _فلاح جمال معروف العزاوي ،" **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني** "، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2016، ص64/.65

تمثل إستراتجية النمو المتوازن، عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية والمكانية وهي بمثابة حد أدنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله قبل أن يتسنى للاقتصاد القومي الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي. وهو يتحدد بمقدار الاستثمار اللازم إجراؤه بالنظام لتحقيق الحد المقبول من معدل النمو.[1]

2)إستراتيجية التنمية القطبية : تؤكد دراسة" فرانسوا بيرو" للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا أنو يظهر في أماكن ونقاط تدعى "أقطاب النمو"، ففي حالة البلاد المتخلفة يرى "بيرو" أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة آثار هذه الأقطاب الإستراتيجية، والتي وجهت لذا العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك وبشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كسائر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمات البترولية التي تعرضت لذا الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة1986 وسنة 2015 وسنة 2020 مما نجم عنها أثار سلبية، دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات االقتصادية وتشريعية كبيرة.

3)إستراتيجية الصناعات التكاملية :يركز G.D.DEBERNIS في هذه الإستراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة الآثار التصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دوبرنيس على أنها صناعة أو مج موعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، غير أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط أهمها:

- ✓ المناخ الملائم.
- ✓ توافر الموارد المادية والمالية والسوق الواسعة.
- ✓ التدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد.
- ✓ القيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي.

حيث وجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها[2]:

- ✓ الإستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط وسعر صرف الدولار.

[1] _ المرجع نفسه، ص66.

[2] _ كربالي بغداد، حمداني لزمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45 ، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2010 ، ص13.

- ✓ الإستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة، إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية لا تسمح بذلك، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعتُ الاعتبار عند إعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي وتقتصر على التَّركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموية للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فإن البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة قصد بلوغ مكانة بتُ الدول المتقدمة، التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة هدفا محوريا يتطلب تحقيقه تعبئة كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وهذا ضمن سياسات وإستراتيجيات كلية. يشكل التنويع الاقتصادي أحد أهم هذه الاستراتيجيات المعتمد عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية المنشودة.

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات . حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية .كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة . كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس .كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي[1] .

كما أنه (أي التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء. تشكل التنمية المستدامة إطارا واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي ، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية

[1] _ Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "**Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**", authors & Scientific Research PUBLISHING 2015,http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p- 89.

على بعد مستدام. وسنحاول في هذه النقاط ذكر كيف يساهم التنويع الاقتصادي في إرساء معالم التنمية المستدامة:

1)التنويع الاقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد: توصلت أغلب الدراسات إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي في المدى الطويل الأجل إلى تراجع الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وهو ما يصطلح عليه "لعنة الموارد" ويمكن تجنب هذه الآثار السلبية بمجرد اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

ان الموارد الطبيعية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي انخفاض الطلب عليها، ومن ثم تراجع أداء القطاع الصناعي وإانخفاض معدلات الإنتاج. و بالتالي فإنه لرفع مستويات الإنتاجية يعد التنويع الاقتصادي الوسيلة الأكثر فعالية، من خلال توسيع قاعدة النشاطات الصناعية.

كما أن الدول التي تتميز بتوفر رأس المال البشري وتقدس التعليم والتدريب والابتكار تحقق معدلات نمو جيدة، وتكون أقل عرضة لتأثير الداء الهولندي، كون هذه الدول استفادت من ممتلكاتها من الموارد الطبيعية في تنويع اقتصادها وذلك بالاستثمار في رأس المال البشري.

بالإضافة إلى أن العديد من الدراسات توصلت لحقيقة مفادها أن لعنة الموارد تزول بمجرد انتهاج الدولة الغنية بالموارد الطبيعية إستراتيجية لتنويع صادراتها.[2]

2)التنويع الاقتصادي إستراتجية لاستدامة الموارد الاقتصادية: تعد الموارد الطبيعية صمام أمان لاستمرارية الحياة لفترة طويلة الأمد، والتي بدورها تنقسم إلى موارد طبيعية متجددة وموارد طبيعية غير متجددة التي يهددها الاستنزاف والاستغلال غير العقلاني، لذلك بات الحفاظ عليها وضمان بقائها موضوع الساعة.

إن وجود الموارد الطبيعية المتجددة لا يغني عن الحاجة للموارد الطبيعية غير المتجددة، إذ لا يمكن إحلالها بصفة كاملة، ويبقى الإنسان في حاجة لحد منها، ولعل السيناريو الأنسب الذي يمكن من الاستفادة من

الموارد لآجال طويلة مع الحفاظ على استمرارية عملية النمو هو ترشيد عملية استغلال الموارد الطبيعية وعدم التركيز على مورد واحد فقط ما يعجل بنفاذه، كما أن التنويع الاقتصادي يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة نضوب الموارد الطبيعية ، فهو من خلال فتح طرق متنوعة للنشاط الاقتصادي يمكن من توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، ويضمن عدم الإفراط في استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية إلى حد النضوب والتدهور البيئي.[1]

[2] _ Gylfason thorvaldur and others, a **mixed blessing, natural resources and economic Growth**, macroeconomic dynamics,1999,p221.

[1] _Michael chugozie anyaehuie and anthony chukweudi areji, **economic diversification for sustainable development in Nigeria**, open journal of political science, no 5, Nigeria, 2015, p89

3)التنويع الاقتصادي آلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام: يقصد بالنمو الاقتصادي المستدام على أنه : " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".

وإستراتيجية التنويع الاقتصادي تلعب دورا مهما في تحقيق هذا النمو الاقتصادي المستدام، لذلك هناك الكثير من الدراسات التي أكدت على مساهمة التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ن نذكر منها:

أكدت نبيلة نوي من خلال إ جرائها لدراسة قياسية لقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، أن ضعف التنويع الاقتصادي يؤثر سلبا على استقرار النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة تركيز الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي ب 11.50179 بالمائة، وأن زيادة تركيز الإيرادات الحكومية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي ب 3.716480 بالمائة.

أكد ANDROW ROSSER من حلال دراسته أن الدول التي تتمتع بتنوع مرتفع ،تتميز كذلك بارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، عكس الدول التي تتميز بتركز كبير، فتتميز بضعف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

كما أثبتت دراسة KOREN AND OTHERS أن ضعف التنويع الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ومع العلم بأن هناك علاقة طردية بين مستويات الإنتاومعدل النمو الاقتصادي، فإنه لرفع معدلات النمو الاقتصادي لابد من زيادة درجة التنويع الاقتصادي.[2]

[2] نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية"، تخصص الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2017 ، ص.12

خلاصة الفصل

التنويع الاقتصادي هو سبيل تسعى لتحقيقه معظم الدول الريعية التي تعتمد في اقتصادياتها على مورد أحادي ، ويقصد به عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء من حيث الإنتاج أو في توزيع السلع أو في جانب الخدمات ، والهدف منه هو الخروج من دائرة التبعية للمورد واحد وخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة و تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على بعد مستدام من أجل الخروج في النهاية باقتصاد قائم على قاعدة صلبة وقوية، وفي هذا الإطار عملت معظم الدول المصدرة للنفط عبر مسار تاريخي محاولات سياسية واقتصادية جمة وجهود لدمج عائدات البترول الضخمة، وجعلها أداة لتنويع اقتصادها من ناحية ، ومن ناحية أخرى تلبية الحاجيات الأساسية للسكان مع الحفاظ على حاجيات الأجيال القادمة ، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

السياسات البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ، يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة تفوق 96 بالمائة ، وهذا ما يدل على بعد الجزائر على تنويع اقتصادها، ولكن في ظل تقلبات أسعار المحروقات وما نتج عنها من صدمات سلبية سعت الجزائر إلى بذل كافة مساعيها لإعادة الاستقرار والعمل جاهدا على تنويع اقتصادها ، حيث حاولت تنويع صادراتها خارج المحروقات وإتباع سياسات تنويعية في مجال السياحة ، الطاقات المتجددة و القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة) نظرا لإمكانيات الضخمة لهذه القطاعات في الجزائر.

وتمثل سياسة التنويع الاقتصادي التي سعت الجزائر إلى اعتمادها سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية ، تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني ، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني ، والتقليل من الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي ومن ثم السياسي، وهذا من خلال الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني .

لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مسار الاقتصاد والتنويع الاقتصادي وكذلك التنمية المستدامة في الجزائر ، إضافة إلى محاولة دراسة بعض السياسات الجديدة لتنويع الاقتصاد الوطني من بينها القطاعات الإنتاجية و آليات جديدة . من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: القطاعات الإنتاجية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: التوجه نحو سياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول:تطورالاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية ، وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة. إن الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا وهو ما سوف يتضمنه هذا المطلب.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال من 1962-1998

لقد مر الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بفترتين هما كالآتي :

1)الفترة الممتدة من 1963 إلى 1966: بناءا على الوضعية الصعبة التي تمر بها الاقتصاد الجزائري إبان الاستقلال، فقد تميزت هذه الفترة بمحاولة تشغيل ما تركه المعمرين، ومحاولة السيطرة على الاقتصاد واثبات ملكية الدولة وسيادتها، عن طريق مجموعة من التأميمات والإجراءات كإنشاء العملة الوطنية وتأميم البنك المركزي وتأميم الأراضي الزراعية وبعض الصناعات الإستراتيجية، ولقد عملت الجزائر

على استعادة التحكم في مصيرها، طوال الفترة ما بين 1963 إلى 1966 ، والبحث على كيفية الحصول على موارد داخلية وخارجية من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لسكان.

وقد بدأ الوضع في التغير باتجاه إستراتيجية واضحة المعالم ابتدءا من سنة 1965 التي تميزت بوصول سلطة جديدة للحكم، وكانت أول خطوة لها تغيير هيكلة الاقتصاد وتحويل العوامل الاقتصادية في خدمة التنمية، حيث اعتمدت الجزائر إستراتيجية الصناعات المصنعة واختارت صناعة الصلب والمحروقات كصناعات قاعدية لها، وبدأت في تطبيق هذه الإستراتيجية في سنة 1967 متبنية النظام الاشتراكي ومتبعة أسلوب التخطيط الاقتصادي للتنمية.

مع نهاية هذه المرحلة بدأت تبرز إرادة قوية من قبل الدولة لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالا حيويا لممارسة حتى وظائفلإنتاج والتوزيع التجاري، فالدولة هي أكبر مستثمر، هي أكبر مستهلك، أكبر مشغل، وأول بنكي في البلاد.[1]

2)المنهج التنموي الاشتراكي في الجزائر 1967_1989: أول خطوة باشرتها القيادة السياسية الجديدة بعد التصحيح الثوري والذي كان بتاريخ 19جوان1965 وهي إعادة هيكلة بناء الدولة (إنشاء مجلس الثورة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الشعبي البلدي، إصدار قوانين: ال توظيف العمومي، الاستثمار، الإجراءات المدنية، الجزائية...) ثم إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني حيث طلبت مساعدة البنك الدولي الذي اقترح برنامجا تنمويا رفضته الجزائر بحجة انه نيوكولونيالي (استعمار جديد) ، ثم أجريت اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية (COSBLAN) بالتعاون مع خبراء جزائريين . وفي الأخير تم الاتفاق على إتباع الجزائر المنهج الاشتراكي كمنهج تنموي وكخيار سياسي واقتصادي واجتماعي، وعلى اثر ذلك قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي، ومبدأ التدخل المباشر للدولة وفي جميع المجالات وليس القطاع الخاص.

لقد كان التجسيد الميداني للمنهج الاشتراكي في الجزائر على شكل مخططات تنموية، والتي تتمثل فيما يلي:

مخططات التنمية للفترة (1967_ 1979): شملت هذه المرحلة ثلاث مخططات أساسية بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978_1979 ،وكلها كانت تركز على ضرورة تطوير الصناعة لتحقيق التنمية، وقد جاءت الاستثمارات مقسمة كما يلي :[1]

جدول01 : الاستثمارات المخططة للفترة 76_79الوحدة:مليار دج

المخطط / القطاعات	الثلاثي الأول		الرباعي الأول		الرباعي الثاني		78 _79	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة

[1] رحيم حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الد ول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013 ، ص. 428

[1] _عبد العزيز شرابي ،"**الاقتصاد الجزائري**"، مطبعة جامعة منتوري،2004، ص14.

الصناعة	1.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.15
الزراعة	2.37	20.7	4.45	12	8.84	6.18	6.18	5.84
قطاعات أخرى		25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	43.92	33
المجموع	**9.17**	**100**	**36.6**	**100**	**121.1**	**100**	**105.8**	**100**

المصدر :عبد العزيز شرابي،الاقتصاد الجزائري،مطبعة جامعة منتوري،الجزائر، 2004 ،ص14

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإستراتيجية التنموية المعتمدة في الجزائر هي إستراتيجية الصناعات المصنعة، حيث أن قطاع الصناعة حظي بالأهمية النسبية الكبيرة، واستحوذ تقريبا على نصف المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات، مما يعني جدية الدولة في بناء اقتصاد رائد في المجال الصناعي.

أما الجانب الزراعي فقد أهمل بالنظر إلى بقية القطاعات الأخرى حيث وصلت نسبته 46 . 11% طيلة هذه الفترة مما يعني أن الدولة لم تبذل مجهودات كبيرة في تطوير القطاع الزراعي.

كما يمكن أن نلاحظ أن المبالغ المخصصة للقطاعات الأخرى في ارتفاع مستمر من مخطط لآخر، وذلك من خلال تأميم البترول وارتفاع أسعاره وبالتالي أصبحت الدولة تستحوذ على مبالغ مالية معتبرة تمكنها من الزيادة في الاستثمار.

مخططات التنمية للفترة (1980_1989): شهدت هذه المرحلة بداية التخلي عن تطبيق معظم السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها سابقا وأصبحت هذه الفترة مرحلة انتقالية من اقتصاد اشتراكي مخطط تلعب فيه الدولة الدور الأساسي في قيادة التنمية إلى اقتصاد رأس مالي يتم فيه تحجيم دور الدولة وإعطاء الدور الأساسي للقطاع الخاص والسوق، فتم مراجعة العديد من السياسات الاقتصادية عبر سلسلة من الإصلاحات تم بموجبها التخلي عن إنتاج المركبات الصناعية الكبرى، والتحول من سياسة التقشف إلى سياسة الاستهلاك وتم التعبير عنها بشعار " من اجل حياة أفضل" في عام .1980[1]

فمع تركيز الاستثمارات في القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات ، وما تلازم معها من أزمات تنامي أشكال الفساد الاقتصادي انعكست سلبا على إنتاجية المؤسسات العمومية وعوائدها ، بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وانخفاض أسعار النفط قلص كثيرا من الإيرادات المالية

[1] _إدريس بو الكعيبات ، "**تجربة الجزائر في التنمية قرءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17، جوان 2002،ص 116.

للدولة وأجبرها على إعادة النظر في سياستها الاشتراكية، إلى جانب الظروف الدولية التي أثرت على التوجه الاقتصادي للبلاد من خلال الضعف الذي أصاب المعسكر الشرقي الاشتراكي وبداية تفككه وانتشار فكرة أن الاشتراكية أصبحت غير قادرة على حل الأزمات وتحقيق التنمية في البلدان النامية فلابد من بديل، والبديل يكمن في النظام الرأسمالي.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984) : حرصت الحكومة في هذا المخطط على زيادة الاهتمام بباقي القطاعات (الزراعة، التربية، السكن)ولقد بلغ إجمالي مخصصات هذا المخطط مبلغ 400.6 مليار دج موجهة لاستكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين وإنجاز مشاريع جديدة. وفيما يلي استثمارات هذا المخطط لمختلف القطاعات:

الجدول2: التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1984/1980) الوحدة:مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة
الصناعة	154.5	38.5
المحروقات	63	40.77
الفلاحة	47.1	18.5
الري	23	5.7
النقل	13	3.24
المنشآت الأساسية الاقتصادية	37.9	9.46
الإسكان	60	14.97
التربية والتكوين	42.2	10.53
المنتجاتالأساسية الاجتماعية	16.3	4.07
التجهيزات الجماعية	9.6	2.39
مؤسسات الانجاز	20	4.99
المجموع	400.6	100

المصدر: ج ج د ش ، القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1983، المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية ، العدد 51، مؤرخة في 16 ديسمبر 1980، ص*1803*.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): يعتبر هذا المخطط امتداد وتكملة للمخطط السابق من حيث الأهداف العامة، غير أنه يحدد بعض الأهداف الخاصة بناءا على التغيرات الحاصلة ، كما يلي :

_التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية.[3]

_ضرورة تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما عبر تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مرودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

_توسيع القاعدة المالية للاقتصاد عن طريق : دعم القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي والري، تطوير الصناعات التكاملية والتي بإمكانها إحلال الواردات ، المواصلة في تدعيم البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

_مواصلة دعم التربية والتكوين ، وتكييف مخرجاتها مع احتياجات التنمية الوطنية.

ولأجل تحقيق أهداف هذا المخطط تم رصد ميزانية أكبر قدرها550 مليار دج ، وتواصل حصة الاستثمارات الصناعية تراجعها هلال هذا المخطط إلى (31.67)بينما يتزايد الاهتمام بقطاع الزراعة والري حيث ارتفعت حصتهما إلى 14.36 ، وكذا قطاع الإسكان إلى (13.8) ثم قطاع التربية والتكوين والصحة (11.8) وباقي القطاعات.

3) الاقتصاد الجزائري والإصلاحات.

بدأت السلطات الجزائرية بإصلاحات سنة 1988 ، بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة، حيث أن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني، لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية والمتمثلة في:

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% من المتوسط خلال - 1986 1991.
- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال، مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى قطاعات أخرى، خاصة إلى القطاع الخاص.

[3] _ المرجع نفسه .

إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح(سياسات الإصلاحات) كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية من أهمها الإصلاح الهيكلي، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية وإدارة المديونية.

1)الإصلاح الهيكلي :ويشمل مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار، تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ✓ ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخوصصة.
- ✓ تطبيق الأسعار الحقيقية.
- ✓ تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

1_1_التعديل الهيكلي الأول(افريل :) 1994 - 1993 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين لمدة سنة، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر(الإرهاب)، ارتفاع المديونية وكذا ارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على مي زان المدفوعات وزاد الوضعية تدهورا، وإن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الك برى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50% ، وتعديل الدينار حتى يك ون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12 / 93 المؤرخ في 10-05-1993.
- إيجاد آليات للانتقال إلى اقتصاد السوق(إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، الخوصصة.)

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت في ذلك نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

_انخفاض في عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 ؛

_انخفاض معدل التضخم إلى 38.5% ؛

_تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994 ؛

_تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها المالية من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

_ 2 _**برنامج التصحيح الهيكلي(1985-1998):** يتبين من خلال هذا البرنامج، أنه يمس جميع المجالات منها :المالية والنقدية والتجارية والهيكلية، وإن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج[1] التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق سياسات ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

كما تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل فيما يلي:

_تحقيق معدلات نمو 3.9% و 4% و 4.5% خلال السنوات 1995 ،1996 ، 1997على التوالي.

_تحقيق فائض الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام 1996 و 1.3% في سنة 1997 .

_انخفض معدل التضخم من 21.7% و 18.7% و % 7 خلال 1995 ، 1996 ، 1997 وهذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة.

_تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها[1].

2)السياسة المالية :والمقصود بها تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، وتتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع، حيث أصبحت تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق تحسين النظام الضريبي وتنويعه إضافة إلى رفع أسعار السلع والمنتجات مع غزالة الدعم عن أشعار السلع ...الخ.

3)السياسة النقدية :تهدف السياسة النقدية إلى إيجاد التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف منها تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

_**السياسة التجارية وإدارة المديونية** :تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، وأهم هذه الإجراءات هي:

- تحرير التجارة الخارجية.
- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية.

[1] _ عبد العزيز شرابي،**النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث في إفريقيا والعالم العربي،** جامعة منتوري، قسنطينة، مجلد 11، سنة 1998، ص75./76

[1] _ عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 77./78

- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفقات الموارد الميسرة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.[2]

الفرع الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري بعد 2000

شرعت الجزائر مع بداية القرن الواحد والعشرون في تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، هذه السياسة يطلق عليها اسم "الإنعاش الاقتصادي" ذات التوجه الكينيزي، تهدف هذه السياسة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين معيشة الأفراد من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري ، يقصد بسياسة الإنعاش الاقتصادي أنها سياسة مالية انفاقية توسعية من خلال تنفيذ برامج استثمارية عمومية (من طرف الحكومة الجزائرية) تمتد خلال الفترة (2001-2019) عبر أربعة مخططات أو برامج تنموية المتمثلة في ما يلي:

1_برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2_البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009).

3_برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

4_برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

1)برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): هو أول برنامج تبعته الجزائر من أجل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية ودعم التنمية الاجتماعية، وقد بدأ تطبيقه في أفريل سنة 2001 ، حيث بلغ غلافه المالي 525 مليار دولار، فهو يعتبر برنامج ضخم قياسا باحتياطي الصرف الذي قبل سنة 2000 والمقدر بـ 119 مليار دولار.[1]

1_1_أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): أهمها:

_ فك العزلة على المناطق النائية.

_ بلوغ معدل نمو اقتصادي 5 و 6 سنويا على مدار أربع سنوات.

_ تخفيض نسبة البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي.

---

[2] _ كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة،الجزائر،العدد8،جانفي 2005، ص8/.9

[1] _فوزية خلوط، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحمودة** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، الجزائر، العدد29،فيفري 2003، ص.10

_ توفير السكن والتخفيف من حدته بتخصيص جزء من هذه الأموال إلى هذا القطاع.[2]

1_2_ نتائج تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يعتمد تقييم هذا البرنامج على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له بالاعتماد على مجوعة من المؤشرات كالتالي:[1]

النمو الاقتصادي: عرف معدل النمو الاقتصادي حلال هذه الفترة من تجسيد البرنامج تطورا ملحوظا، وهذا سيبنه الجدول لتطور الناتج المحلي الإجمالي التالي:

الجدول03: تطور الناتج المحلي الإجمالي (2001-2004).

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالمائة	2.1	4.7	6.9	5.2
عجز فائض الميزانية العامة من الناتج الإجمالي	_0.6	_0.1	_3.53	6.9
عجز/فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11.7	12.9	12.08	13.10

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

من الملاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات لابأس بها خلال فترة تطبيق البرنامج، ابتدءا من 2002 انتقل هذا الأخير من 2.1 بالمائة لتنخفض في سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 التي سجلت 6.9 بالمائة ، وبهذا يمكن القول أن كل هذه المعدلات موجبة وانعكست بشكل جيد على المستوى المعيشي للمواطن. إضافة إلى وجود عجز في الميزانية العامة من الناتج الإجمالي بـ (0.6_ ، 0.1_ ، 3.53_) من 2001إلى 2003 ، ليتم بعد ذلك تحقيق فائض في سنة 2004 وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط.

معدلات التضخم والبطالة: التي عرفت معدلات مرتفعة خلال فترة تجسيد البرنامج وهذا ما سيبنه الجدول التالي:

[2] _ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري** (سنة الثانية علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجاري،جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018/2017، ص.60

[1] _خلف فاروق، **نتائج تطبيق الإنعاش والنمو الاقتصادي**، مجلة العلوم القانونية والإنسانية، عدد12، جانفي 2016، جامعة الوادي، الجزائر، ص26/25.

الجدول04:تطور معلات البطالة والتضخم للفترة(2004/2001)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني لاحصائيات(ONS)

إن معدلات التضخم كانت مرتفعة في السنوات (2001، 2003، 2004) وجذا راجع إلى الارتفاع المستمر للأسعار. أما بالنسبة لمعدلات البطالة فعرفت انخفاض تدريجي ، وهذا راجع لاهتمام البرنامج لهذه الشريحة حيث خصص مبلغ 3 مليار دينار، من أجل إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة ، وإعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب مما يسمح بتخفيض معدلات البطالة ، إلا أن كل هذا مربوط بأسعار النفط كونه المورد الوحيد للإيرادات الجزائر في ظل غياب القطاعات الأخرى.

2) البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

بعد انتهاء البرنامج السابق دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي لمواصلة الإنجازات المحققة من قبل برنامج(2004/2001) وهذا من أجل تثمينها، إذ خصص له غلاف مالي بثمانية أضعاف البرنامج السابق حيث قدر ب 4202.7 مليار دج، وتم توزيعه كالتالي:[1]

الجدول05: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبالغ	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الاقتصادية	1703.2	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.4
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

[1]_مصالحة رئاسة الحكومة، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010.
http://www.el-mouradia.dz/Arabe/communiquesara/2010/com-240510.htm

تتمثل الأهداف الأساسية لهذا البرنامج في تحسين الظروف المعيشية للسكان،حيث احتلت أكبر نسبة بـ45.5 بالمائة والقضاء على أزمة السكن ، وفي إطار تحسين الظروف المعيشية هدفت كذلك إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة ، إضافة على السعي وراء رفع معدلات النمو الاقتصادي .

2_2_ تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

قطاع الصناعة : حيث عرف هذا القطاع قفزة نوعية ، إذ انتقل معدل نموه من 2.5% سنة2005 إلى 2.8%في سنة 2006 ، لينخفض مرة أخرى إلى0.8% في سنة 2007 ، ثم يتعافى ويصل5% لسنوات 2008 ، 2009 على التوالي.

قطاع الفلاحة : عرف معدلات نمو لا بأس بها في فترة البرنامج ماعدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدر ب 5.3% ، وهذا يعود إلى ظرف الفلاحة والتهميش الذي يعاني منه هذا القطاع في الجزائر، في حين وصل في سن وات 2009 إلى 21.4 وهو معدل مقبول مقارنة بالسنوات الماضية.

3)برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014): إن هذا البرنامج ضمن حركة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001، وتواصلت هذه الحركة ك مع البرنامج التكميلي 2005-2009 ، وبعد ذلك تم استحداث برنامج جديد للفترة (2010-2014) وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الانجاز.[1]

3_1_ أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

_ تحسين الظروف المعيشة لسكان والتي تمثل 49.5% من قيمة البرنامج ولتكملة برنامج الإنعاش الاقتصادي.

_ تطوير الهياكل القاعدية وذلك بتخصيص 31.5% من قيمة البرنامج لذا المحور

_ دعم التنمية الاقتصادية من خلال قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم مساهمة جد معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

_ تطوير وتحسين الخدمة العمومية والعمل على مكافحة البطالة.

3_2_ نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي: كان لهذا البرنامج آثار على مستوى النشاط الاقتصادي وهذا كون الأهداف الرئيسية التي أنشأ من أجلها تتمثل في رفع النمو الاقتصادي.

[1] _ بشير عابد، **دراسة تحليلية تقيميه لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر2012/2014**، المركز الجامعي غليزان، ص22.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد ، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات البطالة والتضخم وتقليص المديونية الخارجية.[2]

3_2_ نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي: كان لهذا البرنامج آثار على مستوى النشاط الاقتصادي وهذا كون الأهداف الرئيسية التي أنشأ من أجلها تتمثل في رفع النمو الاقتصادي.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد ، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات البطالة والتضخم وتقليص المديونية الخارجية.[2]

4)**البرنامج الخماسي (2015-2019):** مع هذا البرنامج واصلت مسيرتها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدأتها في 2001، وهذا من أجل إعمار الاقتصاد الوطني، بتخصيص مالي كبير التي قدرت بـ 21.214 مليار دج وما يعادل 286 مليار دولار.

4_1_ أهداف البرنامج الخماسي (2015-2019): أهمها:

_ تشجيع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية، مع اقتراح استكمال المشاريع التي في طور الانجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014.

_ تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.

_ ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة.

_ سوف يتجسد برنامج جديد خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث كما يتم التشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر.[1]

[2] _ مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001**، مجلة الباحث، العدد1، جانفي 2012، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص05.

[2] _ مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001**، مجلة الباحث، العدد1، جانفي 2012، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص05.

[1] _ بشكير عابد ، مرجع سابق، ص35.

4_2_ تقييم البرنامج الخماسي (2015-2019):

جدول06: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(2019/2014)

المؤشر/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط(دولار)	**100.2**	**53.1**	**45**	54.12	71.82	64.49
معدل النمو الاقتصادي	**3.8**	**3.7**	**3.2**	**1.3**	**1.2**	**0.8**
معدل التضخم	**2.92**	**4.78**	**6.4**	**5.9**	**4.3**	**2**
معدل البطالة	**10.6**	**11.2**	**10.5**	**11.7**	**11.7**	**11.4**
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	**9.28_**	**27.537-**	**26.031-**	**26.76-**	**-16.914**	**-16.955**
الميزان التجاري(مليار دولار)	**0.46**	**3.02**	**3.85**	**35.191**	**4 .53**	**6.11**
الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي (مليار دولار)	**2,60**	**2,90**	**3,40**	**3,40**	**3,30**	**3,30**

المصدر: البنك الدولي ، قاعدة البيانات الالكترونية (2020).

_**تطور النشاط الاقتصادي :** في سنة 2016 ، بقي النشاط الاقتصادي بالنمو الوطني قويا نسبيا، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي، من حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي 8مليار دينار، ومن حيث الحجم ارتفع إجمالي الناتج الداخلي ب 3.3% ، بتراجع طفيف مقارنة مع سنة) 2015 . % (3.7 فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016 ، قد نتج عنه أساسا، توسيع قطاع المحروقات 7.7% مقابل 0.2% في سنة 2015 ، بينما عرفت وتيرة التوسع في قطاعات خارج قطاع المحروقات تراجع 3% . 2 في سنة 2015، في نفس الوقت كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015. فيما يخص التشغيل تقدر نسبة البطالة ب 10,5% من القوى العاملة أي 1.27 مليون شخص مقابل 11.2% في سنة 2015 ، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب ما بين 16و 24 مرتفعة.

_ **الإنتاج الفلاحي** :من حيث الحجم انخفضت وتيرة نمو القط اع الفلاحي ب 4.2 % لتبلغ1.8% مقابل 6% في سنة 2015 ، حيث تمثل الفلاحة 16.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي 16.5 في 2015لكنها لم تساهم في 2016 ، إلا بواقع 6.5% في نموها وب 6.3 % في نمو إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 22.9% و 16.7%على التوالي في سنة 2015 وهنا عرف تباطؤ في نمو الفلاحة .

_ **المحروقات** :تواصل التوسع بقوة في نشاط هذا القطاع سنة 2016 ، الذي بلغ % 2 . 0 سنة 2015 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، وبالفعل ارتفعت القيمة الحقيقية لقطاع المحروقات خلال السنة 2019، لينخفض بعد ذلك بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز.

في عام 2019 أدى الحشد الاجتماعي الذي طال أمده وطول مدة الانتقال السياسي إلى زيادة حالة عم اليقين الاقتصادي وتثبيط النشاط، وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وبالتالي تراجع النمو في قطاعات الإنشاء ، الزراعة، والخدمات التجارية. وفي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير مرتبط بالمحروقات إلى 2.4، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4.9.

وازدادت مكانة البلاد الاقتصادي تعقيدا بفعل جائحة فيروس كورونا المستجد والمستمر، التي سببت تباطؤ في الاستثمار والاستهلاك، كما أن الانخفاض في أسعار النفط مؤخرا ، قلص عائدات الصادرات. وسجلت نسبة البطالة 13 عام 2020، وبلغت 23 عند خرجي الجامعات و27 وسط الشباب العاطلين. وهذا نظرا لاعتماد الجزائر على صادرات ومبيعات النفط والغاز في تمويل ميزانيتها العامة بنسبة تتجاوز 97 من دخلها، ما أدى إلى الضغط على الموارد المالية الحكومية والحد من قدرتها على تقديم المنح[1] وخلق فرص العمل لسكانها الذين يغلب عليهم الشباب.فقد فشل صناع القرار العسكري في الجزائر في تنويع الاقتصاد.

وسجلت موازنة الجزائر العامة لسنة 2021 نحو 22 مليار دولار، ساهمت فيه أزمة كورونا وتراجع أسعار النفط في السوق الدولية، التي تمثل المورد البلاد الرئيسي من النقد الأجنبي. إلا أنه بقيادة النفط والغاز ، توسع الاقتصاد بنسبة 3.9 على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 5.5 في 2020، وكان انتعاش إنتاج المحروقات مدفوعا بتصاعد الطب الأوروبي على الغاز وتخفيف حصص الإنتاج في منظمة الأوبك.

[1] _ محمد ساعد، مرجع سابق، ص97/80.

وساهم انخفاض هطول الأمطار في ركود الإنتاج الزراعي ونمو الخدمات الزراعية، لكن النشاط الصناعي والتشييد ساند النمو، ففي سبتمبر 2021 كان إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني لا يزال أقل بنسبة 3 من مستواه قبل الجائحة. وعلى جانب الانفاق عاد الاستهلاك الخاص والاستثمار إلى مستوياتها قبل الجائحة، في حين لم يتعافى المخزون بعد.

واصل الاقتصاد الجزائري انتعاشه في النصف الأول من عام2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا واستمرار الانتعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانتعاش حتى عام 2023 بدعم من النمو في القطاع غير الهيدروكربوني وفي الإنفاق العام. وذلك وفقا للإصدار الأخير من تقرير البنك الدولي عن أحدث المستجدات الاقتصادية للجزائر.

كما أن متوسط سعر صادرات (النفط والغاز) الجزائرية انخفض بنحو26 في الربع الثالث من عام 2022، وذلك بعد ان حقق نسبة نمو بلغت 59 خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 وبلغ ذروته في شهر جوان. إضافة إلى أن للارتفاع الملحوظ في صادرات البلاد من المنتجات غير الهيدروكربونية أثر إيجابي على موازينها الخارجية. وقاد الارتفاع في قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو إلى تحسن في معدلات التبادل التجاري في الجزائر.

رغم ذلك، ظل معدل التضخم مرتفعا، حيث سجل 9.4 على أساس سنوي خلال الأشهر الأولى من 2022، لاسيما في الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية.[1]

[1] _ البنك الدولي، **الاقتصاد الجزائري : مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود**، على الموقع: https://2u.pw/tEsuhoc تاريخ الاطلاع: 18أفريل 2023.

المطلب الثاني : إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد أدى ظهور الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات العديد من الدول خاصة التي تعتمد على مورد أحادي (النفط)، إلى سعي الجزائر كغيرها من الدول النفطية لتنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات خاصة بعد الصدمة البترولية العكسية لسنة 2014 ، والتي أثرت بشدة على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ تدابير وإجراءات حديثة تجسدت في تصميم نموذج اقتصادي سنة 2016.

الفرع الأول:مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد:

تمت المباشرة في هذا البرنامج من طرف الحكومة في 5 جوان 2016 خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة ، أرباب العمل و الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، بالجزائر العاصمة ، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ، وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية للمحروقات ، تضمن جملة من الإصلاحات الهيكلية العميقة ، حيث يرتكز هذا البرنامج على إحداث تغيير جذري هيكلي في الاقتصاد الجزائري مع تحقيق الحلم الذي تسعى له الأجيال منذ الاستقلال المتمثل في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير .

- **مراحل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد:** يعمل هذا النموذج على تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل:

مرحلة الإقلاع (2016- 2019): ترتكز على بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

مرحلة التحول (2020-2025): هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية تهدف لتدارك الاقتصاد الوطني، وتحقيق مسار نمو خارج المحروقات، وتحديث القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي .

مرحلة الاستقرار والتوافق (2025-2030): وفي هذه المرحلة يكون الاقتصاد الجزائري استفاد من قدراته الاستدراكية ، وعندئذ تتمكن مختلف المتغيرات المرتبطة به من الالتقاء عند نقطة التوازن.[1]

[1]_وزارة المالية، **نموذج الاقتصادي الجديد** ، الجزائر،على الموقع التالي: http://www.mdfgi.gov.dz

الفرع الثاني:المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد:

لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، يحدد النموذج ثلاثة محاور إستراتيجية متمثلة في :

أ .ديناميكية القطاعات المطلوبة :على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة للصناعة خارج المحروقات هو بل وغ 10% من القيمة المضافة في حدود2030 ، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل نمو للقطاعات لأخرى تتراوح بين 5.6% و 4.7% لقطاع الخدمات.

ب .تعزيز نظام الاستثمار :تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس مال المستثمر، وبالتالي يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين العام والخاص، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام (2025 الاندماج المالي)بشكل تدريجي، من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في الميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة.

ج .الاستدامة الخارجية :حيث تمثل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الذي سيسجل نمو بـ6.5%سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه يتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج قابل للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة، لتوفير فائض طاقة قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية.

و أكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في2030 أن يجتاز معوقات أساسية وهي :درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، الاستدامة الخارجية تطور الدين الداخلي، الانتقال الطاقوي والذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي[1].

[1] _ المرجع نفسه.

الفرع الثالث: شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد

سعت الجزائر لتحقيق أهداف هذا النموذج ، فوضعت شروط أساسية لذلك تتلخص في :

أ – تحفيز المقاولاتية في الجزائر: تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل تحد من توسعها، إلا أنه وجب خلق التغير اللازم قبل الشروع في إصلاحات معمقة تشمل ما يلي:

- العمل على إلغاء أو القضاء على الإجراءات الإدارية المعقدة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.
- تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب _ تمويل الاستثمار: ولتحقيق رؤية عام 2030 ، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة، ويجب أن تستند هذه الإصلاحات إلى ثلاث نقاط :إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة، إصلاح النظام المصرفي، وتطوير سوق رأس المال.

ج _ السياسة الصناعية والتنويع: لتحقيق هدف التنوع الوارد في رؤية 2030، يفرض فترات من التسارع العالي في نمو مختلف القطاعات.

د _ ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية: وذلك من خلال برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتكوين الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

- فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة للبرنامج يتم ذلك من خلال :تطوير مراجعة الطاقة، وبرنامج اقتصاد الطاقة، دعم وإنشاء مؤسسات خدمات الطاقة، إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.
- فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي :المعرفة الدقيقة لموارد الطاقة المتجددة بالبلد منها طاقة الرياح والطاقة الشمسية، التوقع المستمر لتطور التكاليف نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية، معرفة وتوقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.[1]

[1] _بركات عماد الدين ،مويسي وسام، **تجارب بعض الدول النفطية في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته**، ، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص410/408.

المطلب الثالث : واقع التنمية المستدامة في الجزائر

في الجزائر ومنذ تسعينات القرن الماضي كانت عبارة "التنمية المستدامة " تخترق بشكل تدريجي ولكن بثبات الخطاب السياسي، وكذلك المجال السياسي. وقد أشير إلى التنمية المستدامة منذ تعديلها الأخير في ديباجة الدستور الجزائري بوصفها " إطارا" ل(بناء اقتصاد منتج وتنافسي) . وهكذا اقترح المشروع الأخير الذي يخضع هذا النص التأسيسي للمراجعة حاليا تعزيز مكانة التنمية المستدامة والبيئة ، يوضح هذا على مدى اعتراف الدولة الجزائرية بهذا المفهوم.وهذه الأخيرة تعد أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية للأفراد المجتمع، وتحقيقها من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات مع حماية البيئة وفق مقتضياتها. وبالتالي فهل يمكن اعتبار التنمية المستدامة واقعا قيد الإنشاء، كما يدعي البعض؟ وهل تحولت بالفعل إلى مشروع وطني حقيقي قيد العرض؟ . وفي هذا المطلب سنتطرق لإجابة على هذه الأسئلة .

التنمية المستدامة في الجزائر

يقاس الوضع الراهن للتنمية المستدامة في أي دولة باعتماد على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية ، وفيما يلي تحليل لواقع التنمية المستدامة في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات في مختلف المجالات:

الفرع الأول: المجال الاجتماعي: والتي تتضمن ثلاثية (التعليم، البطالة و التشغيل) :

-**التعليم:** إن التعليم في الدولة الجزائرية إجباري لمدة 9سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، تسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس حيث وصلت نسبة التمدرس 96.8 بالمائة.

حيث أدت الخدمات الجيدة ذات الجودة ومعدلات الالتحاق إلى تخفيض نسبة البطالة بالنسبة للجنسين الرجال والنساء ، وقد فاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني 6311.5 مليار دينار لسنة2022.

-**البطالة** : يشمل هذا المؤشر جميع الأفراد الذين ليس لديهم عمل ولا يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، حيث قدرت نسبة البطالة 13.4سنة 2021.

ففي السنوات الأخيرة انخفضت معدلات البطالة في الجزائر وهذا راجع إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق من خلال استفادة الشباب من قروض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق[1] العمل الوطني للتأمين على البطالة الموجه للشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 30 و 50 سنة وكذا جهاز المساعدةعلىالإدماجالمهنيالموجهلتوظيفخريجيالجامعاتوالتكوينالمهنيوفقعقودالإدماجالمهنيوماقبلالتشغيل،غير أن هذه العقود مؤقتة وغير دائمة ومن الخطأ استبعادها عند احتساب معدلات البطالة.

-**التشغيل:** فكما هو ملاحظ أن نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، وللحد من هذه الظاهرة تم إع داد برنامج وطني يتضمن مجموعة من البرامج لإنعاش الاقتصادي تزامنا مع أسعار البترول ، وتجدر الإشارة إلى التقدم الملموس في مجال مكافحة الفقر حيث أن 1 من بين 3 مواطنين يعيشون فقرا مدقعا ، والتخفيض من اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركزا في المناطق الريفية على حساب المناطق الحضرية، غير أن التحول الديموغرافي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تأثره بعدة عوامل .

الفرع الثاني: المجال البيئي

- **مشكل التصحر** :يعد التصحر مشكلة تؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر حيث يهدد العديد من الأراضي الزراعية الخصبة.
- **مشكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية** :حيث يتم تحويل مساحات هائلة من الأراضي الخصبة إلى مباني ومساحات إسمنتية،حيث الأرض الصالحة للزراعة محدودة جدا، حوالي 8ملايين هكتار صالحة للزراعة أي 3.3 من المساحة الكلية، وهو مؤشر ضعيف.
- **مكافحة تلوث الهواء:** من خلال إنشاء مراكز مراقبة نوعية الهواء، وبرامج إزالة التلوث وفي هذا الإطار تم تدشين سماء صافية "مراقبة الهواء في الجزائر" (بدعم من البنك الدولي بقرض قيمته36.6مليون دولار).
- **الغابات:** تطور معدلات المساحات الغابية في الجزائر ليصل إلى 22 بالمائة المطلوبة للتوازن البيئي بهدف إعادة الإرث ألغابي، مخطط وطني للتشجير، تم وضعه منذ عدة سنوات [2]

[1] _بقة شريف ، والعايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة** ، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد4،ديسمبر 2008، ص105/104.

[2] _ بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية ،واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة دفاتر بوادكس، العدد06، سبتمبر2016، ص 127/126.

ويهدف إلى إدخال أنظمة اقتصادية فعالة، تسمح لسكان الريف من تحسين مدا خيلها وظروف معيشتها، تدخل في إطار تنمية فلاحة الجبال، تقسيم الأراضي ومكافحة التصحر.

تلوث المياه: ويعود ذلك إلى عدو عوامل أهمها: قصور خدمات الصرف الصحي، التخلص من مخلفات الصناعة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا، وتسرب المواد الكيميائية وتلويث المياه الجوفية.

لقد أولت الجزائر للماء أولوية وطنية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن انعكست في الاستثمارات التي تمت مباشرتها التزويد بالماء الشروب إلى 93 بالمائة ونسبة التوصيل بقنوات الصرف إلى 86 بالمائة، وبلغ متوسط استفادة المواطن من الماء الشروب 168 لترا في أكثر من 70 بالمائة من البلديات. أما في مجال التطهير تم انجاز برنامج استثمار تجسد في توسعة لمجمع محطات التصفية المتواجدة لتوصل إلى أزيد من 200 بنية تحتية لاستغلال ولمعالجة 1.16 مليار متر مكعب من المياه المستعملة التي توافق 17مليةن ساكن حسب معطيات الديوان الوطني للتطهير.

الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري: سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث كتلوث الهواء والماء، ومخلفات الصناعة خاصة الصناعة النفطية(البتروكمياء) ، و تتميز الأدوات الجبائية في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها لتغطية أمور أخرى في موازنة الدولة.وفي ما يلي أهم الأدوات الجبائية المستخدمة:

أ)الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة:

_ **ابتداء من قانون المالية لسنة 1992** الذي فرض حسب المادة 117 من القانون رسم سنوي على النشطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة بمعدلين رئيسين هما:

*بالنسبة للمؤسسات التي تشتغل أكثر من شخصين يقدر الرسم ب 30.000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص. و 3.000 إذا كان للمؤسسا ت نشاط واحد خاضع لإجراء التصريح.

* أما بالنسبة للمؤسسات التي تشتغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 75 دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح.

ويقصد بالمؤسسات الخاضعة للترخيص هي تلك المؤسسات التي ينجم عن نشاطها أخطار[1]

[1] _بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية، مرجع سابق، ص128/127.

ومساوئ نظرا لتأثيرها على ملائمة الجوار والصحة، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على المعالم والآثار،وكذا المناطق السياحية، أما المؤسسات الخاضعة للتصريح فهي المؤسسات التي لا تسبب أي ضرر أو خطر للمصالح المذكورة.

_**وفي قانون المالية لسنة** 2000 تم إجراء تعديل في المادة المتعلقة بالرسوم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، وتم وفق هذا التعديل إحداث تغيرين:

1)يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم .

2)يتعلق بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفتها صنف أقل ضرر وخطورة من الأصناف المذكورة.

ب)إتاوة المحافظة على جودة المياه:

_**جاء قانون المالية 1996** ليؤسس إتاوة على جودة المياه و التي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها(بلدية، ولائية وجهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوات لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها.

_**وفق لقانون المالية2016** فيتم تحديد إتاوة حماية نوعية المياه كما يأتي:

*04بالمائة من المبلغ المفوتر بعنوان إتاوة اقتطاع المياه في ولايات شمال البلاد.

*02 بالمائة من المبلغ المفوتر بعنوان إتاوة اقتطاع المياه بالنسبة لولايات جنوب البلاد الآتية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، تندوفن الوادي وغرداية.

ج) رسوم أخرى: يتعلق برسم التطهير والرسم على البنزين غير خالي من الرصاص، فقدد حدد مبلغ التطهير كما يلي:

_375 دج على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

_500 دج على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها عن 50.000 نسمة أو أكثر.

_1000 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن50.000 نسمة

_1250 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر.[1]

[1] _ المرجع نفسه، ص129.

وبالنسبة للمحلات التي تحدث فضلات أكبر من الأصناف السابقة (المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى) فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد ملغ الرسم ما بين 2500 إلى 5000 دج مهما كان عدد سكان البلدية.

الفرع الثالث: المجال الاقتصادي

ان المجال الاقتصادي وما يتضمنه من المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهذا باعتبار أن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي، كما أن الاستدامة مرتبطة بشكل واضح بالموارد الاقتصادية وتتمثل إجمالا في ما يلي:

شهد الاقتصاد الوطني تطور إيجابي في المؤشرات الاقتصادية والمالية بداية منذ سنة 2006،وذلك من خلال تطور بعض المؤشرات الاقتصادية :

-فائض تجاري 18.1 مليار دولار للأشهر الأولى من سنة 2022.

_وصول الإيرادات النفطية لسنة 2021 إلى 35 مليار دولار.

_احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي وصل إلى 56.4 مليار دولار لسنة 2021.

توليد النفايات وإدارتها: متابعة ومراقبة الاستثمارات منذ بداية الدراسة التقنية التي تحدد مدى تأثير المشروع على البيئة، وهذا في مجالات مراقبة نوعية النظام البيئي ، تسير وتقليص المواد الصناعية الخطرة، ترقية التكنولوجيات التطبيقية وتنمية التكوين المتخصص في البيئة.

ومن أجل تحسين النفايات الصناعية، ومكافحة التلوث الصناعي تم استثمار مبالغ كبيرة من طرف الدولة عن طريق تفعيل البرامج التالية:

_سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء.

_ مخطط تهيئة الساحل.

_عقود الأداء لعدة وحدات صناعية ملوثة.

_ البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

المبحث الثاني : القطاعات الإنتاجية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتبر القطاع النفطي هو القطاع الرئيسي المسيطر على اقتصاد الجزائر منذ السبعينات إلى الوقت الحالي، حيث نصت خطط التنمية على ضرورة وأهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع النمو في قطاعات أخرى خلاف قطاع النفط ، وذلك بهدف التقليل من التأثيرات السلبية للصدمات والأزمات الخارجية نتيجة الاعتماد على مورد واحد من جهة ، ومن جهة أخرى لرفع معد النمو الاقتصادي ومواكبة التطور الاقتصادي . ففي ظل هذا الاقتصاد غير المتنوع الذي يعتمد على صادرات النفط والغاز واستنزاف العملات الأجنبية، حاولت الجزائر السعي للاستثمار في قطاعات أخرى على غرار النفط أهمها : الفلاحة، الصناعة ، السياحة إضافة إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق التنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة. لذلك سنتطرق في هذا المبحث لمساهمة كل قطاع في محاولة تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول:مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يحتل قطاع الفلاحة أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني ، وتوفير الدخل لنسبة من السكان والرفع من مستوى متوسط نسبة الفرد من هذا الدخل، ولاعتبار الدخل الوطني من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي .ولهذا فلقطاع الفلاحة دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو ما جعل الجزائر تولي اهتمام كبير له كبديل إستراتيجي هام، الذي يظهر جليا في مختلف البرامج التنموية .وفيما سنعرض لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وللمقومات التي تتوفر عليها الجزائر، مع إعطاء توصيات لآليات التي يجب اتباعها للرفع من حجم مساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد

يقصد بالقطاع الفلاحي أنه ":جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وبشكل عام الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية[1]، وأصبح لهذا القطاع أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي وذلك كما يلي:

[1] _ Bouri, C. (2011). **les politique de développement agricole, le cas de l'Algérie, "impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique**. Dans thèse de doctorat. science de gestion: Université d'Oran.p30.

يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية، الحيوانية سواء من خلال التوسع في استخدام وسائل حديثة للإنتاج، والتوسع الأفقي من خلال الزيادة في الرقعة الفلاحي، له علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الاقتصادية.[1]

-إن القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الموفرة لفرص الشغل ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي.

-للقطاع الفلاحي دور مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم اقتصاديا في توفير مدخلات القطاع الصناعي والتجاري أما اجتماعيا توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع والتي تعتبر من عوامل استقرار المجتمع.[2]

-تعمل الفلاحة والتنمية الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح يؤرق الحكومات لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

في الفترات الأخيرة أصبح للقطاع الزراعة تأثيرات كبيرة على المؤشرات الاقتصادية الضخمة مثل الناتج المحلي الإجمالي وعدد العاملين والصادرات غير النفطية كبيرة، حيث تعد الزراعة اليوم ا الجزء الأكبر من الاقتصاد الوطني في البلدان النامية، لذلك فإن النمو الاقتصادي والتنمية لهذه البلدان لهما علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة لقطاع الزراعة.

للقطاع الفلاحي دور رئيسي في تنويع الصادرات، ومنه تحسين الميزان التجاري ومن ثم تحقيق لإيرادات المالية للبلاد.

مقومات الجزائر في القطاع الفلاحي

للجزائر مقومات كبيرة في القطاع الفلاحي نظرا لموقعها الاستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول العربية وقربها من السوق الأوروبية، كما تمتلك أراضي زراعية تقدر بحوالي(42.46) مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى (8.42) مليون هكتار أي نسبة الاستغلال لا تتعدى 20% من المساحة الكلية الزراعية، إضافة إلى تبني الجزائر سياسة الإصلاح في السنوات الأخيرة في الجنوب، ورغم ذلك بقي القطاع يعاني من قلة استثمار الأراضي وضعف الإنتاجية.

[1] DJAAFRI, D., & ABDELLI, I. (2019). **the reality of the agricultural sector in Algeria, econometrice study during the period (1990-2014**). journal of economic growth and entrepreneurship , 3 (1), 2710-8511 .p28.

[2] _ حفيظ مليكة شبايكي، و فتيحة بزوزيان، "**تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**." مجلة دراسات اقتصادية ، 5(1)،2018،ص 119.

الشكل02: الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في الجزائر

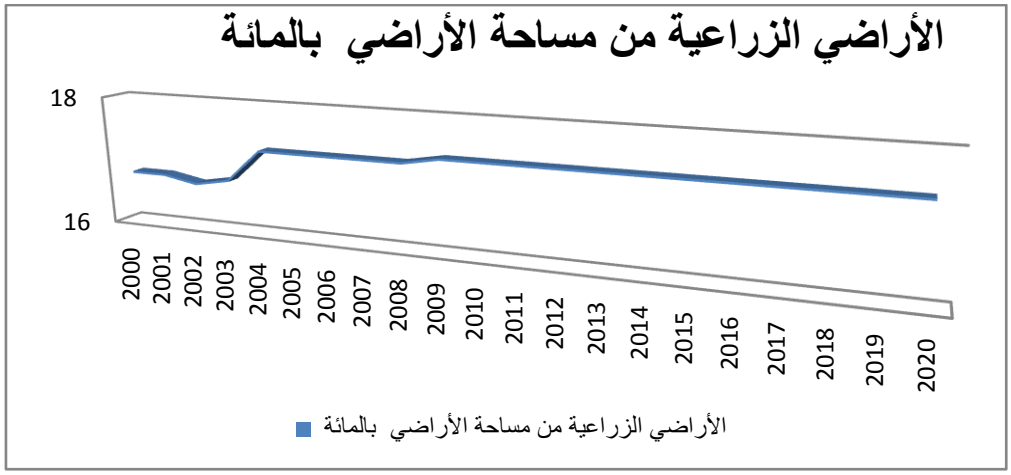

من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات البنك الدولي ، قاعدة البيانات الالكترونية (2020).

أما بالنسبة إلى الموارد المائية، فتمتلك ثروة مائية كبيرة متكونة من:

_**موارد سطحية** :تتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية ، ووصل حجمها إلى 4مليار هكتار موزعة عبر كامل التراب الوطني خاصة الشمال.

_ **موارد مطرية** :تتراوح الأمطار بين مناطق الهضاب العليا والشمال والجنوب حيث تكون نسبة التساقط في الشمال 92% وفي مناطق الهضاب العليا والجنوب بنسبة 8% ولكنها تجمع وتستخدم في الزراعة.

_**الموارد الجوفية** :إن الجزائر تتمتع في جنوبها بأكبر احتياط مياه عذبة جوفية بحجم يقدر بأكثر من 50ألف مليار متر مكعب ، والتي تتجدد سنويا .

_**الموارد البشرية** :بلغ متوسط اليد العاملة في الجزائر لعام2022 قرابة 3ملايين عامل ، حيث أن نسبة التغطية المحلية من الانتاج المحلي قدرت بـ 75 بالمائة بنسبة نمو31 بالمائة. غير أن معدلات اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بكبيرة مقارنة مع النمو السكاني المتزايد خلال هذه الفترة. لاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع،كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع .[1]

[1]_سفيان الشارف بن عطية، **"مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000"**، جامعة أحمد زبانة غليزان ، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص39/38.

الفرع الثاني : مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري بعد الألفية الثالثة

لقد عرفت الجزائر بعد الألفية الثالثة مجموعة من الإصلاحات في إطار الرفع من مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق معدلات جيدة في النمو الاقتصادي بصفة خاصة ، وعموما لتحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي. وتتمثل هذه الإصلاحات في ما يلي:

1-المخطط الوطن للتنمية الفلاحية2004/2000: يتمثل الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان ما اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليهما، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج الفلاحي ، وكذلك الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات المزايا النسبية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي إطار تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي.

كما قامت السلطات بإنشاء الأدوات المناسبة لتنفيذ هذا البرنامج التي تتمثل في مايلي:.

- ✓ إنشاء صندوق لضمان القروض موجهة للفلاحيين وللأنشطة الريفية والإجراءات.
- ✓ قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.
- ✓ توسيع اتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة.
- ✓ توسيع القرض ألإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة.
- ✓ توسيع قرض"رفيق" دون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.

2-سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2008:

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي جاءت لتؤكد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسيات الفلاحية منذ 1962، أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد عللا ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". وشرع في تنفيذ هذه السياسة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008،حيث ترتكز على قانون الزراعة الوطنية التوجيهي الذي صدر في أوت 2008، إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام لغاية تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد ولما لا تحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

[2]- Ministére de L'Agriculture et du développement rural, **le renouveau rurel évaluation de la mise en oeuvredes contrats de performance**, 16éme réunion d'evaluation des cadres, Algérie le : 12/01/2020, p 02.

وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009) وبداية البرنامج الخماسي (2010-2014)، حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحة من هاذين البرنامجين حوالي 300 مليار و1000 مليار دينار جزائري على التوالي. ولهذه السياسة ثلاث ركائز: الركيزة الأولى تتمثل في التجديد الريفي،من خلال تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، أما الركيزة الثانية فتقوم على التجديد الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، والركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية من أجل عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي .[1]

- **مخطط عمل الفلاحة 2015-2019:** من أهم محاور مخطط عمل الفلاحة 2015-2019 ما يلي:

- تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية.
- إعطاء أهمية للإنتاج الغابي إضافة إلى تشجيع السياحة البيئية .
- متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، مع زيادة تطوير صادرات السمك والحرص على حماية أماكن صيد الأسماك [2]

شكل03 : ركائز مخطط عمل الحكومة 2015-2019

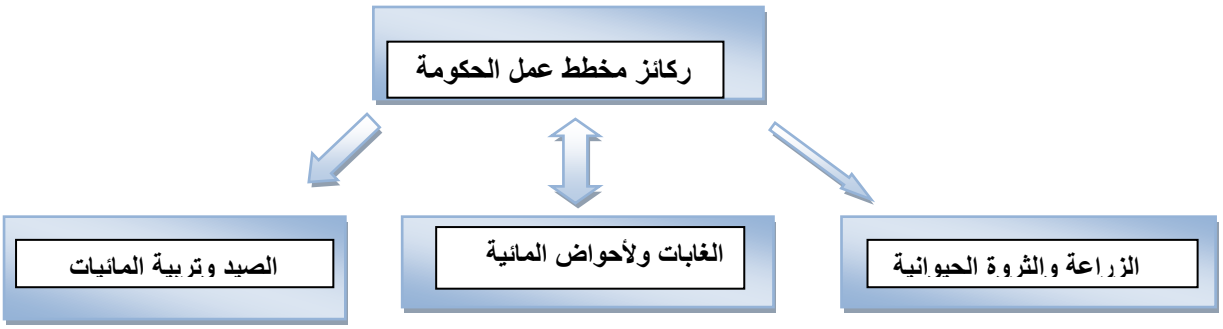

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات أعلاه

[1] _أحمدالتيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 2012/1974**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2016،ص56.

[2] _ ادريسعبدلي،جمالجعفري، **الإصلاحاتالفلاحيةفيالجزائر،واقعها،آفاقهاوأثرهاعلىتطوّرالإنتاجالفلاحي،دراسةتحليليةوقياسيةللفترة 2000**،الملتقى الدولي الرابع حول القطاعالفلاحيكمحركللتنميةالاقتصاديةفيمنطقةالبحرالأبيضالمتوسط،جامعةالجزائر 26/25ماي 2017،ص09.

ويهدف مخطط عمل الفلاحة في إطار هذه المحاور إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 5%، قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري، بيئة التشجير بـ 13 %، تخفيض قيمة الورادات بـ 2مليار دولار، وزيادة الصادرات 1.1 مليار دولار مع محاولة الوصول إلى 1500000منصب شغل.

4)تدشين بنك وطني لانتاج البذور 2021: يهدف هذا البنك إلى إنتاج البذور وتحسينها وإنشاء أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية ومقاومة الأمراض، تصل قدرته الاستيعابية إلى 6000نوع وثلاثة مخابر متخصصة ، إضافة إلى سعيه لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على التبعية للخارج في مجال استيراد البذور الزراعية .

*** إنشاء بنك البذور للجينات مطلع 2023**

كما تم تصنيف الجزائر في هذا المجال (الأمن الغذائي) وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021، التابع لـ"إيكونوميستامباكت" في أحدث بياناته ، المرتبة الثامنة عربيا بدرجة 63.9 ضمن 113 دولة. كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل 04: تصنيف الجزائر في مجال الأمن الغذائي لسنة 2021

الفرع الثالث: تقييم أثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

إن القطاع الفلاحي هو عماد الاقتصاد في البلدان الأقل نموا ، فهو يمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي . والجزائر كغيرها من الدول النامية يساهم القطاع الفلاحي بمعدلات متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي لكن هل حجم المساهمة كبير أم لا ؟ وهو ما سوف نعرفه بعد الدراسة التقيمية.

الجدول07: القيمة المضافة ونسبة العمال بالنسبة للقطاع الفلاحي في الجزائر (2021/2000)

السنوات	القيمة المضافة للقطاعالفلاحي	نسبة العمال في القطاع الفلاحي(%)
2000	8.40	22.34
2001	9.70	21.7
2002	9.20	21.72
2003	9.80	21.73
2004	9.40	20.10
2005	7.70	18.54
2006	7.50	17.05
2007	7.60	15.61
2008	6.60	14.32
2009	9.30	13.03
2010	8.50	11.87
2011	8.10	10.77
2012	8.80	10.68
2013	9.90	10.59
2014	10.30	10.48
2015	11.60	10.38
2016	12.20	10.27
2017	11.80	10.15
2018	11.90	9.88
2019	12.30	9.60
2020	14.10	9.5
2021	13.00	20

شكل05: يمثل تطور القيمة المضافة ونسبة اليد العاملة للقطاع الفلاحي في الجزائر من 200إلى 2021

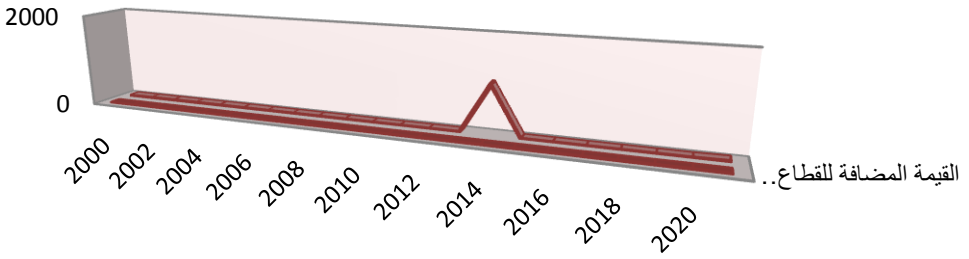

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	8,	9,	9,	9,	9,	7,	7,	7,	6,	9,	8,	8,	8,	9,	10	12	12	12	12	12	14	13

مصدر الجدول والشكل: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ، أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاع تدريجي منذ سنة 2000 إلى غاية 2022، وكانت أكبر نسبة عام 2020 التي قدرت بـ 14.10% ، وهذا يعود إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية للقطاع الفلاحي ، حيث تزامن وتوافق هذا الاهتمام مع بداية تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية . فهذا القطاع عرف عدة إصلاحات تعلقت بالوسائل المادية والبشرية والمالية. وبالتالي فهذا دليل على أن السياسات المنتهجة في إطار التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة حققت تقدم لا بأس به خاصة خلال الفترة الاخيرة 2022/2015، وعلى الرغم من النتائج المحققة إلا أنها غير كافية مقابل الطاقات والموارد التي سخرتها الدولة .

الفرع الرابع: آليات النهوض بالقطاع الفلاحي

وللنهوض بالقطاع الفلاحي حتى يكون آلية لدعم الاقتصاد الجزائري ، وتحقيق غاية الخروج من دائرة التبعية النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري، وحتى نتمكن من تحقيق هذه الغاية لابد من الاعتماد على جملة من الآليات التي تمس مختلف الجوانب ، وتتمثل فيما يلي:

- **الآليات القانونية والإدارية:** ولكون أن الكثير من المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر تتعلق بالجانب القانوني أو الإداري سواء تعلق الأمر بملكية الأراضي أو التسيير، لذلك يجب :

_التوجه إلى الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات الفلاحية من خلال توضيح مشكل العقارات الفلاحية وتسويتها ، التي سوف تؤثر إيجابا على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، كما يتطلب الأمر إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي ، ومن هنا تتمكن الدولة من حل المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي وتنوعه ، و من ثم المساهمة في تنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري.

_على الدولة تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي سواء محليا أو استثمار أجنبي، الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

- **الآليات المتعلقة بالتسويق:** للجانب التسويقي أهمية كبيرة في تشجيع النهوض بالقطاع الفلاحي وبالتالي دعم الاقتصاد الجزائري ، وتتمثل الآليات التسويقية في ما يلي:

_ توسيع الأسواق الريفية ليتمكن الفلاحين في المناطق الريفية من تسويق منتجاتهم مع الاهتمام بتخفيض تكاليف النقل والتخزين وإلغاء الاحتكار.

* **لآليات التقنية والعلمية:** لا تتوقف غاية النهوض بالقطاع الفلاحي الاهتمام بالجانب القانوني فقط ولا على الجانب التسويقي وإنما لابد من الاهتمام بالجانب التقني والعلمي، وذلك من خلال:

_ التقليل من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاعتماد بدلا من ذلك على التسميد العضوي، حيث أن الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية يؤثر سلبا على نوعية وجودة التربة وعلى النباتات والمياه وبالتالي على الإنسان.

_ أصبح على الدولة من الضروري وضع سياسة للتكوين والبحث في الميدان الفلاحي وتشجعيها من خلال تقديم الموراد المالية لتمكنهم من القيام ببحوثهم التي سوف تعود بالنفع على التنمية الفلاحية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري.[1]

[1] _ من إعداد الطالبة بناءا على قراءات متنوعة .

المطلب الثاني: الصناعة كآلية تنويع الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية والجزائر كغيرها من الدول النامية يساهم القطاع الصناعي في رفع معدلات النمو الاقتصادي لكن بنسب ضئيلة بالمقارنة مع النفط ، وهذا لاعتبار أن الجزائر بلد ريعي بامتياز إلا أنه ومع التطور الاقتصادي الذي شهدته مختلف الدول خاصة الدولة النامية من خلال التخلي نسبيا عن النفط كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية ، والتوجه إلى سياسة جديدة المتمثلة في التنويع الاقتصادي أي الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية إهمها الصناعة بمختلف أنواعها وهو ما لجأت إليه الجزائر في الفترات الأخيرة خاصة مع التذبذب في أسعار النفط . وبالتالي هل الجزائر قامت بالمجهودات اللازمة في القطاع الصناعي لتحقيق غاية التنويع الاقتصادي ؟ وكيف ذلك؟ وارتأينا في هذا المطلب الإجابة على هذين السؤالين إضافة إلى تقديم تقييم لمدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: أهمية الصناعة في الاقتصاد

تعرف الصناعة على أنها " فرع من فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية أو الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات نهاية قابلة للتداول ، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع له الحاجات الضروري".

وتحتل الصناعة مكانة هامة في بنية الاقتصاد كونها تساهم في خلق الارتقاء التقني والإبداعي وتسمح للمؤسسة والاقتصاد ككل في تنمية قدراتها التنافسية ، حيث تشكل أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتتمثل أهميتها في ما يلي :[1]

_تساهم المعدلات المرتفعة نسبيا في قطاع الصناعة في زيادة نمو الدخل القومي ،وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

_قطاع الصناعة وسيلة أساسية في توسيع التشغيل والتخفيف من مشكلة البطالة.

[1] _ الطيب داودي، دلال بن طبي، **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر ،2-03ديسمبر2008،ص03.

_إن قطاع الصناعة له دور كبير في علاج مشاكل عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع موجهة للتصدير.

_تعمل على تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وهو ما يرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية .

_ إن التطور والنمو في قطاع الصناعة يوافقه نمو في القطاعات الأخرى مما يرفع من معدل النمو الاقتصادي، وهذا راجع لوجود علاقات ترابط بينها ، حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج والمعدات والأجهزة اللازمة، وفي نفس الوقت يعتبر سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي تتم تصنيعها فيه.

الفرع الثاني: برامج الجزائر المنتهجة في القطاع الصناعي بعد الألفية

عمدت الجزائر في الفترات الأخيرة بعد الألفية على بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج ، منتهجة في ذلك جملة من البرامج والمشاريع المتمثلة في ما يلي:

البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة: هو برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005 ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها ، مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات، وفي إطار هذا البرنامج تم تأسيس صندوق الترقية والتنافسية الصناعية ، والذي يقدم المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية ، شرط أن تكون لها صلة بالصناعة .

برنامج الدعم (EDPME) لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

هذا البرنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات واللجنة الأوروبية يسيره خبراء أوروبيين وجزائريين، مدته 5 سنوات ، يهدف لتقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة في جميع المجالات (التطوير الإستراتيجي، التسويق، إدارة الأعمال، والتنظيم ، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير)، وهذا البرنامج يحتوي على ثلاثة أصناف من المساعدات المالية منها مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساعدات للهيآت المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدات للهياكل الوسيطية والخدمات الدعم العمومي والخاص .[1]

[1] _توفيق كرمية وآخرون، **"القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي"**، مجلة المعارف، الجزائر، المجلد 16، العدد1،جوان 2021،ص280.

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يخص البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة ، ويهدف لتقوية تنافسية هذه المؤسسات على مستوى السعر والجودة.

إن المتتبع لأنواع البرامج المطبقة في الجزائر يتضح بأن هذا البرنامج يعني في المقام الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص 575906 مؤسسة سنة 2016، أما المؤسسة العمومية تم تأهيلها من خلال اللجوء إلى عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية أو بواسطة الخوصصة.

تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة: إن للنظام المصرفي دور كبير في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة وبناءا على ذلك قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتطويره ، ولعل أهمها:

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية.
- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية.
- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.[1]

الفرع الثالث: تقييم مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري

إن القطاع الصناعي هو العمود الفقري للاقتصاد، وأهم ما يميزه هو ارتفاع الإنتاجية و المساهمة في زيادة الدخل الوكني والفردي، إضافة إلى مساهمته في رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة ، واحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل ، كما يعمل على تحسين الميزان التجاري وبالتالي يحقق غاية تنويع الاقتصاد والابتعاد عن التبعية النفطية. ولمعرفة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري ارتأينا إلى تقييم مساهمته في مختلف الجوانب.

[1] _المرجع نفسه، ص281.

1)مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول08: القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2021/2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة المضافة للقطاع الصناعي(%)	27.80	26.90	26.40	26.40	26.80
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة للقطاع الصناعي(%)	27.30	27.80	27.80	28.20	26.60
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة المضافة للقطاع الصناعي(%)	27.60	28.10	28.10	27.80	27.50
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة للقطاع الصناعي(%)	26.80	26.30	26.80	27.20	26.70
السنوات	2020	2021			
القيمة المضافة للقطاع الصناعي(%)	26.20	27.60			

الشكل06:القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر(2021/2000)

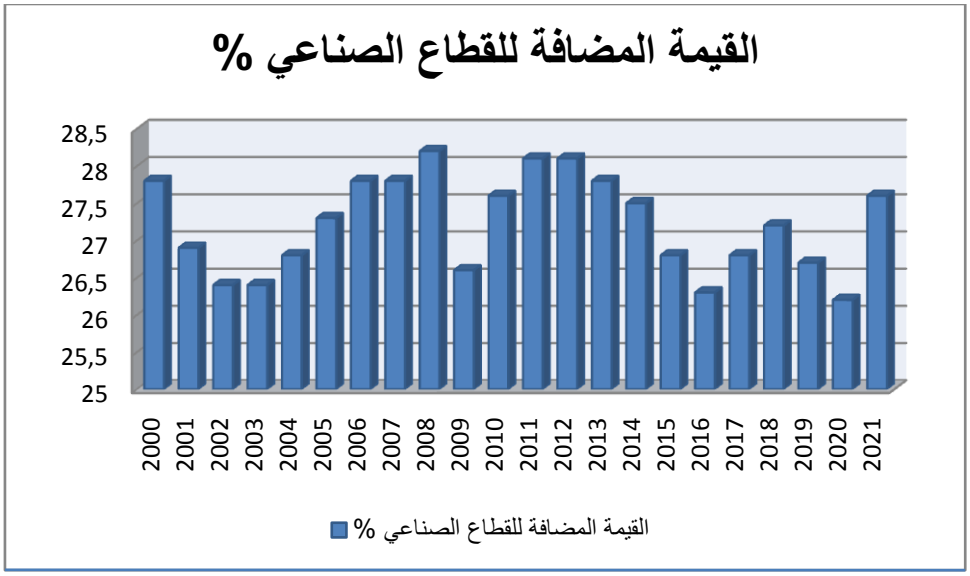

من إعداد الطالبة بناءا عل معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول ، أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذب منذ بداية الألفية بين % 26 و % 28 ، إلا أنه بعد سنة 2014 عرف انخفاض تدريجي وهذا بسبب الصدمة البترولية ، مما نتج عنها عدم استقرار في حصيلة المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ، ليبقى هذا التدهور إلى غاية 2020 بنسبة % 26.20 ، مما يدل على ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم هذا دليل على أن الجزائر مازالت تعتمد على مورد أحادي المتمثل في النفط.

- **مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات:**

أولا: الصادرات

الجدول09: مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات للفترة (2018/2000)

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات
2000	21.65	0.481	2.23
2001	19.09	0.522	2.73
2002	18.71	0.689	3.68
2003	24.46	0.518	2.11
2004	32.21	0.622	1.93
2005	46.33	0.745	1.60
2006	54.74	1.079	1.97
2007	60.59	0.979	1.61
2008	78.59	1.483	1.88
2009	45.18	0.893	1.97
2010	57.09	0.790	1.38
2011	72.88	1.495	2.05
2012	71.73	1.464	2.04
2013	64.71	1.559	2.40

2014	59.99	2.140	3.56
2015	34.56	1.776	5.13
2016	29.30	1.328	4.53
2017	34.56	1.501	4.34
2018	41.11	1.758	4.27

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات البنك الدولي ، قاعدة البيانات الالكترونية (2018)

نلاحظ من خلال الجدول ، أن نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات عرفت تفاوت وتقارب النسب من سنة 2000 إلى 2003 ، ثم شهدت انخفاض تدريجي بداية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2010 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، وبداية من سنة 2011 عرفت ارتفاع بنسبة قدرت بـ 2,05 بالمائة ، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير القطاع الإستراتيجي والأساسي في التنمية الاقتصادية ومحاولة القضاء على البطالة وخلق الثروة.

ثانيا :الواردات

الجدول10: مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الواردات للفترة (2019/2000)

السنوات	إجمالي الواردات	الواردات الصناعية	نسبة الواردات الصناعية من إجمالي الواردات
2000	9.35	8.61	92.08
2001	9.48	9.32	98.31
2002	12.01	11.30	94.08
2003	13.32	12.73	95.57
2004	17.95	17.06	95.04
2005	19.86	18.95	95.41
2006	20.68	19.65	95.01
2007	26.35	24.79	94.07
2008	37.99	36.11	95.05

2009	37.40	37.54	100
2010	38.88	37.86	97.37
2011	46.92	44.15	94.09
2012	51.56	45.18	87.62
2013	54.98	49.11	89.32
2014	59.67	55.13	92.39
2015	52.64	48.91	92.91
2016	49.43	46.71	94.49
2017	48.98	45.62	93.14
2018	48.57	45.78	94.25
2019	44.63	41.34	92.62

المصدر: البنك الدولي ، قاعدة البيانات الالكترونية(2019).

بناءا على الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة الواردات الصناعية بالنسبة للواردات الإجمالية عرفت إرتفاع مستمر من سنة لأخرى ، وذل يعود إلى التزايد المستمر في أسعار النفط والسياسة التنموية التي عملت عليها واعتمدتها الجزائر في هذه الفترة، والتي تتمثل في البرامج التنموية التي قامت على حجم الواردات، إضافة إلى برامج الانفاق العام التي طبقتها الجزائر بداية من الألفية ، كما يعود هذا الارتفاع إلى أن الجزائر تقوم بتلبية حاجيات السكان (الطلب) بالاعتماد على الواردان بنسبية كبيرة على غرار المنتوج المحلي الذي عرف ضعف نوعا ما وأصبح غير قادر على تلبية هذا الطلب الكبير والمتزايد .

الفرع الرابع: الآليات المتبعة لتطوير القطاع الصناعي

إن القطاع الصناعي في الجزائر عرف فترات تطور وفترات تراجع ، وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط وكما هو معروف أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمورد أساسي، وللنهوض بالقطاع الصناعي كبديل لتنويع الاقتصاد الجزائري يتطلب القيام بـ :

- **بناء قاعدة صناعية قوية :** من خلال قيام الشركات الوطنية العامة والخاصة بتشكيل هيكل صناعي قاعدي هام وقادر على النهوض بالقطاع وذلك من خلال:

_ إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.

_ تنفيذ السياسات العامة لدعم التَّرقية والتحديث هذه الشركات،خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

- **تأهيل الموارد البشرية:** يعد رأس المال البشري عنصر أساسي ومهم لتحقيق النمو الاقتصادي، لذا على المؤسسات إعطاء اهتمام وأولوية لهذا المورد من خلال تكوينه وترقيته وتمكينه من مواكبة التطور التكنولوجي، كما يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ، ولتحقيق هذه المهمة من الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات العامة والقطاع الخاص.
- **التركيز على صناعات معينة للتصدير:** ولبدأ تنويع الهيكل الصناعي وتحسين من جودته والرفع من كفاءته ، لابد من التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية خاصة الصناعات الغذائية والتحويلية بالاعتماد على الطاقة فبدلا من تصديرها مادة خام يتم تحويلها إلى منتج تامة الصنع.
- **تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي:** نظرا للدور الكبير لاستثمارات ، تسعى الجزائر إلى وضع لاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي،خاصة و أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا طيلة هذه السنوات ، لذلك لابد من توفير مناخ ملائم ومشجع للمستثمرين من حيث الجانب المؤسسي و القانوني.

المطلب الثالث: السياحة كبديل لتنويع الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع السياحة قطاعا أساسيا في دول وبديلا ناشئا في دول أخرى، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في تنمية وتطوير اقتصاد الكثير من الدول التي تمتلك مقومات سياحية هامة، والجزائر من أهم الدول التي تمتلك تنوعا للإرث السياحي ، ما خلق لها موقعا مهما ورغبة كبيرة في جعل من السياحة موردا وآلية لتحقيق التنمية بجميع أبعادها ، ومن ثم المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري ومحاولة منها في جعل هذا القطاع ينافس الدول الرائدة في هذا المجال من خلال جملة من الإصلاحات ووضع معايير وإستراتيجية ملائمة للنهوض بالقطاع السياحي .

الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر

الجزائر من البلدان التي تتميز بطبيعة هامة وخاصة، جعلت منها موقع اهتمام الكثير من الباحثين والرحالة العرب والغرب، وهو ما أكده الدكتور عبد الله ركيبي في مؤلفه " الجزائر في عيون الرحالة الانجليز" الذي تناول فيه ذكر مجموعة من الرحالة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها من بينهم: Hilton Simon في كتابه "رحلة في ربوع الأوراس" في الفترة (1912-1920)، وكذلك R.V.C. Bodlley في كتابه "ريح الصحراء " سنة 1944، D StotM. في كتابه "الجزائر على حقيقتها " وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفوا الجزائر بأنها فسيفساء حضاري وثقافي وتحفة نادرة.[1]

1)الإمكانيات الطبيعية: تمتلك الجزائر وتتميز بالإمكانيات الطبيعية التالية:

- **الموقع والمناخ:** تعد الجزائر بوابة القارة الإفريقية ، وتتوسط بلاد المغرب العربي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.

تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 2.381.741 كم مربع ، وهذه المساحة الكبيرة تجعل من الجزائر أكبر بلد إفريقي ويبلغ عدد سكانها القاطنين داخل البلاد حوالي 46 مليون نسمة حسب إحصائيات الأمم المتحدة.

وللجزائر من شمالها إلى جنوبها ثلاثة أنواع من المناخ: مناخ البحر المتوسط وهو دافئ صيفيا ومعتدل ممطرا شتاءا، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا ومناخ منطقة الصحراء.[2]

[1] _عبد الله ركيبي ،**"الجزائر في عين الرحالة الانجليز"**، الجزء الأول، دار الحكمة ، الجزائر، 1999، ص.113

[2] _خالد كواش، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول-2004، ص2016.

- **الساحل الجزائري:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، ويتميز بارتفاعه وتكونه الصخري وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة ، ومن أهم المناطق الساحلية على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، بجاية ، تيبازة ، سيدي فرج، تنس ... إلخ.
- **المناطق الجبلية:** تتميز الجزائر بوجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي التي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد وممارسة مختلف أنواع الرياضة مثل تسلق الجبال،وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة (البليدة) وتمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة ، وجبال "شيليا" بالأوراس بالشرق (بارتفاع قدره 2328 مترا) قمة "لالا خديجة " بجبال الجرجرة بمنطقة القبائل الكبرى (2308 مترا).[1]
- **المناطق الصحراوية:** تبلغ مساحة الصحراء حوالي 2 مليون كلم مربع، موزعة على أربع محذات كبرى وهي : أدرار، إليزي، وادي ميزاب ، تنمراست، هذه المناطق تتميز بمعالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة وتعتبر وقفة هامة لاستفراد التاريخ، والذي من الضروري الحفاظ عليها وحمايتها حتى تكون لها القدرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة.
- **الحظائر السياحية الوطنية :** صنفت منظمة اليونيسكو مجموعة من الحظائر ضمن المناطق الرطبة والتي تتمثل في ما يلي:

_ الحظير الوطنية لجرجرة، تغطي مساحة 185000كلم مربع.

_ الحظيرة الوطنية لثنية الحد ، تغطي مساحة 38000كلم مربع.

_ الحظيرة الوطنية لبلازما، تغطي مساحة 26000 كلم مربع.

_ الحظيرة الوطنية للشريعة، تغطي مساحة 26000 كلم مربع.

_ الحظيرة الوطنية لقوارية ، تغطي مساحة 3000 كلم مربع.

_ الحظيرة الوطنية للقالة، تغطي مساحة 6438 كلم مربع.[2]

[1] _عشي صليحة، **"الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب"**، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة-2005، ص.28

[2] _عداد رشيدة،**"التسويق في المؤسسة الخدمية، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر -2002، ص.156

1) الإمكانيات التاريخية الحضارية:

تعد الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضارته ومواقعه الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثارا ثقافية واجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي من بينها الحضارة الرومانية ، البربرية والعربية الإسلامية.

وأهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي "، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية ، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد. ونجد كذلك " حي القصبة" العريق الموجود في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، وتمثل إحدى و أجمل المعالم الهندسية في المنطقة [1]، وكذلك " قصر ميزاب" بغرداية والذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، له قيمة جمالية إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي ، و أيضا موقع "تيمقاد" [2]، الذي كان يعرف باسم "ثاموقاديو" يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامبار" و تبسة . كما نجد مواقع أخرى مثل : دار عزيزة ، مسجد كتشاوة، الجامع الكبير.

ويشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها: [3]

_المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة .

_متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة.

_المتحف الوطني زبانة بمدينة وهران.

_المتحف الوطني للجهاد الذي يوجد بالجزائر العاصمة.

_متحف تيمقاد بمدينة تيمقاد –باتنة.

_متحف هيبون بمدينة عنابة.

وإلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تمتلكه الجزائر ، فإنها تتوفر على تراثا ثقافيا شعبيا ، الذي يتمثل في العادات والتقاليد والأعياد المحلية ، ومنتجات متنوعة الصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر به بعض مناطق البلاد كالجلفة ، غرداية، الأوراس ، وصناعة النحاس

[1] _Algérie **:le pays lumiére**. Office National de Tourisme .p43.

[2] _عبد الله شريط ومحمد الميلي، **"تاريخ الجزائر"**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988، ص.201

[3] _**الدليل الاقتصادي والاجتماعي**،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، طبعة 1985، ص339.

التي تعرف بها مدينة قسنطينة ، وصناعة الأفخار التي تتميز بها منطقة القبائل ومناطق أخرى من البلاد.

تعتبر الحظيرة الفندقية لدولة ما على اختلاف ملكيتها من الناحية القانونية من أهم المؤشرات لقياس مدى تطور القطاع السياحي في ذلك البلد، وفيما يلي نعرض تطور عدد الفنادق في الجزائر للوقوف على مدى حرص الدولة للنهوض بهذا القطاع .

الجدول11: تطور عدد الفنادق بالجزائر حسب الملكية للفترة 2015_2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عمومي	61318	61318	61318	65718	18657	21519
خاص	38377	30182	14587	99293	99230	610100
الجماعات المحلية أو المختلطة	2486	5066	5066	5066	7789	77986
المجموع	244102	420107	264112	155119	125676	614127

المصدر: مديرية مخطط جودة السياحة والضبط

أما بالنسبة لأهم المؤشرات خاصة بالقطاع السياحي للفترة 2020/2015 التي تبين مدى تطور القطاع ومن أهمها:

- الحضير الفندقية التي تضم 1502 مؤسسة إيواء، بطاقة استعاب إجمالية قدرها 2660132سرير.
- وكالات السياحة والأسفار بمجموع 4267 وكالة معتمدة من بينها 3648 وكالية سياحية أم و 746 فرع توفر 11506 منصب شغل.
- عدد المرشدين السياحيين حوالي 200 شخص. عدد المشاريع السياحية في طور الإنجاز: 2585 مشروع.

وبالتالي هذه الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر ، لم تستغل كما يلزم لذلك يستوجب المحافظة عليها واستغلالها بعقلانية وتثمينها، للنهوض بالمنتوج السياحي وتطويره وجعله قادرا على المنافسة في سوق السياحة العالمية .

الفرع الثاني : مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

سنقوم بدراسة تأثيرات قطاع السياحة في الجزائر على الجوانب الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي ميزان المدفوعات وكذلك المساهمة في توفير مناصب الشغل ومحاولة القضاء على البطالة ، مساهمتها الكبيرة في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

أولا : مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى من أجل التخلص من التبعية للمحروقات وتنويع اقتصادها، ولمعرفة قيمة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يمكن توضيحه ضمن الجدول التالي:

الجدول12: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة(2020/2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
م.ق.س.ن.م.إ	1.72	1.77	1.89	2.31	3.11	4.00
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
م.ق.س.ن.م.إ	3.86	4.35	5.32	5.02	5.47	6.55
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م.ق.س.ن.م.إ	6.85	7.43	7.03	5.78	5.29	5.45
السنوات	2018	2019	2020			
م.ق.س.ن.م.إ	5.54	5.81	6.11			

م.ق.س.ن.م.إ: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من كتاب دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990_2019، ديسمبر ، ص74.

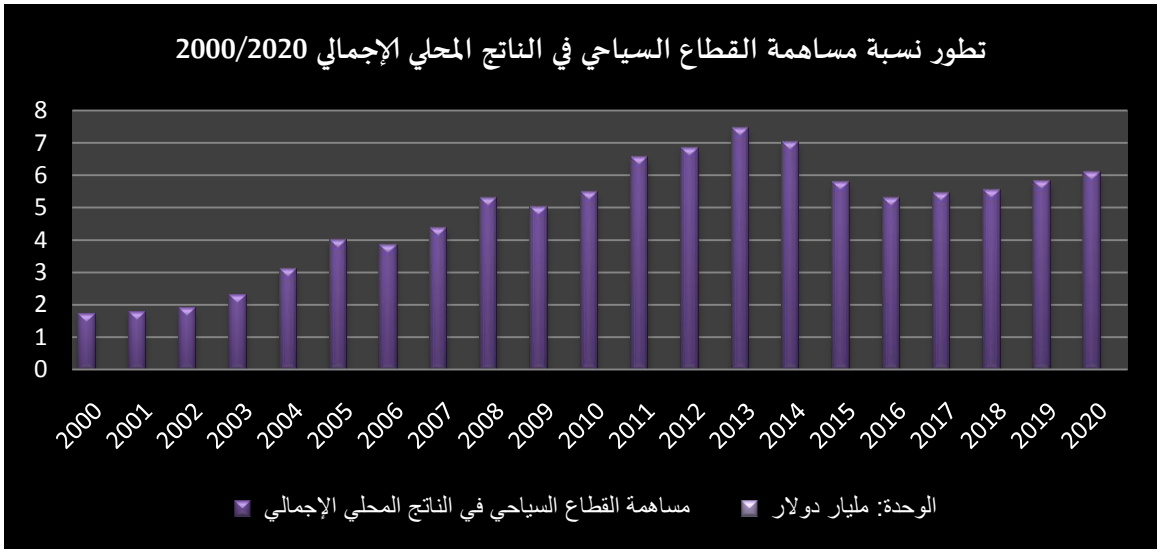

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ، أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020، حيث بلغت نسبة المساهمة 6.11 مليار لسنة 2020، محققة ارتفاعا بمعدل 10 بالمائة مقارنة بسنة 2010، ويعود هذا التدني في أداء القطاع السياحي في الجزائر إلى إهمال الحكومات المتعاقبة للبلاد لهذا القطاع الحيوي ، الذي يمثل عماد اقتصاديات الدول المتطورة وهو ما يترتب عليه نقص الاستثمارات والمشاريع لترقية هذا القطاع، إضافة إلى ضعف الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم ذلك القطاع في الأماكن السياحية .

ثانيا: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

الشكل08 :تطور الايرادات السياحية في الجزائر في الفترة (2000/2020)

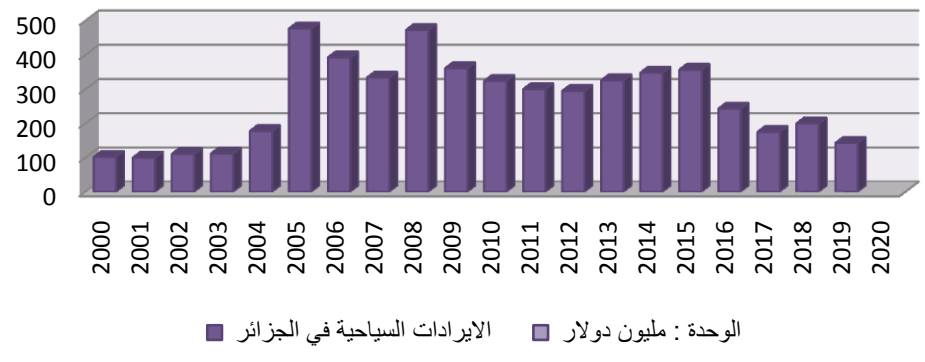

نلاحظ من خلال الشكل ، أن معدلات الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2020/2000،عرفت تذبذب في النسب، حيث استمرت الايرادات في التزايد حيث وصلت سنة 2005 إلى 477 مليون دولار ، وترجع هذه الزيادة في الأساس إلى تحسن الوضع الأمني في هذه الفترة ، إضافة إلى ظهور بعض من نتائج إيجابية لإستراتيجية المستديمة لتنمية القطاع السياحي التي اعتمدتها الجزائر بداية من 2004إلى 2013،لكن هذه الزيادة لم تستمر وسرعان ما بدأت في الانخفاض بداية من سنة 2016 على الرغم من كل المشاريع والاستثمارات التي عملت الحكومة على تطبيقها لترقية وتنمية القطاع السياحي ، إلا أنه لم تكن السرامة لتنفيذ هذه القرارات ، ومن هنا يمكن القول أن السياحة في الجزائر لا تشكو من قلة تنوع المنتج السياحي بل من عدم الأخذ بوسائل وطرق التخطيط والتسويق والمتابعة الميدانية والإرادة القوية لتنمية القطاع.

الفرع الثالث : التطلعات الجديدة للسياحية الجزائرية

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية للجزائر، حيث تعرض من خلاله الدولة رؤيتها للتنمية السياحية لمختلف الآفاق على المدى القصير،المتوسط والطويل في إطار التنمية المستدامة لجعل الجزائر وجهة سياحية من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

أولا :التموقع الجديد للسياحة الجزائرية:

قررت الجزائر إعطاء السياحة بعدا في مستوى قدراتها مؤهلاتها بمرافقة و تأطير الصعود القوي للسياحة الوطنية وإدماجها في الشبكات التجارية للسياحة العالمية، من خلال بعث وجهة الجزائر كوجهة مرجعية على الصعيد الدولي وعليه يستدعي بعث وجهة وطنية ذات علامة، تحديد مسعى منظم يسمح للنشاط السياحي بالرؤيا والنظرة الضرورية لتكريس اقتصاد سياحي بديل للموارد غير المتجددة والتي تتمثل في المحروقات . وانطلاقا من هذا فإن السياحة لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة يفرضها الوعي الوطني برهان التنمية السياحية كموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القطاعات الأخرى المنتجة كالصناعة والفلاحة . ولن تتحقق هذه الرؤية والمكانة التي تصبو إليها السياحة الجزائرية إلا من خلال :[1]

[1]_وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب(2) ، الحركيات الخمسة ومخطط الأعمال ذات الأولوية، جانفي 2008، ص06.

-التموقع في الفروع الجديدة الواعدة.

-الاستفادة من تجارب البلدان المنافسة في حوض المتوسط.

-إجراء تكييف يتماشى مع توجهات الإستهلاك الجديدة والطلب الدولي.

-الأخذ بعين الاعتبار لوجود طلب متزايد للزبائن المحليين.

-التوفيق الدائم بين الطلب الوطني والدولي[1].

❖ **رهانات التحول السياحي الجديد** :رفعت الجزائر رهانات كثيرة تحولها إلى مكاسب عندما تتحول إلى بلد سياحي من الطراز الممتاز بفضل انتهاج التخطيط السياحي العالمي وتتمثل هذه الرهانات في الأثر الناجم عن تشابك السياحة مع بقية القطاعات الاقتصادية وهي:

أ_الرهانات الاقتصادية :وتتمثل في : زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، التأثير على ميزان المدفوعات، الآثار على بقية القطاعات المنتجة) الفلاحة، الصناعة التقليدية، الأشغال العمومية، الخدمات... الخ.

ب - الرهانات حول التشغيل : وتتمثل في : توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، الحد من نزوح السكان من الريف إلى المدينة.

ج -رهانات التهيئة الجهوية والتنمية المحلية : وتتمثل في المساهمة في التنمية المحلية والتوازن الجهوي للمناطق والمحافظة على الموارد المادية وغير المادية لتحقيق التنمية المستدامة.

د -الرهانات الثقافية: تتمثل في :تثمين التراث الثقافي، تحقيق التعايش بين الثقافات، نشر السلام بين الشعوب.

هـ - رهانات الصورة :وتتمثل في تقويم جاذبية وجهة الجزائر وتحسين المناخ الاستثماري لقدوم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في ميدان السياحة[2].

❖ **الفروع الجديدة للسياحة الجزائرية** :من أجل تحقيق الرهانات الجديدة التي أخذتها السياحة على عاتقها ينبغي التجديد و العصرنة لكي تثبت السياحة الجزائرية وجودها في ظل اشتداد المنافسة ووعي المستهلكين الذين يبحثون عن أحسن العروض بأقل التكاليف وأكثر متعة وتشويق، وبالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية الكثيرة التي تتوفر عليها بلادنا ، فلابد من إيجاد فروع جديدة أو عصرنة فروع قديم لجعل القطاع السياحي أكثر تشويقا ، وتتمثل هذه الفروع الجديدة في :

[1]_وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب(1) ، تشخيص وفحص السياحة، ص ص15 -16.

[2]_وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**،الكتاب(1) ، مرجع سابق، ص 22-23.

أ -سياحة الاستجمام الساحلية والمتوسطة :ويمكن تنويع العرض عن طريق توفير نوادي للأطفال من أجل اللعب والتسلية، والأنشطة الرياضية المائية وتنظيم الرحلات البحرية، المطاعم والمحلات التجارية وغيرها من خلال المخطط الأزرق عبر كافة الولايات السياحية بتنوعها و جمالها.

ب - السياحة الصحراوية والتجوال :من خلال تنظيم جولات عبر الحظائر الصحراوية واكتشاف السياحة البيئية بالتوسع في تنظيم الجولات عبر الصحراء الشاسعة لاكتشاف طريق القلاع، طريق الملح والذهب ووصل العرق الغربي بالمنطقة الشرقية (بسكرة، الوادي، غرداية، جانت، تمنراست، بشار، النعامة، البيض).

سياحة المدن والأعمال :تسمح بالنسبة حول المدن من خلال الفضاءات الخضراء والنوادي وحظائر التسلية الفكرية وتنظيم المؤتمرات، المعارض والمنتديات من خلال وضع مخطط سياحة المدينة في عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران وغرداية.

د -السياحة الصحية والعلاجية : تسمح بعصرنة المنتوج الكلاسيكي للعلاج بالإضافة إلى تطوير عروض جديدة مرافقة كتهيئة السكن المؤثث وتنويع الإطعام ذو النوعية الجيدة ومراكز التسلية.

هـ - السياحة الثقافية التعبدية والحديثة :تكون فيها عروض تسمح:

-باكتشاف المواقع التاريخية، المتاحف والمواقع الأثرية ، و اكتشاف العلوم والتقنيات.

-المهرجانات الثقافية إضافة إلى زيارة الزوايا والمقاصد الدينية.

_المخطط الذي يشمل كل من تبسة، سوق أهراس، الطارف، باتنة، سطيف، معسكر، تيبازة، إليزي[1]

- **الفاعلون** : هم الشركاء في تنفيذ الرؤية الجدية للسياحة الجزائرية، أي تشمل كل الأطراف المساهمة في تفعيل والقائمة على نجاح هذه الإستراتيجية الجديدة من : مستثمرون، مواطنون، أصحاب فنادق ، موجهون ، مقدموا خدمات ، والشكل الموالي يوضح هذا:

[1] _وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب(2) ، مرجع سابق، ص 11-14.

الشكل09: الشركاء الخمسة لتبني تفعيل السياحة الجزائرية

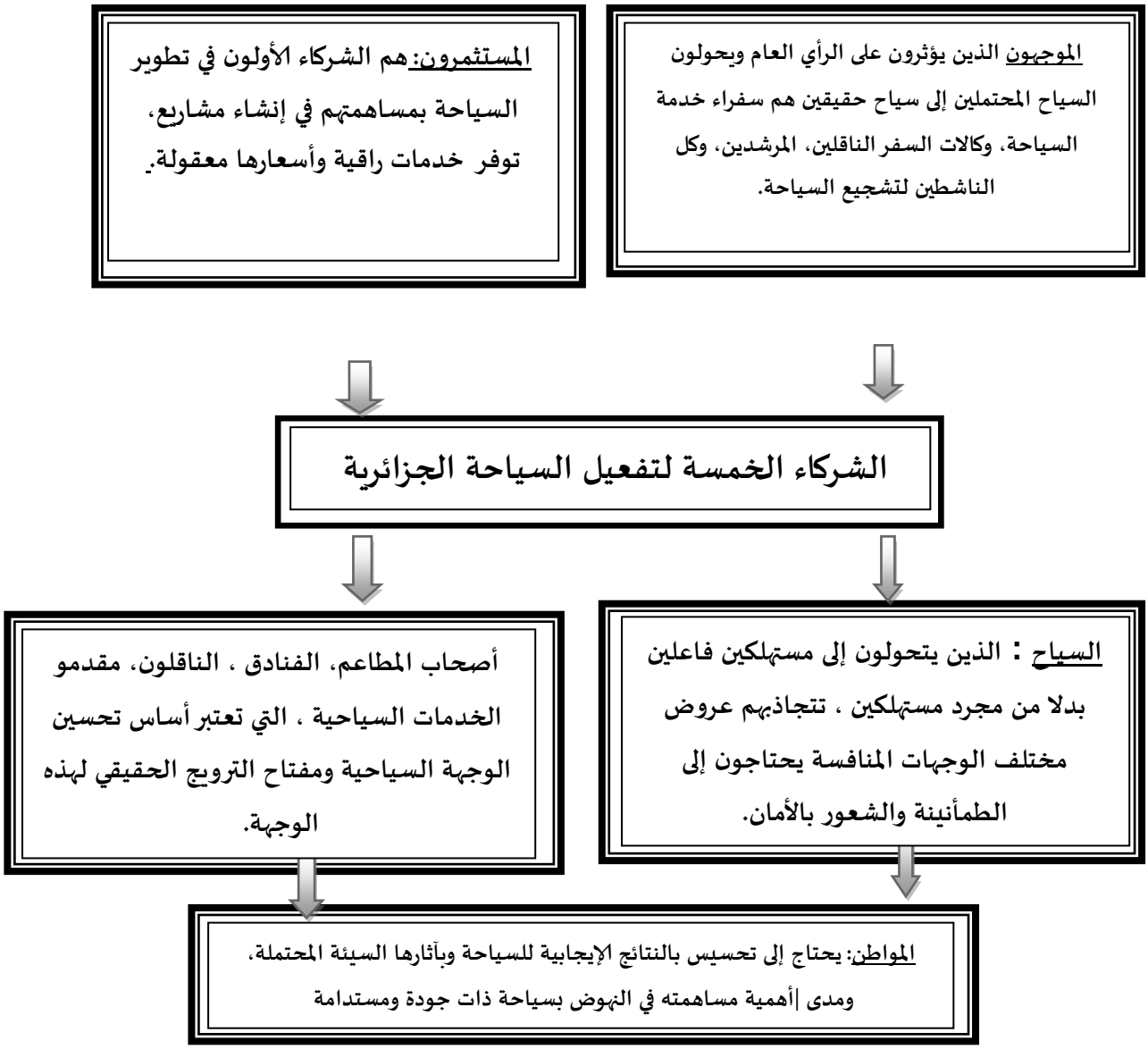

المصدر :وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب2 ، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، الجزائر، جانفي 2008،ص 09.

المبحث الثالث : التوجه نحو سياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري

في ظل تقلبات أسعار البترول وجدت الجزائر نفسها أمام صدمات نتيجة التبعية لقطاع المحروقات ، وعلى الرغم من المجهودات للنهوض بالقطاعات الإنتاجية لتنويع الاقتصاد الجزائري إلا أن هذه المجهودات ما زالت متواصلة في سبيل إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، فعملت على ضرورة إعطاء الأهمية لسياسات جديدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه السياسات نجد : القطاع الخاص ، المقاولاتية والمؤسسات الناشئة إضافة إلى تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة . وهو ما سنحاول دراسته في هذا المبحث .

المطلب الأول: القطاع الخاص آلية لتنويع الاقتصاد الجزائري

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات، وهذا التأثير سيشكل حافز يدفع صانعي السياسات العامة إلى تبني رؤية المتمثلة في في ضرورة التركيز على آليات تطوير وتوفير المناخ الناسب لنشاطه : حيث ينمو القطاع الخاص من خلال تراكم الاستثمار الخاص، والمطلوب هو الخروج من دائرة الريع وخلق قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على المنافسة من بينها القطاع الخاص الذي هو في الأصل موجود لكن ينبغي خلق قطاع خاص منتج له القدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم المساهمة في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة قوية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول : تطور القطاع الخاص في الجزائر

يعتبر القطاع الخاص " عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة ،إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه ، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفراد أو جماعات ، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال ، بل يشمل كل الفئات التي لها القدرة على تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة ".[1]

ولقد مر القطاع الخاص وصولا إلى ما هو عليه اليوم بمسار تاريخي المتمثل في :

[1]_Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004, p20. (http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366

أ)فترة الستينات والسبعينات: إن الجزائر بعد الاستقلال انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على أسس اشتراكية جعلها تهمش القطاع الخاص ولم تمنح له الدور في التنمية الاقتصادية، إلا أنه يمكن اعتبار القانون 277/63 أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة، لكن هذا القانون لم ينفذ بسبب نظرة الريبة للقطاع الخاص، ليعدله الأمر 284/66 الذي جاء لتحديد مجال تدخل القطاع الخاص الوطني والأجنبي في قطاعات الصناعة والسياحة دون غيرها من القطاعات الأخرى، لتصطدم هذه القوانين بدستور 1976 والذي أكد على المنهج الاشتراكي للدولة ، وعلى العموم في سنوات الستينات والسبعينات لم تعطي الدولة الأهمية اللازمة للقطاع الخاص .

ب)فترة الثمانينات: تميزت هذه الفترة بالتوجه الفعلي نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه واللجوء إلى الخوصصة كحل للأزمات الاقتصادية، إذ يمكن القول أن بوادر الخوصصة ظهرت بصدور قانون 01/81 والمتضمن التنازل على الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني المهني أو التجاري أو الحرفي التابع للدولة والجماعات المحلية، وقد كانت سنة بمثابة 1988 الإرادة الحقيقية للإصلاحات من خلال سن جملة من القوانين والتي أهمها : القانون 01/88 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، والقانون 02/88 المتعلق بالتخطيط, ,والقانون 03/88 المتعلق بصناديق المساهمة، والقانون 04/88 والمتضمن القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وبعد التعديل الدستوري 1989 والذي كان الهدف منه توفير مناخ للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ت)فترة التسعينات: تمثل هذه الفترة مرحلة الشروع الفعلي في عملية الخوصصة بوضع الأطر القانونية وتحديد آليات تنفيذها،والتي بدأت بقانون 10/90 قانون النقد والقرض والمتضمن استقلالية البنك المركزي وإنشاء سوق مالي وتفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية، ليليه قانون 12/93 والمتعلق بترقية الاستثمار فهو يحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية، ثم جاء الأمر 22/95 ليؤكد على خوصصة المؤسسات العمومية ومنه تكون المؤسسات خاصة بنسبة كلية، ليعدل ويتمم بالأمر 12/97 والقاضي بتوسيع[1] نشاط المؤسسات الخاصة ليشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

[1] _سعد مقص، لعلا رمضاني،**"تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة الأغواط ، الجزائر، المجلد6، العدد01، 2020، ص283

ث)فترة ما بعد الألفية: كان لهذه الفترة دور كبير في تطوير الخاص وتأهيله للدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما عرفته هذه الفترة من قوانين وإصلاحات أهمها: الأمر 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار والقاضي في المادة 06 منه بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار مهمتها الأساسية تسهيل عمليات الاستثمار خصوصا للقطاع الخاص، وعدل وتمم بالأمر 08/06 اوالذي ركز على إعطاء الحرية التامة والحماية القانونية بالإضافة إلى الكثير من الإعفاءات والامتيازات الجبائية ، ليعقبه القانون 09/16 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يحمل في طياته جملة من التغيرات للاستثمار تمثلت في تحفيزات جبائية وإعفاءات من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص، والمرسوم التنفيذي 100/17 ليعدل ويتمم بالمرسوم التنفيذي 356/06 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للاستثمار وتنظيمها وسيرها، فكلها قوانين وإجراءات كانت بمثابة حافز لتشجيع القطاع الخاص للقيام بكل الاستثمارات والوصول للمكانة التي تليق به في تحقيق التنمية الاقتصادي ومن ثم المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري.[1]

الفرع الثاني : مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

1)مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة كما هو موضح في الجدول الآتي:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
ن.م.ق.خ	**42.7**	**41.2**	**54.6**	**51.2**	**48.3**
ن.م.ق.ع	**57.3**	**58.8**	**45.4**	**48.8**	**51.7**
السنوات	**2012012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
ن.م.ق.خ	**51.5**	**56.6**	**59.5**	**66.9**	**67.7**
ن.م.ق.ع	**48.5**	**43.4**	**40.5**	**33.3**	**32.3**
السنوات	**22017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
ن.م.ق.خ	**65.1**	**63.6**	**66.6**	**71.2**	**63.0**
ن.م.ق.ع	**34.9**	**36.4**	**33.4**	**28.8**	**37.0**

ن.م.ق.خ: نسبة مساهمة القطاع الخاص /ن.م.ق.ع: نسبة مساهمة القطاع العام

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات(ONS)

[1] _المرجع نفسه ، ص284.

الشكل10: تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة للفترة(2021/2000)

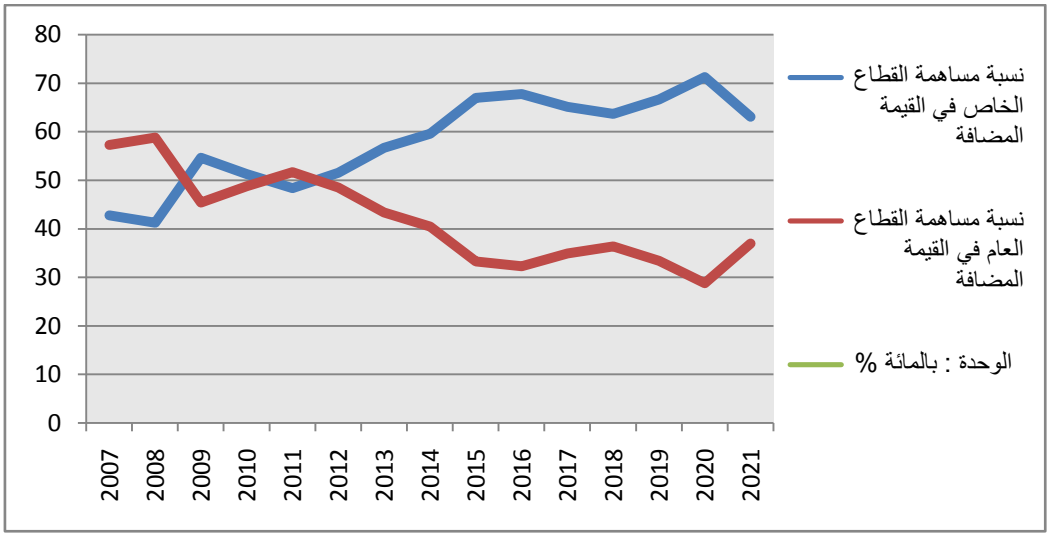

من إعداد الطالبة بناءا عل معطيات الجدول

من خلال الجدول والشكل أعلاه الذي يبين مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، حيث نجد أن نسبة مساهمة القطاع العام هي النسبة الكبيرة وتشكل سنويا ما يقارب القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري في بداية الألفية إلى غاية سنة 2008 ، و مع صدور قانون الاستثمار و بعض القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار أصبحت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في تزايد مستمر في المقابل تراجع مساهمة القطاع العام ،لكن هذه الزيادة شهدت نوع من التذبذب وهذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص لاسيما مشكل التمويل والعقار وضغط ما يسمى بلوبيات الاستيراد التي تسبب في غلق العديد من المصانع ، هذه الزيادة في مساهمة القطاع الخاص وتراجع القطاع العام دليل على نظام اقتصاد السوق القائم على المبادرة الفردية وتراجع دور الدولة ، وبالتالي في ظل هذه الأوضاع ستظل نسب مساهمة القطاع الخاص في تذبذب وعلى الرغم من النسب المتزايدة إلا أنها غير مرضية والقطاع الخاص الجزائري يلزمه الكثير من التغييرات ومطالب بالمزيد.

الفرع الثالث: الآليات المتبعة للنهوض بالقطاع الخاص

يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام المولد للدخل و فرص العمل بالبلدان النامية من بينها الجزائر على مدى قدرتها على إنشاء و تنمية قطاع خاص مزدهر يتيح فرص عمل جيدة و مستوى أفضل للدخل و يتحمل مسؤوليته الاجتماعية ,فبدون القوة الدينامكية للمبادرات الخاصة التي تحكمها ضوابط الأسواق التنافسية ستظل الدولة في دائرة التبعية لقطاع المحروقات ، لهذه هناك جملة من الآليات التي يجب إتباعها للنهوض بالقطاع الخاص أهمها:

_ ضرورة إدراك أهمية العمل المشترك، بين القطاع العام والخاص وغير الربحي، والشركاء الدوليين، لتحقيق الطموحات والغايات المنشودة ، وإذ يمثل تحقيق "اقتصاد مزدهر من خلال تركيز الرؤية على تنويع الاقتصاد، ودعم المحتوى المحلي، وتطوير فرص مبتكرة للمستقبل، من خلال خلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

_ تنظيم ورشات بناء القدرات، ونقل الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات من البلدان الأوروبية والآسيوية، وبحث سُبل تكييفها وتطبيقها في الجزائر.

_ دراسة البدائل المتنوعة لمشاركة القطاع الخاص في قطاعات الإنتاج والخدمات، وإمكانات الاستفادة مما يجلبه من خبرة ومرونة ، وإجراء دراسات حول أحدث التطورات والإنجازات التي يسجلها القطاع الخاص في سائر بلدان العالم وبحث سُبل الاستفادة منها في البلاد، وتدريب الموظفين الحكوميين في مجال تحديث الإجراءات والقوانين وغيرها.

_ فتح المجال للقطاع الخاص الفلاحي، عن طريق تشجيعه للبقاء في الأرياف، والاستثمار في مجال الزراعة خاصة وأنها تمتلك مساحات زراعية شاسعة، تمكنها من إنتاج سلع و منتوجات فلاحية قابلة للتصدير.

_ إعطاء القطاع الخاص، فرصة للمشاركة في رسم السياسات، لأنه بدارية أكثر بما يجري في الواقع، مقارنة بالقطاع العام، بالتالي وضع سياسات تتلاءم ومتطلبات المجتمع[1].

[1] _ من إعداد الطالبة بناءا على قراءات متنوعة.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سياسة بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري

لقد حظي مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف العديد من الدول ، من بينها الدول المتطورة على غرار الدول النامية ، نظرا لمعرفتها بالدور الفعال والحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد الوطني ، زيادة الناتج المحلي ، المساهمة في توفير فرص الشغل إضافة إلى رفع معدل الإيرادات غير النفطية ، حيث تعتبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية بمختلف أنواعها .

الفرع الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلفت التعاريف لهذا النوع من المؤسسات ، لهذا تم وضع عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة....إلخ، لكن الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5، 7 هذه المؤسسات كما يلي:

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة:** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار.
- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة** : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار.
- **بالنسبة للمؤسسة المصغرة:** تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.[1]

إن إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرمي إلى تحقيق :

_ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها.

_ تكوين الإطارات المحلية من خلال المساهمة في تدريبهم والعمل على الرفع من كفاءتهم ومهاراتهم .

_ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

[1] _القانون رقم 01_18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المادة 5-6-7 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77،ديسمبر2001،ص.06.

_ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسيا في تنويع الهيكل الصناعي ، من خلال توزيع صناعات جديدة على المدن الصغيرة والأرياف، وبالتالي فهي أداة هامة لترقية الثروة المحلية .

_ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة الموارد المالية والكفاءات المحلية، وبالتالي فهي تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب.[1]

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولت الدولة اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في إطار التوجه الجديد الذي يركز على ترقية هذا القطاع كأحد البدائل التنموية لاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، وترجم هذا الاهتمام في المخطط الخماسي للتنمية (2014/2010)، وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 وأنشأت بموجبها مؤسسات متخصصة في ترقية هذا القطاع أهمها: المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن مظاهر هذا التوجه التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول14: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2008-2021)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
ع.م.ص.م	519526	587494	616072	659309	687386
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
ع.م.ص.م	747934	820738	896811	10144075	1063289
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
ع.م.ص.م	1093170	1093364	/	1286365	1320664

ع.م.ص.م: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: البنك الدولي ، قاعدة البيانات الالكترونية (2021).

[1] _ عبد الرزاق حميدي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة -مع الاشارة إلى بعض التجارب العالمية -**، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر2011.ص3.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2022 هو تزايد مستمر ، وهذا يعود إلى تزايد الوعي بضرورة فعالية هذا القطاع الحساس وقدرته على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، فتطوير و دعم هذه المؤسسات بدت واضحة منذ الإصلاحات الاقتصادية خاصة في الفترات الأخيرة.

الفرع الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة محرك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ,ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث الدور الذي تلعبه في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ،ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (90/80 %) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم ، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات[1].

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال عدة قنوات رئيسية من أهمها :

❖ **المساهمة في تنويع مصادر الدخل** : ذلك من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات ، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات الإنتاج ، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت ، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين**: حيث أنه شهد في السنوات الأخيرة زيادة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية ، وفي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية ، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين . وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظرا لاعتمادها على تقنية إنتاج كثيفة العمل.

❖ **تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة** : حيث أنه يمكن للمنشآت الصغيرة أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة ، والمساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.[2]

[1] _ **CNES** : Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2000.

[2] _ هواري خيثر،"**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008 - 1962** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص-تسيير المؤسسات،2000.

❖ **إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية:** يمكن لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تعبئة المدخرات الوطنية فنظرا لصِغَر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيّات الإنتاج ، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدّخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ، ودعم القيمة المضافة ، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات .

الفرع الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

1_ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التشغيل:

لاشك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفا مهما من أهداف التنمية خصوصا في الدول النامية من بينها الجزائر ، وعليه فلابد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا الجانب :

السنوات	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المجموع
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	
2011	1676111	48086	1724197
2012	1800742	47375	1848117
2013	1953636	48256	2001892
2014	2110665	46567	2157232
2015	2327293	43727	2371020
2016	2511674	29024	2540698
2017	2578279	23679	2601958
2018	2699067	22191	2721258
2019	2797781	20955	2818736
2020	2968618	20898	2989516
2021	3114860	20108	3134968

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للبقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس2022.

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عرفت تزايد مستمر ، حيث انتقلت من 1724197 سنة 2011 لتصل إلى 31349698 منصب شغل سنة 2021، ويرجع هذا التطور إلى النمو الذي عرفه تعداد هذه المؤسسات ، حيث انتقل عددها من 659309 مؤسسة سنة 2011 إلى 1286365 مؤسسة سنة 2021.

كما تجدر الإشارة إلى المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل ،في حين نلاحظ تراجع عدد العمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من 48086 منصب سنة 2011 إلى 20108 منصب سنة 2021، وهذا دليل على توجه الدولة نحو فتح المجال للمنافسة أمام القطاع الخاص.

2_مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

الشكل11: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2020/2000

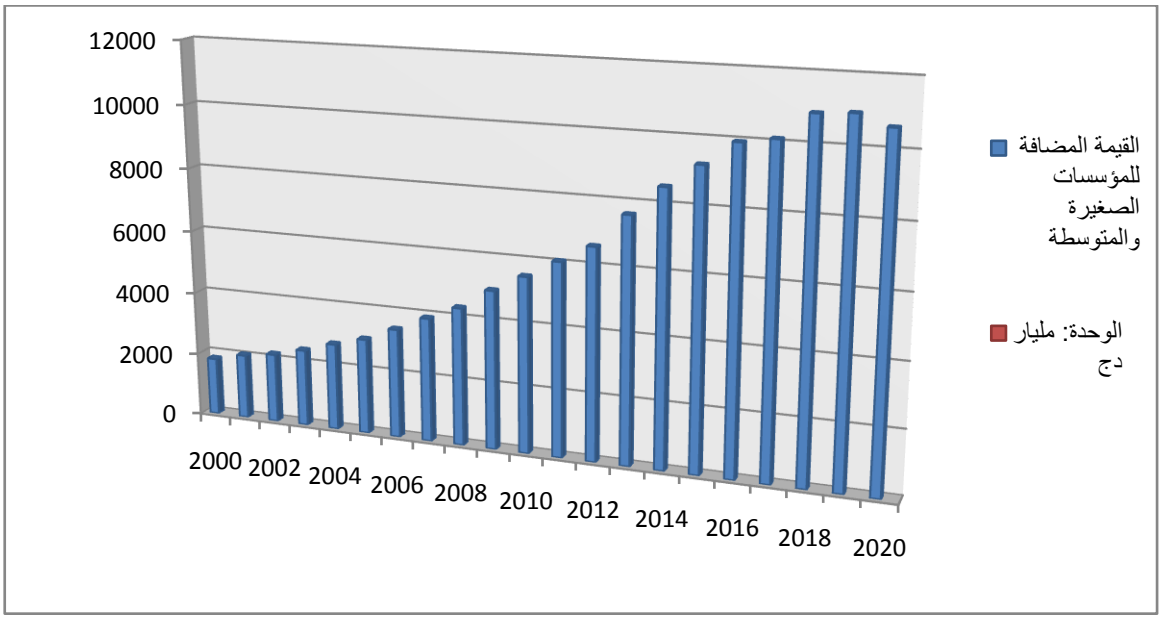

المصدر: إحصائيات البنك الدولي(2020)

الشكل(11) يمثل القيمة المضافة التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التي بدورها تساهم وبشكل فعال في زيادة الدخل الوطني، فهذه الأخيرة جعلت الاقتصاد الجزائري يعتمد عليها وبشكل كبير خاصة تلك المؤسسات التي تنشط خارج المحروقات، فهذا التزايد المستمر في القيم المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد سنة 2014 دليل على إدراك الدولة الجزائرية لدور هذه المشروعات الصغيرة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي ،وتوافق هذه الإدراك بعد الأزمة

النفطية التي أثرت على الواقع الاقتصادي الجزائري، كما تجدر الإشارة إلى أن تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى ساهم بشكل مباشر في تزايد القيمة المضافة لهذه المؤسسات. وهذه النسب المتزايدة للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبين التوجه الجديد الذي اعتمدته الجزائر ،وهو الخروج من دائرة التبعية للمحروقات و الانتقال إلى سياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري .

المطلب الثالث: الاستثمار في الطاقة الشمسية لتنويع الاقتصاد الجزائري

إن الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة خاصة في الآونة الأخير ، أنشأ مخاوف من تضرب المخزون العالمي من البترول والموارد الأخرى في المستقبل القريب، فلاستهلاك الكبير للموارد الأحفورية أنتج أضرارا ملموسة على البيئة بأشكال مختلفة، وهو ما أدى بدول العالم عامة والجزائر خاصة إلى التحول نحو نظام طاقوي ميسور ومستدام من خلال الاستثمار في مصادر الطاقات المتجددة من بينها الطاقة الشمسية، وتبني تكنولوجيات الطاقة النظيفة لمستقبل أفضل.

الفرع الأول : تعريف الطاقة المتجددة

- **تعريف وكالة الطاقة العالميةIEA :** تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسا رات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة UNEP:**الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة التي يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية :الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.[1]

والطاقة الشمسية هي مصدر من مصادر الطاقات المتجددة ، فهي طاقة متوفرة إلا أنها ليست مجانية لأن سعرها الحقيقي هو عبارة عن تكاليف المعدات المستخدمة في تحويلها من طاقة مغناطيسية إلى طاقة كهربائية أو حرارية، وهذه التكاليف يجب العمل على خفضها إلى أدنى مستوى ممكن من أجل جعلها طاقة تجارية قادرة على منافسة الطاقات الأحفورية.[2]

---

[1] _.طالم علي، مقال حول : **الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية**-مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية -جامعة تيارت.

[2] _ بوعشير مريم، " **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة** "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر، 2011.

الفرع الثاني : توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

تتوفر الجزائر على مميزات طاقوية خاصة الطاقة الشمسية نظرا لموقعها الهام ، وهو مايشير إليه الجدول رقم(16) الذي يبين توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر :

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة (%)	**04**	**10**	**86**
معدل مدة إشراق الشمس(ساعات /السنة)	**2650**	**3000**	**3500**
معدل الطاقة المحصل عليها) كيلواط ساعي م2/السنة)	**1700**	**1900**	**2650**

Source :http://www.sonelgaz.html

يبين الجدول السابق ، الميزة التي تتميز بها الجزائر ألا و هي الطاقة الشمسية ووجودها في مختلف المناطق والهضاب والصحراء ،وعلى صعيد آخر فإن القدرة الشمسية تعد هي الأهم في الجزائر، بل في الحوض الأبيض المتوسط، وعلى حد تعبير البعض ، الأمر الذي دفع بألمانيا لإقامة مشاريع للطاقة الشمسية في الجزائر.

ما تجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تستحوذ على 92% من الطاقاة المتجددة في الجزائر، و84% من إجمالي الطاقة الشمسية الكهروضوئية المتصلة بالشبكة، بينما تستحوذ الطاقة الشمسية الحرارة 6% والرياح 2% من مصادر الطاقة المتجددة في البلاد، دون حساب المصادر الكهرومائية.

الفرع الثالث: واقع وأفاق الطاقة الشمسية في الجزائر:

الجزائر واحدة من الدول التي اهتمت بالاستثمار في الطاقة الشمسية وفي ما يلي أهم ما بادرت به:

فترة الثمانينات: إنشاء محافظة الطاقات الجديدة واعتماد مخطط الجنوب، مع إنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كليواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية.

فترة التسعينات: توسيع نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية، ووحدة لتطوير تقنية السليسيوم بهذا المركز الذي كان يحتوي على أكبر أفران الطاقة الشمسية.

فترة الألفية: بداية من سنة 2001كان استغلال الطاقة الشمسية لا يزال محدودا وغير مستخدمة[1]

[1] _فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر ، 2012.

بالشكل المطلوب، وان كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى 5 بالمائة خلال سنة 2012 و 10 بالمائة بحلول عام 2020.

في سنة 2013 تم انجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت (حاسي رمل)، إضافة على محطتين آخرين (محطة بولاية الوادي ومحطة النعامة).

وفي الفترة 2020/2016 سيتم انجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط ، ونظرا لإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من الطاقة الشمسية يمكن أن تؤهلها لتصبح رائد للطاقات النظيفة، وموردا هاما لإنعاش اقتصاد البلاد وتنويعه وخلق مناصب العمل . ولهذا ولأول مرة تم إقرار وزارة كاملة للطاقات المتجددة في التعديل الحكومي الذي أجراه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في 23 جوان 2020.

وفي هذا السياق ورد وثيقة تمثل خارطة الطريق لهذه الوزارة ، صدرت في جويلية 2021 ، وتستهدف السلطات فيها إلى إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء من مصادر نظيفة معظمها من الطاقة الشمسية خلال عام 2021. مع توفير استهلاك 400 مليون متر مكعب من الغاز سنويا، و تقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بقدر1.5 مليون ن في السنة.

كما تستهدف من خلال هذه السياسة إلى خلق مناصب شغل ، حيث أن كل 1000 ميغاواط من الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية ، ستساهم في خلق 4500 وظيفة مباشرة. ومن المساهمين في هذه السياسة هما شركتا سونطراك وسونلغاز ، ومن المتوقع الإعلان عنها على ارض الواقع وإخراجها من الأدراج. والعمل على تنفيذها. [1]

وفي نفس السياق تم تجهيز 840 مدرسة بأنظمة شمسية حتى نهاية 2021.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود في مجال استثمار الطاقة الشمسية إلا أنها من حيث الانجازات لا زالت لم تصل إلى الحجم المطلوب، ولكن لتثمين هذه الطاقة يشترط رؤية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا ، فتحت قيد التكنولوجيا لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من إمكانيات الإنتاج بمستوى الحجم والأمن الصناعي، وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الإنفاق العمومي الحالية.

[1] –

خلاصة الفصل

في إطار سعي الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعتبر إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ، أقرت الجزائر مجموعة من البرامج الاقتصادية التنموية كبديل لقطاع المحروقات، حيث قامت بجهود معتبرة في كافة القطاعات الإنتاجية ، إضافة إلى سعيها للاستثمار في سياسات جديدة كالعمل على تطوير القطاع الخاص من خلال إصدار قانون الاستثمار الأخير الذي يتضمن جملة من الامتيازات ، كما عملت على فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي وبديل للمورد الخام، إضافة إلى سعيها في استغلال الطاقات المتجددة خاصة في مجال الطاقة الشمسية لما لها من إمكانيات هائلة ، حيث وضعت سياسات وبرامج على المدى البعيد لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، وكل هذه السياسات والبرامج في مختلف القطاعات منها ما تم تجسيده على أرض الوقع ، ومنها ما زال في أوراق غير منجز نظرا لعدة عوائق .

كما توصلنا أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال النتائج الإيجابية التي حققها في مختلف الميادين .

إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع حيوي خاصة أنه تنشطه فئة ذات طموحات كبيرة على المدى البعيد ، فالجزائر لها كل مقومات النجاح في هذا القطاع :لكن ينبغي العناية به أكثر لتحقيق المزيد من النجاحات.

الفصل الثالث: لدراسة الاستشرافية لأثر التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

أقدمت الحكومة الجزائرية في العقود الأخيرة على مجموعة من الخطوات الاقتصادية ،التي تشمل مختلف البرامج التنموية والسياسات الإصلاحية في معظم القطاعات ، وعلى رغم من أهمية هذه الخطوات على المدى القصير إلا أنها تبقى غير كافية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التحديات التي تنتظر الاقتصاد الوطني في هذه الألفية المتمثلة على وجه الخصوص في الانتقال به من اقتصاد أحادي قائم على الريع ورأس المال الخام إلى اقتصاد متنوع قائم سياسات متنوعة ، ومن اقتصاد غير متحكم في ثرواته الطبيعية إلى اقتصاد أخضر يعطي وزنا متساويا للتنمية الاقتصادية بين الأجيال الحاضرة والقادمة ، ومن اقتصاد قائم على هشاشة الجهاز الإداري والسياسي إلى اقتصاد الحوكمة السليمة.

وأمام هذه التحديات نجد الدولة الجزائرية مازالت في استمرارية لارتباط بالنموذج الاقتصادي الريعي الذي يزاوله الكثير من المخاطر والانعكاسات ، هذه الأخيرة كانت بمثابة حاجز أمام التوجه لسياسة جديدة وهي تنويع الاقتصاد الجزائري من جهة ، ومن جهة أخرى تحقيق التنمية المستدامة ، وهاتين التوجهين لا يتحققان بالاعتماد على مورد أحادي وإنما من خلال الاستثمار في موارد متنوعة.

وبالتالي نظرا لهذه المخاطر والانعكاسات الي تهدد الاقتصاد الجزائري ، كانت من الضرورة ربط موضوع الدراسة بحقل الدراسات المستقبلية للخروج بمجموعة سيناريوهات مستقبلية التي تبين مستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وهو ما سنحاول دراسته في هذه الدراسة من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للدراسة الاستشرافية**
- **المبحث الثاني: رؤية استشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق متطلبات التنتمية المستدامة للفترة (2030/2023)**

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي الدراسة الاستشرافية

إن الحديث عن المستقبل يعني الحديث عن وحدة زمنية ناتجة عن عملية تفاعلية بين خبرة الماضي ومعطيات الحاضر، فالماضي ليس الهدف ، بل الهدف هو المستقبل، وأن الغاية من دراسة الماضي هي مراقبة الحاضر ، وتفسير أحداثه و تدعياته ، إعدادا للمستقبل. وكوننا في عالم تزداد فيه أهمية الزمن كعامل من عوامل الاستقرار والأمن أو القلق و اللاأمن المجتمعي، وكعنصر من عناصر التقدير والتخطيط اللآمن ، جعل قيمة البحوث العلمية في مجال استطلاع المستقبل تتبلور، بناءا على هذا ، اهتمت المنظمات الدولية بإقامة المنتديات واللقاءات الفكرية، لبلورة رؤية واضحة للمستقبل وما ينبغي عمله من إجراءات لمواجهته بكل تصوراته وتحدياته. وهذا نظرا لأهمية استشراف المستقبل في توقع التغيرات التي يمكن أن تظهر في المستقبل ، لذا ارتأينا في هذا المبحث التعرف على أهم الأسس النظرية للدراسة الاستشرافية .

المطلب الأول: مفهوم الدراسة الاستشرافية

الفرع الأول: تعريف الدراسة الاستشرافية

إن الاستشراف كعلم من العلوم الاجتماعية، عند توضيح مفوهمه يجدر بنا الإشارة إلى ذلك ، من خلال جانبين:

_**المعنى اللغوي للاستشراف:** معناه النظر إلى الشيء البعيد ومحاولة التعرف عليه، واتخاذ السبل التي توصل إلى ذلك بدقة كالصعود إلى مكان مرتفع يتيح فرصة أكبر للاستطلاع.

_**اصطلاحا:** الاستشراف عبارة عن " محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي ، أو أساليب كيفية تستنتج أداتها من اللآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث، ومن المهم للاستشراف أن يعتمد على ذلك النوع من المتغيرات القابلة لأن تبنى عليها السياسة التحسينية".[1]

[1] _عامرطارق،"**أساليبالدراساتالمستقبلية**"،داراليازوري،عمان،الأردن،2008،ص20.

وعرف أيضا إبراهيم سعد الدين ، علي نصار وآخرون الاستشراف على أنه "يفيد في العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل ".

ويعرف كذلك إدوارد كورنيش على أنه "مهارة عملية تنطوي على استقراء التوجهات العامة في حياة البشرية ، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات الأفراد والمجتمعات".

كما ينظر shane إلى الدراسات الاستشرافية، على أنها " تخصص علمي جديد يختص بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات ".[1]

كما يمكن تعريف علم الدراسات المستقبلية بأنه " العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلف لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره".

ومن هنا فإن الدراسات المستقبلية تختلف عن الدراسات الإستراتيجية ، في أن الثانية تقوم على تحديد هدف محدد مسبقا، ثم يبدأ البحث عن الأدوات التي يمكن بتضافرها تحقيق ذلك الهدف، بينما الدراسة المستقبلية ليست معنية بهدف محدد بمقدار عنايتها بتحديد الاحتمالات لمسار ظاهرة معينة.

كذلك التنبؤ يختلف عن الدراسة المستقبلية، كون أن الأول يحسم في أن الظاهر ستتخذ مسارا معينا، بينما الدراسة المستقبلي تقوم على وضع الاحتمالات المختلفة للمسار.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال مثال "مدى الاستقرار السياسي في دولة معينة "، فإن الدراسة الإستراتيجية تقوم على البحث في العوامل التي تحقق هذا الهدف مستقبلا، بينما التنبؤ سيقول أن الاستقرار سيحدث أو لا يحدث أو يحدث بنسبة معينة، أماالدراسة المستقبلية فإنها تقوم على قاعدة (إذا –فإن)، أي إذا حدث كذا سيكون النتيجة كذا، ومحاولة وضع كل الاحتمالات المتوقعة.[2]

[1] _ إبراهيمسعدالدين،نصارعليوآخرون،"**صورالمستقبلالعربي**،مركزدراساتالوحدة العربية،بيروت،لبنان،الطبعةالثالثة،مارس1989،ص.25

[2] _ وليد عبد الحي، "**مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**"، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الولى2002، ص14/13.

الفرع الثاني: أهداف الدراسة الاستشرافية

إن الدراسة الاستشرافية هي عملية ديناميكية تعمل على دراسة الماضي والحاضر من أجل صنع مستقبل أفضل ، وذلك من خلال ما تقدمه من منافع، من أهمها :

- **اكتشاف الشكلات قبل وقوعها:** إن الدراسات الاستشرافية لها وظيفة الإنذار المبكر، والاستعداد للمشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها، أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها.
- **إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا:** فما هو كامن فينا يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية، وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نسعى له من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة.
- **بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها** : ويكون ذلك بإخضاع كل اختيار منها للدراسة والفحص، بقصد استطلع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات ، وما يسفر عنه من نتائج، ويترتب على ذلك توفير قاعدة علمية معرفية يمكن أن للناس من خلالها أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

- **دراسة المستقبل الممكن** : من مهام باحث الاستشراف دراسة إمكانات المستقبل مهما كانت مستعصية الحدوث، وبالتالي بناء مستقبل أكثر احتمالا لبعض الظواهر المحددة خلال فترة زمنية معينة ، وفي ظل تكرارات محددة، وهنا يكون على باحث الاستشراف دراسة العلاقة بين السبب والنتيجة بالنسبة للظاهرة محل الدراسة والبحث،وفهم النظريات المفسرة لها، من أجل الوصول إلى استشراف متكامل للمستقبل .

[1] _ فليه عبده فاروق، الزكي أحمد عبد الفتاح ،"**لدراسات المستقبلية منظور تربوي**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 5113 ،

- **تقييم أفضلية مستقبل بديل:** من خلال الدراسة المتكاملة والشاملة للظاهرة يتعين على باحث الاستشراف تقييم أفضلية مستقبل بديل، ولذلك كانت الدراسات الاستشرافية تهتم بتوضيح القيم والأهداف التي يتبناها الأفراد.

- **تأويل الماضي وتوجيه الحاضر:** إن باحثو الاستشراف لا يهملون الحاضر، وذلك كون أن جزء كبير من التفكير في المستقبل يدور حول قرار الفعل في الحاضر، ومن هنا تساعد الدراسات الاستشرافية في تأويل الماضي لتوجه سلوك الحاضر، فضلا عن أنها تسعى لتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر في مواجهة متطلبات المستقبل.

- **التنبؤ والدراسات الاستشرافية:** ما دامت أهداف الدراسات الاستشرافية تتمثل في استشراف المستقبل والمفضل، فإن التنبؤ يمثل أحد أهدافهم، لأن تقرير عن المستقبل يكون من خلال إلقاء الضوء على بدائل مستقبلية تتفاوت احتماليا فيما بينها بناءا على افتراضات وشروط محددة، ولذلك فإن بناء المستقبل من خلال وضع سيناريوهات مختلفة يتضمن نوع من التنبؤ ، وهكذا، فإن التنبؤ يلعب دورا هاما في عمل باحث الاستشراف.[1]

ومن هنا يمكن القول أن هدف الدراسات الاستشرافية هي دراسة الظاهرة محل البحث دراسة شاملة من الماضي إلى الحاضر لتقييم أفضل بديل ممكن للمستقبل في فترة زمنية محددة.

[1] _جلبي علي عبد الرزاق ،" **الدراسات المستقبلية الأسس و الإستراتيجيات**" ،دار المعرفة.الجامعية،الإسكندرية،الطبعة الأولى،2000،ص81/76.

المطلب الثاني: تقنيات الدراسة الاستشرافية

توجد تقنيات عديدة لبناء الدراسة الاستشرافية، وما يجب التنويه إليه أن هذه التقنيات تتميز بحسن القدرة على التنبؤ بالمسار العام للظاهرة دون الوصول إلى درجة اليقين، و أبرزها:

1)تقنية دلفي: تعتبر هذه التقنية من أهم ما ساهمت فيه المدرسة الأمريكية في الدراسات المستقبلية، وقد عرفت هذه التقنية تطورات متواصلة عبر استخدامها في ميادين مختلفة.

اشتق اسم تقنية دلفي من معهد يوناني قديم هو معبد دلفي ، الذي كان الكهان اليونان يمارسون فيه محاولاتهم استشراف المستقبل ، وتسعى هذه التقنية إلى تحديد الاحتمال الأقوى بين عدد من الاحتمالات الخاصة بظاهرة معينة ، وتبيان أكبر عدد من الدلائل السادة لهذا الاحتمال.

وللقيام بهذه التقنية لابد من وجود فريق عمل للدراسة ومهمته صياغة الأسئلة وتوزيع الموضوعات المراد بحثها، ثم توزيع هذه الأسئلة على الخبراء (استبيان) وتكرار هذه المسألة لعدة مرات. ويمكن أن يتم العمل من خلال المقابلة الشخصية للخبراء أو من خلال تنظيم ندوات تجمع هؤلاء الخبراء مع بعضهم في سلسلة دورات لا تقل عن 2 ولا تزيد عن 10.

وللقيام بهذه المسألة يتم بإتباع الخطوات التالية:

_تحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة.

_اختيار نخبة من المتخصصين في كل بعد أو قطاع مما حددناه في الخطوة الأولى، ويوكل كل منهم معالجة ما يقع في دائرة اختصاصه.

_التحديد الواضح للمدى الزمني الذي يراد استشرافه (الزمن القريب، المتوسط،البعيد، غير المنظور).

_توجيه أسئلة (استبيانات) للخبراء الذين وقع عليهم الاختيار كل حسب ميدانه، ويكون المحور المركزي للأسئلة هو: **متى** ستحدث بعض الظواهر وتحديد **العلاقة** بين الظواهر المختلفة .

_تكييف النتائج لكل خبير استنادا إلى إجابات الخبراء في القطاعات الأخرى.[1]

2)**المحاكاة** : يمكن تعريف هذه التقنية بأنها " افتعال واقع افتراضي تتشابه معطياته بأكبر قدر ممكن مع واقع فعلي موجود". وللمحاكاة ثلاثة نماذج المتمثلة في :

- ✓ **المحاكاة بالحاسب** : يتم في هذه النمط التعبير عن القيم المختلفة تعبيرا رياضيا أو كميا طبقا للقيم المبرمجة، وتعتمد المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج وقيمها والعلاقات المفترضة بينها على المدخلات المبرمجة : أي التوجيهات التي تعطي للكومبيوتر.

وتستخدم هذه الأنماط من المحاكاة في الوضعيات التي يصعب فيها بناء نماذج محاكاة من الأفراد نتيجة التعقيد والشمولية للظاهرة التي تدرسها وهو الأكثر حدوثا في النماذج المجردة.

- ✓ **المحاكاة بالأشخاص:** ويأخذ هذا النمط شكل المباراة أو اللعبة، حيث يجري التفاعل بين أشخاص ولكن ضمن حدود وقواعد محددة مسبقا، وهذه القواعد تضع لنا الملامح المحددة للبيئة(نمط السلوك، القرارات المطلوبة) فعلى سبيل يمكن محاكاة عمل قائد جيش أو رئيس دولة.
- ✓ **المحاكاة المختلطة:** وفي هذاالنمط من المحاكاة نقوم بالمزج بين المحاكاة بالحاسب وبالأشخاص ، حيث تتم برمجة بعض المتغيرات في الحاسب بينما يقوم أفراد بتمثيل جوانب أخرى من الظاهرة، حيث يعطى كل لاعب دورا وتفاعلا مع غيره ويتأثر كل منهم بسلوك الآخر وبالتالي على السلوك الجمعي، ويتلقى هؤلاء استرجاعا لنتائج تفاعلاتهم مع الحاسوب ،ويجري قياس أثر ذلك على المشاركين في كل مرة.

[1] _وليد عبد الحي، " مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسي"، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ، الطبعة الأولى2002 ، ص 76/74.

ومن الممكن اختبار صحة هذه التقنية عبر طريقتين:

- المحاكاة التاريخية وذلك من خلال وضع نموذج لمحاكاة لهيئات موجودة حاليا، واستبداله بهيئات كانت موجودة في حقبة تاريخية سابقة،وإذا تم توصل اللاعبون على نفس النتائج فإن المحاكاة تمت بطريقة سليمة.
- اختبار البدائل الحرة من خلال مراقبة درجة اتساق هذه البدائل الحرة مع نظيرتها في الواقع الميداني.

3)السيناريو : يمتثل في وصف لوضع مستقبلي ممكن الوقوع أو محتمل أو مرغوب انطلاقا من الوضع القائم أو وضع ابتدائي مفترض، فالسيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل ، وتعرض مجموعة من الخيارات أمام الباحث المستقبلي وتبين له نتائجها المتوقعة طيبة كانت أو سيئة.[1]

ولكنها لا تضبط بشكل دقيق متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، وإنما تحاول ضبط السياقات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل سياق عل حدى.

يمر السيناريو بأربع مراحل، وهي:

_تحديد الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

_جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالظاهرة المدروسة،

_ضبط شتى السياقات وفق للمعلومات والمعطيات المتوفرة، وفيها يتم ضبط مختلف المتغيرات التي تؤثر على تطور الظاهرة المدروسة، ويتم ترتيبها بما يتماشى وأهميتها غلى متغيرات أساسية ومتغيرات ثانوية ،وهنا يتم تحديد سياق تطور الظاهرة مستقبلا خطيا أو إصلاحيا أو راديكاليا.

_التوصل إلى النتائج والآثار المترتبة عن انتهاج إحدى سياقات تطور الظاهرة مستقبلا.

وتتمثل السيناريوهات في ثلاثة أنواع:

[1] _ المرجع نفسه، ص

- **السيناريو الخطي:** وهو الذي يقر بالمحافظة على الوضع القائم للظاهرة الدولية في المستقبل، مما يتطلب إسقاط خطي للصورة الراهنة للظاهرة على المستقبل.
- **السيناريو الإصلاحي:** وهو يركز على فكرة إحداث بعض الإصلاحات على الظاهرة الدولية المدروسة كميا ونوعيا. مما قد ينجم عن تلك الإصلاحات إعادة ترتيب في الهرمية السلمية للمتغيرات المتحكمة في سياقات تطور الظاهرة محل الدراسة والتحليل، بما ينبئ بتحسينها في المستقبل المنظور.
- **السيناريو الراديكالي:** وهو السيناريو الذي يريد إحداث قطيعة مع السياقات التي تتضمنها السيناريوهين السابقين، إذ يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات على الظاهرة المدروسة، وإنما يركز على فكرة التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخليا وخارجيا من خلال أخذه بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، والتي يمكن أن يكون أم تكون قادرة على إحداث تغيير جذريا للسياق العام للظاهرة محل الدراسة .[1]

4) التنبؤ: المعنى السائد للتنبؤ هو أن الواقعة(أ) ستحدث في الزمن (ب)، ولكن يشترط في حدوث هذا الحكم توفر قدر كاف من المعطيات التي تضع أساسا للتنبؤ، على أن هذا التنبؤ لابد أن يستند إلى نظرية أو فرضية للربط بين حركة الظواهر المختلفة .وهناك نوعين من التنبؤ:

- **التنبؤ المشروط:** مبني على قاعدة (إذا –فإن) إذا حدث (أ) سيحدث (ب)، وبالتالي حدوث الظاهرة الثانية مشروط بحدوث الظاهرة الأولى.

[1] _حسين بوقارة، **"الاستشراف في العلاقت الدولية : مقاربة منهجية** " مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21 جوان 2004 ، ص194.

- **التنبؤ الاحتمالي:** وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

-**التنبؤ المفضل** :هو التنبؤالمبني على أساس ما أرغب به، أي أنني أبحث عن المؤشرات التي تدعم احتمالات وقوع ما أريده.

_**التنبؤ الممكن** :وهو التنبؤ القائم على توفر قدر كاف من المعطيات لتحققه، كالقول بان الزيادة السكانية في حالة استمرارها على وتيرتها الحالية في بلد معين سيقود إلى قدر من عدم الاستقرار .

_**التنبؤ الاحتمالي** :ويعد هذا النمط الأكثر أهمية من الأنماط المختلفة، فنحن هنا أقل يقينا من الأنماط السابقة، وتصبح معادلة التنبؤ هي إذا حدث(أ) فإن (ب) أو (ج) قد يحدث، ويجب التنبيه إلى أننا عندما نربط حدثين (أ،ب) نكون أسيري رؤية نظرية معينة، فنحت عندما نربط ارتفاع مستوى الأسعار بارتفاع مستوى الدخل نمتلك نظرية تفسر هذا الترابط وتستند إليه.

وتمر تقنية التنبؤ بمراحل:

- ✓ تحديد الهدف الذي تسعى له الدراسة .
- ✓ تحديد المتغيرات وترتيبها حسب أهميتها تبعا لتصور كل باحث.
- ✓ إعطاء قيمة رقمية تحدد درجة أهمية المتغير(من 1إلى 20).
- ✓ تحديد الفترة الزمنية التي ستغطيها الدراسة .
- ✓ القيام بالعملية الحسابية للظاهرة محل الدراسة.[1]

[1] _ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص67/59.

المطلب الثالث: الاستشراف في السياسة العامة

تطور حقل السياسة العامة تماشيا مع المستجدات التي تحصل في العالم وبروز العديد من المشاكل التي تمس المواطن وتلبية احتياجاته ، حيث أن هذه المشاكل متباينة ومتنوعة تمس مختلف القطاعات سواء على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي ، السياسي ، ولعلاج هذه المشاكل أو تفادي ظهورها استوجب على الدولة إيجاد الأطر والآليات الناجعة لمعالجتها أو تجنب وقوعها، والاستشراف من بين الآليات التي برزت مؤخرا ساهمت في ظهور العديد من الدراسات الاستشرافية للكثير من الظواهر في مختلف القطاعات، وبرزت إسهاماته حتى في حقل السياسة العامة .

وعرف أندرسون السياسة العامة على أنها:" برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع".[1]

ويتمثل دور الاستشراف في صنع السياسة العامة في ما يلي :

1) يوفر المعرفة لصناع السياسة ، فالاستشراف يوفر حقائق وأرقام حول المستقبليات الممكنة التي لا يكن توفيرها من دونهم،ويمكن لصناع السياسة العامة استخدامها في تصميم السياسة العامة.
2) إضافة قيمة إلى عملية صنع القرار السياسي والمساعدة في خلق طاقة للتغيير ، فلاستشراف يساعد صانعي السياسة في خلق سيناريوهات أو تخيلات لمستقبل أفضل أو ممكن مع أصحاب المصالح والمواطنين.
3) مساعدة صناع السياسة في عملية إدارة أجندة السياسة، حيث يحاول السياسيون من خلال إدارة الأجندة جلب الانتباه نحو قضايا معينة، ويمكن للدراسات المستقبلية المساهمة في ذلك.[2]

[1] _ ناظم عبد الواحد الجاسور، **" موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** "، الطبعة الأولى، لبنان، دار النهضة العربية،2008، ص355.

[2] _زعرور نعيمة،**" الاستشراف كآلية لترشيد صنع السياسة العامة في الجزائر"**، مجلة المفكر، م8، العدد2، ص 80/79.

4) يمكن استخدام الدراسات المستقبلية من قبل صناع السياسة لوضع سرد للأزمات المتوقعة، كما أنه بإمكانها أن تطرد من قبل المستقبلين كطريقة لمساعدة صناع السياسة لإيجاد الزخم المطلوب لاختراق الحواجز التنظيمية والسياسية والعلمية، كما تساعدهم على تمييز المخاطر[4]،لذلك على صناع السياسة استخدام التفكير المستقبلي في صنع السياسة العامة من خلال تحليل الاتجاهات والتحذيرات المبكرة من التفكير حول التغيرات الممكنة التي قد تؤثر على المنطقة التي تدور سياستهم فيها وسيمكنهم هذا من البدء بتجربة الحلول الممكنة والبحث في الأسباب من اجل تفاديها.

وبالتالي فلاستشراف آلية مهمة في يد صانع السياسة العامة ، على اعتباره يرسم خطط استباقية وله رؤية مسبقة لما يمكن أن يحدث، ويساهم في ترشيد المفاضلة بين البدائل بما يخدم المجتمع، كما له وظيفة التنبيه والتحذير من وقوع المشاكل والمخاطر التي قد توجه المجتمع مستقبلا.

وهذه الآلية إذا تم الاعتماد عليها من طرف صناع السياسة العام فستكون السياسات المتخذة رشيدة وتتميز بالكفاءة وفعالة تساهم في تحقيق التنمية . وصانعي السياسات العامة في الجزائر لو اتخذوا اقتراحات الخبراء والمختصين في مجال الاستشراف بمحمل الجد لكانت الجزائر في مصاف الدول المتقدمة، فسنكون قد تمكنا من ملاحظة الثغرات الموجودة وتفادينا الكثير من المشاكل التي وقعنا فيها والتي هي في الأصل موجودة في مختلف القطاعات.[1]

[1] _ زعرور نعيمة، مرجع سابق ،ص85.

المبحث الثاني: رؤية استشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة(2030/2023)

إن المتمعن في تجربة التحول الاقتصادي التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، يبين بوضوح كيف أن الجزائر تبنت برنامجا إصلاحيا مكثفا، من أجل تعديل سياستها الاقتصادية عن طرق بذل جهود كبيرة على مستوى إصلاح مختلف القطاعات ، إضافة إلى أنها سعت لإصلاح السياسة المالية ، النقدية ، الجبائية، التجارية ، تحرير الاستثمار ، وتدعيم وتحفيز المؤسسة الاقتصادية، وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعاني من بعض التشوهات والاختلالات .

ومن هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد إستراتيجيات أخرى ، وهو ما يطرح الضرورة الملحة لاستشراف واقع جديد للاقتصاد الجزائري بإمكانه استيعاب متطلبات ورهانات التنمية المستدامة. وهو ما سنتطرق عليه في هذا المبحث لتطبيق تقنية السيناريوهات لاستشراف واقع جديد لاقتصاد الجزائري على المدى البعيد في الفترة (2030/2023).

المطلب الأول: السيناريوهات كتقنية للرؤية الاستشرافية للدراسة

إن في دراستنا هذه، والمتمثلة في رؤية استشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل متطلبات التنمية المستدامة خلال الفترة (2030/2023)، اعتمدنا على تقنية السيناريوهات كآلية لبناء تصور مستقبلي لواقع الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد ، وذلك كون تقنية السيناريوهات تعرض مجموعة من الاحتمالات والخيارات البديلة مع النتائج المترتبة على هذه الاحتمالات أو البدائل المختلفة، وبالتالي فهذه التقنية ملائمة مع طبيعة الدراسة التي تقوم على اقتراح بدائل وسياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية المستدامة.

تقنية السيناريوهات تستند على أهداف وقيم، تترجم إلى معايير أو متغيرات ، يتم الاعتماد عليها في تقييم السيناريوهات البديلة والمفاضلة بينها، ومن هنا فهي ترشدنا إلى كيفية المفاضلة بين البدائل الممكنة .

من المعتاد أن يتم بناء عدد من السيناريوهات في أي دراسة استشرافية ، والأصل في تعدد السيناريوهات هو ما يحيط بالمستقبل من غموض وظنون واحتمالات ومن ثم غياب لليقين، وذلك فضلا عما يكتنف محاولة استطلاع مستقبل الاقتصاد الجزائري من صعوبات وتعقيدات تحتمل التعامل معها بطرق مختلفة ، ومن ثم تقضي معالجة هذا الموضوع مسارات مستقبلية متنوعة أي أن هذه التقنية تساعدنا في هذه الدراسة من خلال بناء تفكير متعدد لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الفترة 2023-2030.

كما تساهم تقنية السيناريوهات في معرفة العلاقة بين التطور في مختلف المجالات والقطاعات ودراستها دراسة علمية منطقية ، ومن ثم اختيار أفضل البدائل لأفضل مستقبل ممكن. أي معرفة علاقة التطور بين مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والسياسات الجديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري ودراستها دراسة علمية ، ومن ثم المفاضلة بين هذه السياسات الجديدة واختيار أفضل البدائل الممكنة والمتاحة التي تحقق لنا نتائج إيجابية وتساهم بدرجات كبيرة في نمو الاقتصاد الجزائري وتكون قادرة على منافسة المورد الأحادي التي تعتمد عليه الجزائر ألا وهو النفط، وبالتالي تكون لهذه البدائل الجديدة المساهمة بدرجات عالية في تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مرحلة ما قبل بناء السيناريو

الفرع الأول: تحديد أهداف الدراسة

قبل الشروع في الدراسة الاستشرافية للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل متطلبات التنمية المستدامة خلال الفترة (2030/2023) ، والتي اعتمدنا فيها على تقنية السيناريوهات فلابد من تحديد الأهداف التي نسعى من خلالها في هذه الدراسة ، والمتمثلة في ما يلي:

- ✓ تحديد السيناريوهات المحتملة لإشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، بالاعتماد على المتغيرات ذات العلاقة بواقع الاقتصاد الجزائري خاصة في جانب قطاع المحروقات(النفط)، مع الأخذ بمتغيرات ذات علاقة بواقع القطاعات الإنتاجية في الجزائر ، إضافة إلى متغيرات لسياسات جديدة لتنويع الاقتصاد الجزائري .
- ✓ تطبيق تقنية السيناريو لطرح مختلف الاحتمالات المستقبلية الممكنة لواقع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات التي تم تحديدها.
- ✓ الخروج بمتغيرات تسمح باستنتاج احتمال السيناريو الخطي.
- ✓ الخروج بمتغيرات تسمح باستنتاج احتمال السيناريو الإصلاحي.
- ✓ الخروج بمتغيرات تسمح باحتمال السيناريو الراديكالي.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

تهدف الدراسة الاستشرافية إلى تحديد اتجاهات الأحداث في المستقبل وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في هذه الاتجاهات أو في حركة مسارها ، وذلك من أجل الوصول إلى أفضلية مستقبل بديل. فالمتغيرات هي مجموعة من الأشياء أو القيم التي

يتم قياسها وكذلك معالجتها، ومن خلال المتغيرات يتم تحليل جميع الدراسات ويمكن لهذه المتغيرات أن تساعد في وصف شخص أو مكان ، كما يمكنها أن تصف شيء أو فكرة. وبالتالي ففي هذه الدراسة الاستشرافية اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات التي يمكنها أن تساعدنا على بناء تصور مستقبلي لمختلف القطاعات ، ومن ثم تحديد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2030/2023) ، ومن بين أهم هذه المتغيرات نجد:

- التبعية لقطاع المحروقات .
- القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.
- الأمن الغذائي.
- البرامج الاقتصادية التنموية.
- القيمةالمضافة للقطاع الصناعي.
- الصادرات الصناعية.
- الواردات الصناعية.
- القيمة المضافة للقطاع الخاص.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الطاقة الشمسية

المطلب الثالث : مرحلة بناء السيناريوهات

كما ذكرنا سابقا في تقنيات الدراسة الاستشرافية ، أن هناك ثلاث أنواع من السيناريوهات المتمثلة في الشكل التالي:

الشكل12: أنواع السيناريوهات في بناء الرؤية الاستشرافية

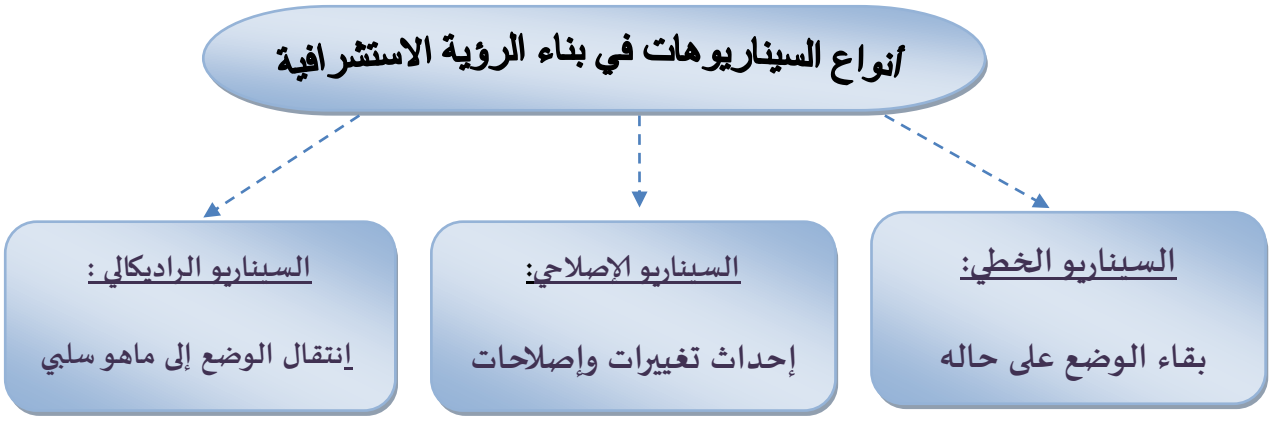

الفرع الأول: بناء السيناريوهات

1) بناء السيناريو الخطي:

- إذا استمرت نسب القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر على هذا الحال مع تأثرها المتزايد بتقلبات أسعار النفط ، إضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الصناعي و إن وجدت تكون نتائجها ليست في المستوى المطلوب ، فإن الاقتصاد الوطني سيبقى على حاله مع سنة 2030
- بقاء الوضع الاقتصادي في الجزائر على حاله مع سنة 2030 ، إذا استمرت محدوديةتأثيرالصناعةفيصادراتالجزائر مع ضعف مساهمتهافيميزان المدفوعات، مما سيؤدي إلى تكريس هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ، وهو بدوره يسبب في نقص تنوع الصادرات ، وبالتالي فجل السياسات التي تم اعتمادها تتميز بالظرفية تفتقد للتخطيط الإستراتيجي.

- إذا بقيت حصة مداخيل السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على نفس الوتيرة مع غياب أو نقص الاستثمارات والمشاريع التي تساعد للنهوض بهذا القطاع الحيوي ، فإن القطاع السياحي سيبقى على حاله بنفس الوتيرة وبنفس النتائج المحققة بحلول عام 2030 ومن ثم بقاء الاقتصاد الوطني على نفس الوضع الحالي معتمد على مورد وحيد مهمل للقطاعات الأخرى ، وبالتالي نكون بصورة بعيدة عن اقتصاد متنوع قوي .

2) بناء السيناريو الإصلاحي:

- سيشهد الاقتصاد الجزائري مستويات إيجابية مع سنة 2030 خاصة مع النتائج الإيجابية التي حققتها البرامج الاقتصادية التنموية في بعض القطاعات ، فهي تساعد على إرساء دعائم التنمية الشاملة لاقتصاد الوطني ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة التي هي هدف أساسي للتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- إن الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيؤول إلى تحسن المستوى الاقتصادي بحلول عام 2030 وتوجهه نحو اقتصاد متنوع قوي ذو كفاءة وفعالية بعيد عن التبعية النفطية ، فهذه المؤسسات ستزداد نسب مساهمتها في الاقتصاد الوطني نظرا لما تحققه من نتائج إيجابية في تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات المحلية ودعم القيمة المضافة مع تحسن الميزان التجاري من خلال الزيادة في الصادرات (تصدير منتوجات هذه المؤسسات) والتقليل من الواردات، وهذا ما يسمح على تغطية أكبر لاحتياجات السكان .
- سيتمكن الاقتصاد الجزائري من التوجه نحو سياسة جديدة ألا وهي التنويع الاقتصادي وتحقيق ولو نسبيا التنمية المستدامة مع سنة 2030 ، خاصة مع التزايد المستمر لحصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، ومع معالجة مشاكل الاستثمار والتمويل سيتمكن القطاع الخاص من تحقيق الانتعاش الاقتصادي من جهة ، ومن جهة أخرى القضاء على التبعية على النفطية التي لا زالت الجزائر طوال عقود مرتبطة بمورد واحد .

- إذا تمكنت الجزائر من تجسيد المشاريع والمخططات في مجال الطاقات المتجددة على أرض الواقع خاصة الاستثمار الفعلي في الطاقة الشمسية التي تساعد الجزائر للتحول نحو نظام طاقوي ميسور ومستديم ،نظرا لأهمية التحول الطاقوي في تنمية الاقتصاد والمحافظة على الأمن المالي للدولة، فإن الاقتصاد الوطني سيشهد انتعاشا محققا لمستويات إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة .

3) بناء السيناريو الراديكالي:

- إذا استمرت الجزائر في الاعتماد على إيرادات النفط كمورد ناضب تكتفه مخاطر جمة، خاصة في ظل التقلبات لأسعاره في الأسواق العالمية ، أي بقاء الحكومة تعتمد على هذا المورد في مختلف النشاطات الاقتصادية سواء في تعبئة مدخرات الدولة أو في الناتج المحلي الإجمالي أو في صادراتها التي تغلب عليها الصادرات النفطية على غرار الصادرات غير النفطية ، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني سينهار إثر حدوث أي تقلب في أسعار هذا المورد الأحادي وهو ما سيؤثر سلبيا على إمكانية تنويع الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030.
- إذا استمر التزايد في معدل الواردات الصناعية و الذي يؤول إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري المتمثلة في زيادة الطلب وتعدد الأذواق ومن ثم زيادة الاعتماد على سياسة الاستيراد ،فانه سيؤثر سلبيا على إمكانية تنويع الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030 .
- ستسجل الجزائر مؤشرات سلبية في أمنها الغذائي وإنتاجيتها الفلاحية خاصة مع التغيرات المناخية التي أصبح يشهدها العالم وظاهرة الجفاف وشح الأمطار ، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني سيبقى في تبعية لقطاع المحروقات مع سنة 2030 في ظل صعوبة التوجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي لا يزال رهن التغيرات المناخية ، والذي سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الجزائري بزوال هذا المورد الطاقوي.

الفرع الثاني: نموذج جديد للاقتصاد الجزائري

بعد الرؤية الاستشرافية لمستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة ، نستنتج تصور جديد يمكن من خلاله نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني ، والمتمثل في :

تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، حيث نملك 11 قطاعا اقتصاديا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في القيمة المضافة، ويمكن الرهان على الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا، الطاقات المتجددة من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية ، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بقطاع صناعة المعرفة .

لجوء الدولة إلى التمويل غير التقليدي للاستثمارات التي يكون لها عائد على الاقتصاد على المدى المتوسط.

التحول من توزيع الثروة إلى خلق الثروة، أي من النمو الذي يعتمد على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري من خلال الزيادة في الصادرات والتقليل من الواردات.

ترشيد النفقات العمومية من خلال تغيير جذري للسياسة الاقتصادية عام والمالية بصفة خاصة القائمة على إيرادات النفط.

توجيه الرؤية لجزائر الغد الخضراء أي التحول إلى اقتصاد أخضر على الأقل في المدى المتوسط بحلول عام 2030 ، و الذي يفرض علينا ضرورة إدخال مقاربات أهمها:

- الأمن الطاقوي
- كفاءة الطاقة في الأبنية السكنية
- الطاقات المتجددة
- ضرائب الكربون
- الأمن المائي
- تفكير إيكولوجي للاقتصاد الوطني

ولإمكانية تجسيد هذا التصور لنموذج تنويع الاقتصاد الجزائري لابد أن يتزامن مع سن وتطبيق قوانين محاربة الفساد ، وإعادة النظر في الطاقم الحكومي لكي يكون لديه القدرة على تحقيق الأهداف التي ينبغي تحقيقها في هذا النموذج لاقتصاد وطني متنوع مستديم

خلاصة الفصل:

إن الصراع في الدول النامية في الألفية الثالثة لن يكون على رأس المال أو على المواد الخام كالمحروقات ، بل سيستمر صراع لفترة طويلة على كيفية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع مستديم وقوي ، وبالتالي فإن تأهيل وتنويع الاقتصاد الجزائري يمر حتما عبر استيعاب هذه التحولات العميقة والاستعداد للتناغم مع المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة، وهو ما يتطلب إصلاح هيكلي لاقتصاد الوطني من سياسة مالية جبائية، إصلاح السياسة النقدية، إصلاح سياسة التجارة الخارجية، ضبط المناخ الملائم للاستثمار بكل أنواعه...الخ،

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى القيام بالكثير من المحاولات الجادة في إطار إيجاد الحلول والانتقال من الاقتصاد المركز على الريع البترولي إلى تنويع الاقتصاد المبني على أكبر عدد من مصادر الدخل و للخروج من التي تعاني منها، وذلك من خلال العديد من البرامج والمشاريع التي حققت نتائج إيجابية وأحرزت تحسنا في بعض المؤشرات خاصة فيما يتعلق بالبطالة و التضخم و تقليص المديونية الخارجية، لكن هذا التحسن الذي تم تحقيق لا يصل إلى المستوى المطلوب بالنظر غلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج، وبالتالي تبقى الجزائر أمام أشواطا كبيرة عليها قطعها للخروج بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان، خاصة في ظل إشكالات التحول الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، فالقصور الهيكلي الذي يميز بنية الاقتصاد الجزائري يجعل استدامة النمو مرهونة بإصلاحات اقتصادية جريئة نتيجة فشل أو ضعف الاستراتيجيات التنموية التي تم اعتمادها في سبيل الوصول إلى اقتصاد متنوع ، هذا الأخير الذي يعتبر إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية ومسلكا آمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد وسبيل لإرساء الاستدامة، خصوصا في ظل المخاطر والتهديدات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. لذلك حاولنا وضع اقتراحات لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية واستغلال الطاقات البديلة لتجنب الوقوع في الانعكاسات الناجمة عن تقلب أسعار المورد الأحادي(النفط).

وعلى الرغم من توفر الجزائر على كل المؤهلات التي تمكنها من الوصول إلى اقتصاد متنوع مستديم، وعلى الرغم من كل الجهود والمحاولات التي قامت بها في إطار هذا السياق، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب في استغلال مواردها أو حتى في النهوض بالقطاعات التي هي موجودة في الأصل. إلا أن الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات أي اقتصاد متنوع مستديم) ليس بالأمر المستحيل خاصة إذا استمرت هذه الجهود والمحاولات .

ومن خلال الرؤية الاستشرافية لتنويع الاقتصادي في الجزائر ، توصلنا أن أفض سبيل لتحقيق ذلك هو الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والاستغلال الأمثل للطاقات

المتجددة بالنظر للمؤهلات التي تمتلكها في هذا الإطار، إضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص الذي حقق نجاحات في الفترات الأخيرة .

أولا : نتائج الدراسة

تتمثل نتائج إثبات الفرضيات وأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة في ما يلي:

الفرضية الأولى:" لايزال الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة اختلالات وإشكالات للتحول الهيكلي تحول دون الوصول إلى اقتصاد متنوع".

في دراستنا لتطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الفترات الأخيرة ، توصلنا إلى أن معظم البرامج التنموية حققت نتائج إيجابية في معظم المؤشرات الاقتصادية، إلا أنها لم تصل إلى درجة الوصول إلى اقتصاد متنوع مستديم.

الفرضية الثانية:" الاستثمار في قطاعات جديدة كالقطاع السياحي من بين البدائل الممكنة التي يمكن الأخذ بها لتنويع الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة".

الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط يجعل الاقتصاد هشا ومعرضا للصدمات المرتبطة أساسا بتقلبات أسعار النفط، ولتجنبها لابد من تفعيل دور القطاعات الأخرى غير النفطية وإسهامها في عملية التنمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:" يمكن توقع الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2030/2023) بالاعتماد على الرؤية استشرافية ".

من خلال الرؤية الاستشرافية بالاعتماد على تقنية السيناريوهات، توصلنا أنا أفضل بديل لتنويع الاقتصاد الجزائري للفترة(2030/2023) هو التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة:

- ✓ . اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة هو ما جعلها عرضة للصدمات الناتجة عن الأزمات النفطية.
- ✓ قامت الجزائر بإقرار مجموعة من البرامج التنموية من أجل تفعيل دور القطاعات غير النفطية ، لكن رغم هذه الجهود إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة.

- ✓ سعت الجزائر إلى تبني استراتيجيات بديلة في إطار تنويع الاقتصاد الجزائري، حيث اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى على منظور تنويع الاقتصاد بحلول عام 2030 ، غير أنّ سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعرقل الجهود الرامية للنجاح فيه، بالرغم من ذلك يظلّ التنويع التحدي الأكبر في الجزائر.
- ✓ تمتلك الجزائر الكثير من الإمكانيات والمؤهلات التي تحفزها لتحقيق التنويع الاقتصادي لكنها غير مستغلة.
- ✓ أهم بديل لتحقيق اقتصاد متنوع قوي ومستديم هو الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لأنها لا تحتاج إلى إمكانيات ضخمة وإنما لتمويل محدود.

توصيات ومقترحات الدراسة:

بعدما تحدثنا على مختلف النتائج المتوصل إليها، نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تعزز من فرص نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر في إطار متطلبات التنمية المستدامة ، والتي تتمثل في ما يلي :

_إن الوصول إلى اقتصاد جزائري متنوع ومستديم ، يكون من خلال بناء الاقتصاد المتماسك بين مختلف قطاعاته الإنتاجية ، القادر على إفشال مشاريع الهيمنة والتسلط الأجنبي.

_العمل على إنشاء أكثر من آلية للتمويل خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط.

_التركيز على القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مقومات للنجاح واستغلالها أحسن استغلال، كالاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره أهم القطاعات التي يمكن الارتكاز عليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج، إضافة إلى تشجيع النشاط الصناعي خاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية التي يمكن أن تصبح موردا للعملة الصعبة ، كما يمكن الاستفادة من القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار وإقامة مشاريع في هذا المجال.

_زيادة الاهتمام بالطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية ، خاصة بالنظر إلى مساحة صحراء الجزائر ، التي لو استغلتها لأصبحت رائدة في هذا المجال.

_على الحكومة أن تفعل سياسيتها الحمائية من أجل حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خطر المنافسة الأجنبية ، إضافة إلى البحث عن إمكانية أو خطط إستراتيجية يمكن من خلالها تعزيز مكانة هذه المؤسسات

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم سعد الدين، نصار علي وآخرون،"**صور المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، مارس1989.

2. إبراهيم العيسوى، **"التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** "، دار الشروق، مصر، الطبعة (2)2001.

3. **الدليل الاقتصادي والاجتماعي** ،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، طبعة 1985.

4. باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيد، عمان (الأردن)، 2003.

5. بركات عماد الدين ،مويسي وسام، **تجارب بعض الدول النفطية في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته**، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

6. جلبي علي عبد الرزاق ،"**الدراسات المستقبلية الأسس والإستراتيجيات**"، دار المعرفة.الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2000.

7. دوجلبس موسشيست ،**" مبادئ التنمية المستدامة"**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000 .

8. رحيم حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات،.2013

9. عامر طارق ،**"أساليب الدراسات المستقبلية"**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.

10. عبد الحق لعميري ،**"عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟"**، منشورات الشهاب،الجزائر، 2015 .

11. عبد العزيز شرابي ،**" الاقتصاد الجزائري"**، مطبعة جامعة منتوري،2004.

12. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

13. عبد الله ركيبي ،**"الجزائر في عين الرحالة الانجليز"** ، الجزء الأول، دار الحكمة ، الجزائر، 1999.

14. عبد الله شريط ومحمد الميلي، **"تاريخ الجزائر"**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988،.

15. عز الدين آدم النور، " **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**".

16. غنيم عثمان محمد،أبو زنط ماجد ،**" التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها "**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17. فلاح جمال معروف العزاوي ،**" التنمية المستدامة والتخطيط المكاني "**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2016.

18. فليه عبده فاروق، الزكي أحمد عبد الفتاح ،"**لدراسات المستقبلية منظور تربوي"**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى

19. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، " **التنمية المستدامة : مفهومها-أبعادها، مؤشراتها"**، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة01، 2017.

20. ناظم عبد الواحد الجاسور، **" موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"**، الطبعة الأولى، لبنان، دار النهضة العربية،2008.

21. وليد عبد الحي، " **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** "، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الولى2002.

❖ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

22. أحمد التيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 2012/1974**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2016.

23. احمد ضيف، **"اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2015.

24. بوعشير مريم، " **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة** "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر، 2011.

25. جعيجع نبيلة، **"إستَّراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية دراسة ميدانية في مؤسسة Condor – للإلكتَّرونيات ببرج بوعريريج"**، مذكرة

شهادة ماجستير غيرَ منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستَّراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007.

26. ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري** (سنة الثانية علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجاري،جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018/2017.

27. عداد رشيدة ،**"التسويق في المؤسسة الخدمية، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-2002.

28. عشي صليحة، **"الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب"**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة-2005.

29. قابوش فريال، **"اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي، العربي بن مهيدي، 2018/2017، ص 16.

30. مهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفتَّة (1990-2015)**، أطروحة - دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة لزمد بوضياف، المسيلة،2017 .

31. ناصر مراد، "**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"،بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد،2009،46.

32. نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية"، تخصص الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2017 .

33. هواري خيثر،"**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008 - 1962** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص-تسيير المؤسسات،2000.

❖ **المجلات العلمية:**

34. _إدريس بو الكعيبات ، " **تجربة الجزائر في التنمية قرءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17، جوان 2002.

35. بشير عابد، **دراسة تحليلية تقيميه لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر2014/2012**، المركز الجامعي غليزان.

36. بقة شريف ، والعايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة**، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد4،ديسمبر 2008.

37. بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية ، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر** ،مجلة دفاتر بوادكس، العدد06، سبتمبر2016.

38. توفيق كرمية وآخرون، **"القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي** "، مجلة المعارف، الجزائر، المجلد 16، العدد1،جوان 2021.

39. حسين بوقارة، **" الاستشراف في العلاقت الدولية : مقاربة منهجية** " مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد21 جوان 2004.

40. حفيظ مليكة شبايكي، و فتيحة بزوزيان، "**تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**." مجلة دراسات اقتصادية ، 5(1)،2018.

41. خالد كواش، " **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول-2004، ص2016.

42. خلف فاروق، **نتائج تطبيق الإنعاش والنمو الاقتصادي** ، مجلة العلوم القانونية والإنسانية، عدد12 ، جامعة الوادي، الجزائر،جانفي 2016.

43. زعرور نعيمة ،**" الاستشراف كآلية لترشيد صنع السياسة العامة في الجزائر** "، مجلة المفكر، م8، العدد2.

44. سعد مقص، لعلا رمضاني ،**"تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة الأغواط ، الجزائر، المجلد6، العدد01، 2020.

45. سعد مقص، لعلا رمضاني ،**"تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة الأغواط ، الجزائر، المجلد6، العدد01، 2020.

46. سفيان الشارف بن عطية، " **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000"**، جامعة أحمد زبانة غليزان ، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021.

47. سليم العمراوي، يحي سعيدي،" **مساهمة الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول المصدرة للمحروقات تحليل وقياس حالة الاقتصاد الجزائري (2015-2000)**"، مجلة الدراسات، عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد 61، 2017.

48. طالم علي، مقال حول : **الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -الإشارة إلى واقع الطاقة الشمسية**-مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية -جامعة تيارت.

49. عبد الحميد مهري، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد ألريعي ورهانات التنويع الاقتصادي_دراسة تطبيقية حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2017/2011**،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، ديسمبر 2019،.

50. عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث في إفريقيا والعالم العربي** ، جامعة منتوري، قسنطينة، مجلد 11، سنة 1998.

51. غالم عبد الله، تيمجغن عمر،" **أثر إستَّراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية**"،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بسكرة، العدد2، 2014.

52. فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر، 2012.

53. فوزية خلوط، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحمودة** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، الجزائر، العدد29،فيفري 2003.

54. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة،الجزائر،العدد8،جانفي 2005.

55. محمد كريم قروف، " **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، العدد 2، 2016.

56. مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى ، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001**، مجلة الباحث، العدد1،جامعة ورقلة ، الجزائر، جانفي 2012.

57. ممدوح عرض الخطيب ،" **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18-العدد2، الكويت، 2011.

58. موسى باي وكمال رواينية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية_حالة البلدان العربية مصدرة للنفط**_المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، عدد/ 05 ديسمبر 2016 .

59. ناجي التوني، **مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت لبنان_2002.

60. نجاة كورتل ، " **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان 2011-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 15،52ديسمبر 2019.

61. نور الدين شارف،" **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبنٍ سياسة التصنيع لإحلال الواردات**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد12 .

❖ **الملتقيات والمداخلات:**

62. _ الطيب داودي، دلال بن طبي، **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي

63. _ ادريس عبدلي ، جمال جعفري، **الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطوّر الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة2000** ، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 26/25 ماي2017 .

64. _ عبد الرزاق حميدي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الاشارة إلى بعض التجارب العالمية** -، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر2011.

❖ **التقارير:**

65. مصالحة رئاسة الحكومة، بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010.

66. وزارة تهيئة الإقليم، **البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب(1) تشخيص وفحص السياحة**، الجزائر، جانفي 2008.

67. وزارة تهيئ ة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط **التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (2)، الحركيات الخمسة ومخطط الأعمال ذات الأولوية**، الجزائر، جانفي2008.

68. وزارة المالية، **نموذج الاقتصادي الجديد** ، الجزائر،على الموقع التالي: http://www.mdfgi.gov.dz

❖ **القوانين:**

69. **القانون رقم 01_18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المادة 5-6-7 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77،ديسمبر2001.

❖ **المواقع الإكترونية:**

70. حامد عبد الحسين الجيوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجيات**، شبكة النبأ المعلوماتية.

71. البنك الدولي، **الاقتصاد الجزائري : مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود** ، على الموقع: https://2u.pw/tEsuhoc تاريخ الاطلاع: 18أفريل 2023.

مراجع باللغة الأجنبية :

1) Bouri, C. (2011). **les politique de développement agricole, le cas de l'Algérie, "impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique**. Dans thèse de doctorat. science de gestion: Université d'Oran.P 30.

2) Center for environnement éducation, sustainable développement an introduction,2007 ,p21

3) DJAAFRI, D., & ABDELLI, I. (2019). **the reality of the agricultural sector in Algeria, econometrice study during the period (1990-2014**). journal of economic growth and entrepreneurship , 3 (1), 2710-8511 .p28

4) Gylfason thorvaldur and others, a **mixed blessing, natural resources and economic Growth**, macroeconomic dynamics,1999,p221.

5) Johon E, Wanger, **Regional Economic Diversity : Action, Concept, or of Confusion**, The journal of regionall Analysis & Policy, IRAP,2000,p 02

6) Michael chugozie anyaehuie and anthony chukweudi areji, **economic diversification for sustainable development in Nigeria**, open journal of political science, no 5, Nigeria, 2015, p89

7) Ministére de L'Agriculture et du développement rural, **le renouveau rurel des contrats de performance**, 16éme **évaluation de la mise en oeuvre** réunion d'evaluation des cadres, Algérie le : 12/01/2020, p02.

8) Mohamed Nasser Hamidato. Baqass Alssafiah**."Economic diversification in Algeria** " Global Journal of Economic and Business. Vol.2.NO2.April 2017.p76.

الملخص:

يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بحوالي 97 % في الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها، خاصة مع إمكانية نضوب مادة النفط في المستقبل القريب، وبالتالي ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، يبيّن هشاشة هذا الاقتصاد، لأنّ حدوث أيّ أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما سيكون لها انعكاسات سلبية مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر،وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني.

لذى كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، إلا إنه ورغم الجهود المبذولة وخاصة مع برامج الإنعاش الاقتصادي بقي هيكل الصادرات خاضعا لسيطرة قطاع المحروقات وظلت الصادرات خارجه ضعيفة وغير متنوعة. مما يستدعي تضافر الجهود لإيجاد سياسة تنموية ذات فعالية أكثر من خلال استغلال الإمكانيات المتوفرة في مختلف القطاعات من بينها القطاع الفلاحين الصناعي ، السياحي إضافة إلى تشجيع الاستثمار في الطاقات الشمسية ، وكذلك فتح المجال للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خلصت الدراسة أنه و رغم محاولات الجزائر للتوجّه نحو القطاعات الاقتصادية ، ووضع سياسات بديلة للنهوض بها من أجل اقتصاد قوي ومتنوع، لكن الجزائر لا تزال إلى الآن لم تحقق ما تطمح إليه.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، السياسات الاقتصادية البديلة ، التبعية لقطاع المحروقات.

Abstract:

Hydrocarbon sector contributes about 97% of the total national exports, which threatens the future of development in light of the possibility of depletion of oil substance in the near future, Subsequently the Algerian economy is linked to the hydrocarbon sector, and the latter's existence is subject to the effects of various external factors, showing the fragility of this economy, because the occurrence of any external crisis in the sector or in the global economy in general will be. It has direct and rapid negative repercussions on the hydrocarbon sector in Algeria, and consequently on the national economy.

For it was on Algeria to change its view of export to developing exports outside hydrocarbons because of the possibilities that are available to them, however, and despite efforts, especially with the economic recovery programs of the structure of exports remained under the control of the hydrocarbon sector remained exports outside the weak and non-diversified. Which calls for concerted efforts to find q ;ore effective development policy by exploiting the available capabilities in various sectors, including the agricultural, industrial, and tourism sectors, in addition to encouraging investment in solar energy , as well as opening the way for the private sector and small and medium enterprises.

The study concluded that it is despite Algeria's attempts to go towards economic sectors such as tourism, agriculture and industry, and to develop alternative policies to promote it for a strong and diversified economy, Algeria still has not yet achieved what it aspires to, and still depends on oil.

Key words : Economy diversification, Sustainable development, alternative economic policies, dependency on fuels sector.